كتابات مختارة

هيثم مناع

عميد المدرسة النقدية
في حقوق الإنسان والمواطنة

كتابات مختارة أعدها وقدم لها

ماجد حبو، أسامة الرفاعي، صالح النبواني، مرام داود، هدى المصري

هيثم مناع

عميد المدرسة النقدية في حقوق الإنسان والمواطنة

كتابات مختارة أعدها وقدم لها

ماجد حبو، أسامة الرفاعي، صالح النبواني، مرام داود، هدى المصري

هيثم مناع: عميد المدرسة النقدية لحقوق الإنسان والمواطنة

نصوص مختارة جمعها وقدم لها: ماجد حبو، أسامة الرفاعي، صالح النبواني، مرام داود، هدى المصري

الطبعة الإلكترونية الأولى 2022

المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان– جنيف

Haytham Manna, le doyen de l'école critique des droits humains

L'Institut Scandinave pour les Droits de l'Homme/ Haytham Manna Foundation

Rue Richard Wagner, 1 Case Postale 128

1211 Genève 20 http://sihr.net/

Email : sihr.geneva@gmail.com T : +41 229 10 47 12

هيثم مناع

عميد المدرسة النقدية في حقوق الإنسان والمواطنة

بعد صدور موسوعة "الإمعان في حقوق الإنسان" (2000–2018) و"أبحاث نقدية في حقوق الإنسان" و"مستقبل حقوق الإنسان"(2005)، تصدّر الباحث السوري هيثم مناع المدرسة النقدية في عالم حقوق الإنسان والمواطنة. في وقت سعت فيه المؤسسات الغربية لحصر هذه الحقوق في مسائل، حُلّت مبدئيا على الأقل في أوربة وأمريكا الشمالية، وذلك عبر اختزال هذه الحقوق في رباعية "الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء والقتل خارج القضاء"، هذه الرباعية التي وضعتها "الحرب على الإرهاب" على المحك في هذه الدول نفسها.

كان مشروع "الإمعان في حقوق الإنسان" محاولة جماعية لإخراج هذه الحقوق من القراءة الأوربية–المركزية، بمشاركة 52 باحثا من القارات الخمسة، وجاء صدور "قاموس حقوق الإنسان" بالفرنسية، ليؤكد ما قاله مناع حول **عملية التأميم النفسية** لموضوعة حقوق الإنسان في الخطاب والكتابات الغربية. لا يهم إن كان "ابن عربي"، قد طالب بإلغاء حكم الإعدام قبل مفكري التنوير في أوربة، أو أن التاوية قد هزت مفهوم الجريمة والعقاب قبل بكاريا، المهم أن البيت الثقافي الأم لهذه الحقوق كان أوربيا! كان تعليق مناع على القاموس الفرنسي حازما بعد شهر من صدوره: *"هل بالإمكان مع نظرة مبتسرة لحقوق الإنسان الرد على الأسئلة الجوهرية للمواطنة وانعتاق الأشخاص في الدول غير الديمقراطية؟ هل يمكن إعادة اكتشاف الذات الإنسانية ومشروع النهضة والنهوض دون ولوج عالم الحقوق الإنسانية من بابه الواسع؟ هل كان*

انتقال هذه الحقوق من الجيل الأول إلى الثاني والثالث والرابع..، مجرد نتيجة لصراع المعسكرين أثناء الحرب الباردة وصعود حركة التحرر الوطني أو ما يسمى عند بعض الغربيين الإيديولوجيات العالم ثالثية؟ أم أن صعود هذه الحقوق يشكل المسيرة الطبيعية والمنطقية لفكر وتوجهات حركة حقوق الإنسان ***كحركة عالمية أفلتت من عقال المركزية الغربية والإيديولوجية الليبرالية لتصبح في حدقة الرد على المشكلات الإنسانية الأساسية في حقبتنا؟*** *لا شك بأن القراءة الغربية لحقوق الإنسان ما زالت تسيطر على رؤوس الكثيرين من رموزها ومنظريها في الولايات المتحدة وأوربة، وتكفي قراءة سريعة لقاموس حقوق الإنسان الذي صدر حديثا (2008) وأكثر من محاولة لموسوعة حقوقية في أوربة لملاحظة ذلك.* ***لكن هذه الحقوق، كمشروع مركزي غير منجز في حاضر البشرية، ليست مجرد ترف تتسلى به الشعوب الفقيرة، بل مفتاح للرد على مشاكل وانتهاكات وجودية،*** *من هنا ضرورة تحريرها من النظرة الغربية المركزية، وأهمية متابعة التقدم الفكري والأنثروبولوجي والقضائي في مجال الحقوق الثقافية باعتبار معركتها، جزء أساسي من معركة المواجهة مع أطروحات التفوق والتفاوت الحضاري وصراع الحضارات".(هيثم مناع، الحقوق الثقافية وإشكالياتها، 2008، محاضرة في مالاكوف، ننشر آخر تحديثاتها في هذه المختارات).*

بحث مناع عن شجرة نسب الحقوق الإنسانية في الثقافات غير الأورو–أمريكية، وأعاد نشر نصوص مبكرة في نقد عمليات الإبادة الجماعية التي نالت السكان الأصليين في الأمريكيتين، كذلك تجارة الرقيق التي شارك فيها عرب وأروبيين خلال عدة قرون. كتب في الاقتصاد السياسي للإماء وفي الصراع بين المعرفة الدينية والمعرفة الحكمية Savoir savant في التاريخ العربي و/أو الإسلامي. كذلك أشكال المقاومة والتمرد المختلفة على الرأسمال التجاري الربوي شرقي المتوسط. ونشوء الروابط المهنية المدنية الأولى في الدولة العباسية. أعاد اكتشاف الحسن البصري، أول من طرح استقلال القضاء وسلطة الأمة في وجه سلطان الخليفة في العصر الأموي، ورواد العقلانية

الأوائل من دهريين ومعتزلة.. كذلك شجرة القرابة بين "الإنسان الكامل" في الثقافة الإسلامية ونهاية عصر الإنسان القاصر في فكر التنوير في أوربة. ومنذ كتابه "تحديات التنوير"(1991)، وضع ما أسماه "التابو–ت الطائفي" والعنف عدوا رئيسيا لكل عمليات بناء المواطنة على أساس مدني حديث في البلدان الإسلامية.

لم تكن مواقف مناع تقليدية أو سياسوية، بقدر ما كانت مبدئية ولو كان وحيدا. ففي 1980، انتقد اليسار التقليدي الذي اعتبر التدخل السوفييتي في أفغانستان "ثورة في الثورة"، واعتبر حملات التعبئة للجهاد في أفغانستان أكثر ضررا على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من وعد بلفور. وفي غمرة شعبية الثورة الإيرانية ووصول الإمام الخميني إلى باريس كتب مقالة "الإسلام والثورة" حذر فيه من سيطرة الجهاز الديني على الدولة الإيرانية وضرب الحركات المدنية والسياسية وإقامة دولة شمولية: *"المؤسسة الدينية في إيران هي "الحزب" الوحيد المنظم الذي يضم قرابة 150 ألف شخصا في ظل دكتاتورية الشاه، وسيكون من الصعب على القوى المدنية أن تأخذ مكانها الطبيعي والضروري في أية ثورة اليوم، خاصة وقد شوّه النظام الشاهنشاهي فكرة "الحداثة" وسحق السافاك كل حديث عن الديمقراطية ولو في حلقات صغيرة "*.

في 1995، وبعدعودة بعثة تحقيق للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من المناطق الكردية، طالب هيثم مناع أعضاء البعثة بإطلاق اسم كردستان تركيا على ما أسمته "جنوب شرقي تركيا". ووقف أعضاء البعثة الفرنسيين ضد ذلك، بدعوى أن تركيا تشكل الجبهة الشرقية لحلف شمالي الأطلسي ومن الصعب طرح هذا الموضوع لأنه يعتبر دعوة لتقسيم الجمهورية التركية الحديثة. قدم مناع أدلة مقنعة تقوم على وجود 55 بالمئة من الشعب الكردي في العالم في تركيا، وأن من المضحك الحديث عن كردستان سوريا ورفض هذا المصطلح بخصوص تركيا. وقد خسر مناع بالتصويت لكنه نجح في إصدار نص مستقل، في يوم صدور التقرير سماه "تأملات في القضية الكردية" نشر

في الصحيفة الرسمية للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بشرط عدم الإشارة إلى أن هذه التأملات رد على تقرير الفدرالية. ترجمت هذه التأملات لثماني لغات عالمية وصارت من أهم المراجع الحقوقية للقضية الكردية. (أعاد مناع نشرها في كتاب الأوجلانية بعد 22 عاما).

لعب مناع دورا هاما في ولادة المحاكم الجنائية الخاصة في يوغسلافيا السابقة ورواندا، كذلك في التحالف الدولي من أجل محكمة جنائية دولية. ونجح في إقناع السلطة الفلسطينية بالانتساب إلى هذه المحكمة حيث حمل مع وزير العدل الفلسطيني علي خشان رسالة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى المدعي العام موريس أوكامبو لانتساب دولة فلسطين لها. كذلك شارك في إنشاء "التحالف الدولي ضد مجرمي الحرب" في أوربة.

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 1999، وزع بيانا بعنوان "من أجل تحالف دولي ضد العقوبات" وقد طلب من عدد من الحقوقيين الاقتصاديين مراجعته. وما زال حتى اليوم، من أهم النصوص الحقوقية النقدية للعقوبات. جاء في هذا البيان: *" إننا نتوجه نحو شكلين للهيمنة والسيطرة في المنطقة، **الشكل الأول هو الحرب العسكرية بالمعنى التقليدي ولكن على قاعدة صفر خسائر.** ولعل ما جرى في الكوسوفو يعطينا المثال على ذلك. والثاني، هو **استراتيجية الخناق الاقتصادي والعقوبات**، كما نرى في العديد من الدول من ليبيا إلى العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة إلخ. لقد بدأت بالتشكل نويات قوية لحركة مدنية دولية ضد الحرب، ولكننا حتى اليوم وعلى صعيد العقوبات لم يتشكل بعد تحالف دولي صلب وعابر للقارات، لتعزيز الوعي العام وتنبيه الرأي العام الدولي لخطورة هذه الجريمة، التي تمارس تحت أنظارنا، بل ويعتبرها البعض بكل أسف، وسيلة مخملية مشروعة لتحقيق أهداف سياسية محددة".*

بعد ذلك قام أول تحالف دولي ضد العقوبات واختير مناع متحدثا باسمه. (أنظر النص الكامل: كتابات مختارة).

كانت الحرب على الإرهاب بالنسبة لمناع *"انتصارا للأمن على الحرية أشد من الهزائم عارا"*، وفي العشرية الأولى من القرن الجديد، صعّدت كل مشاعر الخوف والحقد من المختلف. في حديثه عن نتائجها على المسلمين والأفارقة في أوربة كتب في 2010: *"في معمعان إشهارات الخوف المتبادلة، التي انتجت ثقافاتها الطارئة الهشة، صعدت كلمات الإسلام في أوربة وأوربة في العالم الإسلامي بشكل ومضمون مختلفين ومتعارضين. لم نعد أمام منطق حملة نابليون أو وسائل ولوج الرأسمالية الغربية العالم العربي في ثلاثية البضاعة والمدفع والمطبعة، كذلك لم تعد الرغبة في اكتشاف الآخر تثير فضول قطاعات واسعة هنا وهناك. لقد تشرنقت السلحفاة على نفسها بحيث لم يعد يظهر منها سوى درع صلب غير قابل لأية تسوية مع المحيط والعالم القائم.* ***في هذه البيئة غير الصحية، تتم عملية تهميش منهجية لكل فكر نقدي يحاول أن يواجه عمى التطرف المعمم l'extrémisme généralisé، الذي يتغذى هنا وهناك من فكرة جهنمية غاية في القدم تعتبر "الآخر" مصدر مصائب "النحن"، تُبنى أشباه إيديولوجيات لا تختلف عن تلك التي انتشرت غيومها السوداء بين الحربين العالميتين إلا بالاسم، ويصبح الحديث في "صراع الحضارات"، حديثا عن جماعات بنيوية متكلسة، محكوم عليها بالإنغلاق مسبقا، ويتم التضحية في وضح النهار بكلمات لم تعد قادرة على حمل معناها مثل حقوق المواطنة والحريات والعدالة والتضامن في المجتمع الواحد وبين مختلف المجتمعات البشرية. تتكاثر احتفاليات التمجيد بكل من يتقن عملية "شيطنة" الآخر، المسؤول عن العرض المهان و"المواطن" الذليل والمستهلِك المستهلَك وكل فنون الغباء المشهدي الذي يجعل الفقير أكثر فقرا والمهمش أكثر تهميشا وهو يدفع ضريبة كل الأزمات الاقتصادية الغربية باسم "حريات" قزّمتها عولمة حالة الطوارئ..***

أسس المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية في 2003 الذي انتسبت له 156 جمعية ومؤسسة إنسانية من كل القارات. وانتخب رئيسا له حتى عام 2011. وقد قام المكتب بجهود كبيرة لرفع الملاحقات والمصادرات بحق جمعيات خيرية إسلامية باسم الحرب على الإرهاب. وقاد التحالف الدولي لإغلاق غوانتانامو والسجون السرية ورفع القوائم السوداء.

منذ عام 1973، نشرت مجلة "دراسات عربية" لطالب في كلية الطب مقالا بعنوان "الأسرة الأبوية في الإسلام". منع العدد في كل البلدان العربية، ومنذ انطلاق ما سمي "الصحوة الإسلامية" أصدر في 1980 كتاب "المرأة في الإسلام". ودراسة "تحية" لاتفاقية "السيداو" حيث اعتبرها: *"قفزة بشرية هامة في وقت تسعى الظلاميات فيه إلى حجب المرأة وربط تحررها بالخلاعة والتفسخ الأخلاقي"*. كان يُطلق على مناع في الجامعة اسم "صديق المرأة والأقليات"، وخاض مع الفقيد الدكتور معن معلا عدة معارك مبكرة مثل الاعتراف بالجينوسايد الأرمني والسرياني ونشر "نقد الكنيسة الكاثوليكية" (حول محاكم التفتيش في أوربة القروسطية) وطالب مع الفلسطيني الدكتور تيسير أبو راشد ومعن معلا بإلغاء وضع كلمة (موسوي) على جوازات سفر المواطنين السوريين من الديانة اليهودية. حيث استدعاهم وزير الدفاع مصطفى طلاس لمكتبه وقال لهم: لو لم تكونوا من عائلات وطنية معروفة كنا علقنا مشنقتكم، في الكيان الصهيوني يوضع على كل بطاقة هوية الدين أو الطائفة.. أجابه معن معلا: في جنوب إفريقيا أيضا.. ضروري نقلد الآخرين بأسوأ ما عندهم."

أمضى عدة أشهر في المكتبة الوطنية في باريس يعيد بناء التكوين الاجتماعي لمكة والمدينة المنورة في حياة الرسول العربي، كان همه إظهار واقع الحياة اليومية في الإسلام الأول، وانتهى في ديسمبر 1980 من دراسة "المجتمع العربي الإسلامي، من محمد إلى علي"، الكتاب الذي رفضته دور النشر حتى 1986. ثم بدأ العمل مع

بوعلي ياسين على قضية المرأة في اللغة والعادات الاجتماعية وألف ليلة وليلة. (نشر تباعا "المرأة في الإسلام"، المرأة في التاريخ العربي الإسلامي، المرأة في لسان العرب، الصراع بين المعرفة الدينية والمعرفة الحكمية...). وترجم للعربية "التاريخ الاجتماعي للحجاب" للدكتور منصور فهمي وهو جزء من إطروحته في السوربون التي نشرت في 1913، من المعروف أن منصور فهمي قد اضطره الأزهر لأن يعتذر عن أطروحته وأن لا يترجمها للعربية مقابل إعادته للتدريس الجامعي في مصر. وقد نشر ما ترجمه ضمن كتاب جماعي أصدره في 1990 "الحجاب". في حين أصدر الفقيد بوعلي ياسين كتاب "خير الزاد من حكايات شهرزاد" في 1986 بعد كتابه الأول والمتميز "الثالوث المحرم". وعملا معا على موضوعة "انتاج الإنسان شرقي المتوسط" التي صدر فيها كتاب واحد، وتوقفت مع إصابة بوعلي ياسين بمرض عضال.

في سعيه لاكتشاف جذور الحقوق الإنسانية وشجرة نسبها في مختلف الثقافات، أصدر عدة دراسات هامة في التسعينيات ومطلع القرن الجديد نذكر منها: المرأة في التاريخ العربي الإسلامي، حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، حقوق الطفل في الثقافة العربية الإسلامية، الإسلام والقانون الدولي الإسلامي...

في العشرية الأولى من هذا القرن، وفي اليوم التالي لوفاة الجنرال حافظ الأسد نشر "الاختيار الديمقراطي في سوريا" في صحيفة "الحياة" اللندنية، ثم باشر مع ناصر الغزالي وفيوليت داغر معركة التعريف بالحركة الثقافية السياسية السورية عبر كتاب جماعي شارك فيه 17 باحثا وباحثة من داخل البلاد، قسم هام منهم خرج حديثا من المعتقل. وقد صدر كتاب "حقوق الإنسان والديمقراطية في سوريا" في أوج ما يعرف بربيع دمشق. وقد تابعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومجلة "مقاربات" و"مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية" الذي أسسه ناصر الغزالي في السويد،

التعريف بالحركة المدنية الديمقراطية الناشئة وكتابها ومناضليها حيث نشرت كتاب الفقيد المحامي حبيب عيسى "النداء الأخير للحرية" (أرسله من وراء القضبان ونشر في 2003)، كذلك "من أجل مجتمع مدني في سوريا، حوارات "منتدى الحوار الوطني" في 2004 (كان رئيس المنتدى رياض سيف في المعتقل وقتها)، "حالة الطوارئ ودولة القانون في سوريا" (مناع وعبد المجيد منجونة وهيثم المالح) وعشرة أعداد من "مقاربات" نافذة لكل الديمقراطيين حيث لا يوجد اسم سوري برز في السنوات الأخيرة لم يكتب فيها.

على الصعيد الإقليمي، طرح ضرورة الحوار بين الإصلاح الإسلامي والعلمانيين الديمقراطيين العرب في البلدان العربية. ونظّم أو شارك في عدة ندوات لهذه الغاية. كان كتاب "تونس الغد" أول عمل يشرف عليه ضم من العلمانيين منصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر وتوفيق بن بريك، ومن الإصلاحيين راشد الغنوشي ونور الدين خروشي وأحمد المناعي، ولم ينجح في عمل مشابه في مصر. لكنه بقي على علاقة شخصية وفكرية متميزة مع عدد من الإصلاحيين مثل الفقيد الدكتور عبد الله الحامد الذي نشر العديد من أعماله (استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، الإسلام والمجتمع المدني...) والأستاذ عصام العطار والدكتور محمد هيثم الخياط والدكتور محمد المرزوقي. (العلاقة الإنسانية إن لم ترتق فوق الخلافات السياسية فهذه مصيبة على مفهوم الصداقة نفسه، يكرر دائما). وقد انضم للفريق المركزي الذي أعد أربعة تقارير أممية متميزة حول التنمية والظلم في العالم العربي بإشراف الدكتورة ريما خلف.

أعاد الديمقراطيون في البحرين طباعة العديد من مؤلفات مناع، ونظم مع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان دورات تدريبية هامة لمناهضة التعسف والتعذيب وبناء دولة القانون في المنامة، شارك فيها عشرات الحقوقيين من مختلف بلدان الخليج، وفي 26 يناير 2010، نال جائزة أحمد الشملان التقديرية، وكان لموقفه المبدئي الداعم

للديمقراطيين في البحرين بعد قمع الحراك الشعبي بعد عام، أثره في وضعه على القائمة السوداء في معظم دول الخليج. كذلك دفع الثمن صديقه الشاب الناشر علاء الدين آل رشي، الذي نشر عدة مؤلفات لمناع في المملكة العربية السعودية.

من الضروري التذكير بوجود مناضلات ومناضلين أحرار، مثل الفقيد المهندس عبد الرحمن النعيمي ورفاقه (البحرين)، والفقيد الباحث والكاتب السوري حسين العودات ودار الأهالي، والناشر الإصلاحي الأستاذ علاء الدين آل رشي، والفقيد الأستاذ يعقوب قرو صاحب دار عشتروت للطباعة والنشر، والأستاذ عيسى الأحوش صاحب بيسان للنشر، كان من الصعب نشر أكثر من مئة كتاب ومجلد، عرّفت الناس على ما يعرف اليوم بمدرسة "اللجنة العربية لحقوق الإنسان" الفكرية بين 1996 و2011، والتعريف بإصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان منذ أكثر من عقد من الزمن.

في العشرية الثانية من هذا القرن، انخرط في النضال المدني السلمي من أجل التغيير في تونس ومصر وسوريا.. وقد وقف بحزم ضد ما أسماه مؤامرة العسكرة في التجربة السورية، مطلقا ما عرف باللاءات الثلاث (لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي) في نيسان/أبريل 2011، وقد دفع ثمنا غاليا لهذه المواقف شخصيا وعبر أهم أحبته ورفاقه الذين ناهضوا الدكتاتورية وتمسكوا بالخيار السلمي للتغيير الديمقراطي (شقيقه المهندس معن العودات (اغتيال)، المهندس محمود العودات، الدكتور عدنان وهبه (اغتيال)، الدكتور عبد العزيز الخير (خطف)، المحامي رجاء الناصر (خطف)، المهندس إياس عياش (خطف)...

بعد كتابة "عهد الكرامة والحقوق" مع عبد العزيز الخير وسمير عيطه وبطرس حلاق، سعى مع ما سمي معارضة الداخل المستطاع لمواجهة العسكرة والتطييف والتدخل الخارجي، ومنذ العام الثاني قدم تقريرا (ننشره لأول مرة) حول الطريق المدمر والمسدود للجهاديين ومن تحالف معهم والصامتين عنهم أكد فيه:

"لا يمكن لثورة مضادة مذهبية أن تنتصر في سورية على الدكتاتورية. *بل لعل الطائفية والمذهبية أول مسمار في نعش الثورة. من هنا نؤكد ، أن ثورة أهل المواطنة هي السبيل الوحيد للقضاء على الدكتاتورية والتخلص من حكم العائلة والأجهزة الأمنية والمحسوبيات والعلاقات العصبية والزبونية. لقد أصبح من الضروري تحقيق الفرز الواضح بين القطب الديمقراطي بكل مكوناته، والقطب الإستبدادي بكل تعبيراته. لم يعد هناك مكانا للصمت أو المهادنة، لأن المهادنة تعني المشاركة في اغتيال أجمل ما قدمت لنا انتفاضة الكرامة،* ***المواطنة في وجه الرعية، المدنية في وجه العصبية، السيادة في وجه الهيمنة الخارجية والديمقراطية كمنهج جامع لكل السوريين."***

في آخر يناير 2013 نظّم في جنيف مؤتمرا سوريا دوليا "من أجل سوريا ديمقراطية ودولة مدنية" ردا على مؤتمر الدوحة وتأسيس الائتلاف السوري تحت مظلة ووصاية "أصدقاء الشعب السوري". حارب وزير الخارجية الفرنسي (لوران فابوس) المؤتمر وطلب من السلطات السويسرية عدم منح تأشيرات دخول للمشاركين فيه. بل نظم مؤتمرا صحفيا في باريس لحظة افتتاح المؤتمر محاطا ببعض أعضاء من الائتلاف للتأكيد على أنهم وحدهم "الممثل الوحيد للثورة والشعب والمعارضة". ومع ذلك حضر المؤتمر 270 شخصا من مختلف دول العالم وشارك عدد ممن رفضت تأشيرات دخولهم عبر السكايب. ويوم إعلان مخرجات المؤتمر، أعلن معاذ الخطيب أول رئيس للائتلاف أنه مع الحل السياسي والتفاوض. واستقال الشيخ من الائتلاف.

"العنف يؤجج العنف والحقد يزيد العمى ولا يعطي سوى الدمار، الحل الأمني العسكري سلاح دمار شامل ضد الشعب السوري ولا يمكن الرد عليه بالوسائل العنيفة نفسها". "اللي بدو يجاهد يجاهد في بيت أبيه"، "تحضرون ألفا من الشاشان يأتيكم ألفين من لبنان، لا نريد أن تكون سوريا ضحية أكثر القضايا غباء وتخلفا... قميص عثمان صار فتاتا ودم الحسين ترابا.. الثارات المتأخرة تعيدنا لمجتمع الغاب".. بعد كل تصريح

من هذا النوع كانت تخرج سلال التهم بالعمالة والخيانة من الإسلاميين على اختلافهم، ناهيكم عن تزوير وثائق بصلاته ببشار الأسد وتقديمه النصائح له في القصر الجمهوري (الذي لا يعرف حتى مكانه)!!.. ليس المكان لاستعادة السنوات العشر الأخيرة، ولكن من الضروري على الأقل أن نستخلص بعض الدروس والعبر اليوم. لذا وجدنا من الضروري استعادة مقابلة جامعة أجرتها "المندسة" مع مناع في الذكرى الثالثة للثورة، تكفي قراءاتها للوصول إلى حالنا الراهن بعد عقد من الزمن.

خاض مناع مع عدد من المفكرين الاقتصاديين معركة "إعادة التفكير في الحق في التنمية Rethinking Right to Development، ومعارك من أجل تمكين الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات، فيما يتعدى إعلان مبادئ غير ملزم (أنظر الحقوق الثقافية وإشكالياتها من هذا الكتاب)، وقد رفضت مؤسسات الأمم المتحدة تنظيم أية فعالية تستحق الاسم حول هذه المواضيع. ولا غرابة، فالأمين العام للأمم المتحدة هو الذي رفض نشر تقرير "الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدالة"، الذي كان مناع أحد محرريه.

خاض في معركة المقاومة المدنية واللا عنف، كسبيل وحيد لتفكيك الدكتاتوريات في آخر معاقلها. *"لم أتعلم اللا عنف في مدرسة غاندي أو مارتن لوثر كنغ، ولو أنهما من أحب الشخصيات لنفسي، تعلمت اللا عنف في مناطق النزاعات المسلحة حيث اقتادتني بعثات التحقيق إلى أشباه المشافي في أشباه مخيمات في أشباه بلدان، حيث تكون حياة وكرامة الإنسان البضاعة الأرخص".*

كانت البوصلة في مواقف مناع باستمرار حقوق الإنسان والشعوب. لذا كانت أوديل سيديم بولان الأمينة العامة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في التسعينيات تسميه: *أصولي حقوق الإنسان"*، أما فرانسوا جاكوب، المقاوم والباحث الحائز على جائزة نوبل

فقد طلب منه تأسيس معهد لثقافة حقوق الإنسان *"للتواصل مع الأجيال الجديدة والمساهمة العملية في إنقاذ حقوق الإنسان من ثقافة المجتمع المشهدي والعولمة"*.

من أقسى المعارك التي خاضها مناع، كانت تلك التي خاضها مع أصحابه من "الديمقراطيين العلمانيين" الذين دخلوا في لعبة "التحالفات" الإقليمية والدولية منذ انطلاقة الحراكات الشعبية في العديد من الدول العربية، سواء ممن رفض من "إعلان دمشق" الدخول في مشروع "هيئة التنسيق الوطنية" التي رفضت العنف وسياسة المحاور وقتها، ودخل في مشروع "المجلس الوطني السوري"، أو صداقته التاريخية الفكرية–النضالية مع المنصف المرزوقي. رفض دعوة صديقه المرزوقي له لحضور "مؤتمر أصدقاء الشعب السوري" في تونس في 2012 كذلك استنكر إغماض عين حكومة التريوكا عن سفر آلاف التونسيين للقتال في سوريا. وقطع أية علاقة مع صديق ربع قرن، بعد تصريح له حول قطر في 2013 قال فيه: "الناس الذين يتطاولون على هذه الدولة الشقيقة بالسب والشتم، هم أناس يجب أن يتحملوا مسؤولياتهم أمام ضمائرهم قبل أن يتحملوها أمام القانون"... عندما واجه أحد قياديي "حزب العمل التونسي" مناع بما قال صديقه المنصف، أجابه: "خلال 15 عاما، رفضت مدرسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان السكوت عن انتهاكات وتجاوزات أي نظام سياسي من الماء إلى الماء، هذا الموقف لا يمثل إلا صاحبه".

رغم ضغط النضالات اليومية، حرص مناع على **نقل المعرفة الحقوقية النقدية للأجيال القادمة**. وفي 12 عاما من وجود المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، ورغم كل المضايقات التي تعرض لها المعهد والحصار المادي عليه من كل المؤسسات الغربية والعربية، تمكن من استقبال قرابة 4000 طالب وطالبة وباحث وباحثة وعدد كبير من المتدربين.

شارك في تدريب مئات الحقوقيين الشباب في الجزيرة العربية والخليج والسودان واليمن والمغرب وتونس وسوريا وفلسطين وموريتانيا والعراق وأوربة وإفريقيا.. وفي معظم بعثات التحقيق التي قام بها كان يخصص يوما إضافيا لإلقاء محاضرة أو تنظيم دورة مصغرة لتدريب الكوادر. نظم عشرات المؤتمرات دفاعا عن الشعوب المظلومة. كسر مقص الرقيب منذ بداية منفاه الإجباري في 1978، فمُنع من عدد من المنابر الإعلامية. لكن منعه من معظم المنابر الإعلامية، لم يكن كافيا، فلجأ خصومه إلى الثلم والكذب بحقه دون أن يمنح يوما حق الرد. وكل ذلك لم ينجح في اغتيال هذا الصوت الحر.

بعد ثلاثين عاما على صدور كتابه "تحديات التنوير" نجد الأسئلة التي طرحها أمامنا والتحديات التي تناولها أكثر حدة وقوة من ذي قبل. يتابع مناع مسيرته الفكرية والنضالية بلا كلل، ويخرج علينا بأقل من شهرين بكتابين جديدين في 2021: "تهاوي الإسلام السياسي" و"بناء المواطنة".. في معركته الطويلة ضد الظلامية والتطرف ومن أجل نهضة مشرقية جديرة بالاسم، وبناء مواطنة حديثة على هذا الركام الذي أوصلنا طغيان العصبيات الضحلة وتوحش السلطات الأمنية وأمراء الفساد والاستبداد إليه.

17/01/2022

ماجد حبو، أسامة الرفاعي، صالح النبواني، مرام داود، هدى المصري

من أجل تحالف دولي ضد العقوبات

أعد النص الدكتور هيثم مناع وراجعه مشكورا المفكر الاقتصادي سمير أمين والمحامي الهاشمي جغام مؤسس منظمة العفو الدولية في تونس والباحث الأمريكي جيمس بول مؤسس منتدى السياسات الدولية والأستاذ أحمد عثماني رئيس منظمة الإصلاح الجنائي الدولي، ونشر في اليوم العالمي لحقوق الإنسان (1999/12/10). نشر للمرة الثانية بتعديلات بسيطة في 2002 بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

العقوبات: عود على بدء

من الناحية الجيو سياسية، انقسم عالمنا بعد الحرب العالمية الثانية إلى عالم أول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وأوربة الغربية (المنهكة بحربين عالميتين) ومعسكر وارسو المتشكل من الاتحاد السوفييتي ودول شرقي أوربة، وما سمي إطلاقا بالعالم الثالث. أما من الناحية الاقتصادية فقد اعتمد بناء المنظومة العالمية World-System على مركز قمته في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحيطه في الدول المتحررة حديثا أو ما تبقى من مستعمرات. وقد أصبح هذا التقسيم أكثر وضوحا مع سقوط جدار برلين والانتقال من الاستعمار المباشر إلى الاستغلال والاستثمار لدول المركز في بلدان المحيط التي جرى تقسيمها بشكل يصعب معه الخروج من حالة التبعية الاقتصادية أولا والسياسية ثانيا. **لم تكن العولمة عالمية، أي مشاركة أممية بين الدول والشعوب في القيم والمصالح بين أطراف متكافئة، بل بكل صفاقة، تعميم للخصوصية الأمريكية** الغالبة اقتصاديا والمتقدمة عسكريا، باعتبارها الأقوى بالمعنى الصلف

والصرف للكلمة، من ثقافة العنف الهوليودية و"التفوق الغربي" وسيادة الدولار وبناء مؤسسات مالية للتحكم باقتصاد دول الأطراف من البنك الدولي إلى FMI، ومنذ سقوط معسكر وارسو، تعاملت الإدارات الأمريكية على اختلافها مع الأمم المتحدة من منظار المصلحة الأمريكية العليا.

بعد هزيمة حرب فييتنام والتوجهات الصينية العملاقة نحو اقتصاد السوق توجهت السياسات الاقتصادية الأمريكية نحو الاحتفاظ بما يسمى "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة الأمريكية، أي بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ووجدت في التدخل السوفييتي في أفغانستان فرصتها الذهبية لضرب الاتحاد السوفييتي من جهة، وتهميش حركة التحرر الوطنية الفلسطينية بتوجيه الشبيبة المناهضة لحكامها وللمشروع الصهيوني نحو أفغانستان. عزز هذا التوجه لديها، قيام الثورة الإيرانية وخسارة الغرب حليفا أساسيا شرقي المتوسط. ولا يخفى على أحد، كيف سعت الدول الغربية لإطالة الحرب العراقية الإيرانية بكل الوسائل لاستنزاف طموحات الشعوب الإيرانية والعراقية. إلى أن أتت حماقة وعنجهية صدام حسين باحتلال الكويت، لتفتح الباب للولايات المتحدة لدخول المنطقة بشكل مباشر ضاربة عدة عصافير بحجر واحد:

1- معالجة "تناذر فييتنام" في الداخل الأمريكي الذي حال دون التدخل الأمريكي العسكري لسنوات.
2- التدخل العسكري وإقامة قواعد دائمة في بلدان النفط الخليجية.
3- وضع حكومات مجلس التعاون الخليجي كافة تحت الوصاية الأمريكية.

حتى اليوم، لم تقرر الولايات المتحدة ما أسمته مجلة فورين بوليسي الأمريكية Next stop، أي الدخول العسكري إلى العراق المحاصر والممزق، إلا أن الهجوم العسكري الأخير بقرار من الرئيس كلينتون، يوحي بأن هذا البلد موجود على الأجندة. لذا لجأت الولايات المتحدة وحلفائها، في غياب وقتي لروسيا يلتسين والكمون السياسي الصيني

المدروس، لاستعمال الأمم المتحدة في تطبيق أقسى العقوبات على العراق، بحيث يجري استنزاف طاقات وإمكانيات هذا البلد، ليس فقط لإعطاء مثل على دولة فاشلة، بل دولة بحاجة إلى انتداب يعيدها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية. عندما تتحدث السيدة أولبرايت عن خسائر جانبية هي وفاة أكثر من نصف مليون طفل عراقي أو إصابته بعاهات مدى الحياة، فهي تتحدث عن تدمير بعيد الأمد للحق في التنمية بل الحق في الحياة. لقد شهد العراق نمطا غير مسبوق من العقوبات الاقتصادية منذ اغسطس 1990 تأسس على آليات دولية متطورة تستهدف شلّ التنمية تماما، وأفضى إلى كارثة إنسانية بكل المعايير.

وقد رصدت الإسكوا تدهورا شديدا في الناتج العراقي بسبب الحصار فقد انخفض هذا الناتج من 3,14% من الناتج العالمي عام 1988 إلى 9,4 مليار دولار عام 1994 إلى 4,1 مليار دولار عام 1996.

ويمكن تصور أثر ذلك على معاناة البشر تحت الحصار والعقوبات من وفيات إلى سوء تغذية إلى تدهور كامل في ظروف الحياة المعيشية للشعب العراقي.

هناك أيضا حرب العقوبات الصامتة، وذلك في الأراضي المحتلة من الوطن العربي في فلسطين والجولان وما يترتب على ذلك من زيادة أعباء الدفاع ونزوح العديد من مواطني هذه المناطق إلى خارجها بسبب هذا الاحتلال وما يترتب على بناء المستوطنات وتغيير في ديمغرافية الأرض الأمر الذي يؤثر على برامج التنمية ليس في المناطق المحتلة وحدها ولكن في هذه الدول التي يشكل الاحتلال نفسه عبئا على اقتصادها الوطني.

في فلسطين، تعاني التنمية من سياسات الاحتلال الاستيطاني التمييزية الشديدة فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية من مصادرة الأراضي وتقييد استخدام المياه ومستلزمات الإنتاج في ظل السياسات الاستيطانية التي تستهدف إحلال المستوطنين

الإسرائيليين محل المواطنين الفلسطينيين، وقد خلفت هذه السياسات تأثيرات بالغة الخطورة على قدرة الشعب الفلسطيني على التنمية.

وضاعف من حدة المشكلة السياسات التسويقية التي تفرضها السلطة الإسرائيلية، وتعدد التدابير الأمنية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على حركة السلع والأشخاص والعمل داخل مناطق الخط الأخضر، وفرض أشكال متنوعة من الحصار على الشعب الفلسطيني مما يعرقل العمليات الإنتاجية ويزيد من اضطراب مصادر الدخل ويفضي أحيانا إلى إتلاف الحاصلات المعدة للتصدير.

وقد تم فرض أطواق على 486 تجمعا سكنيا في الضفة وانقطاع الاتصال بين هذه التجمعات وعزلها عن العالم الخارجي مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 78% وألحق أذى بالغا بالزراعة، وأوقف استيراد المواد التموينية أو تصديرها.

لقد جمدت سلطات الاحتلال كل فرص التنمية الحقيقية بعرقلة المشروعات التي تخدم التجارة مثل تنمية المنافذ الجوية والبحرية والطرق والموصلات، كما طورت سياسة الإغلاق كأداة سياسية، واستخدمتها كوسيلة للعقاب الجماعي كلما نشبت أعمال العنف حتى لو كان الإسرائيليون هم البادئين. وعندما تسمح إسرائيل بالإنتقال للعمل فإن العمال الفلسطينيين يواجهون معاملة قاسية قبل وصولهم لأعمالهم، كما يواجهون في مجال أعمالهم التمييز من جانب الحكومة الإسرائيلية.

إننا نتوجه نحو شكلين للهيمنة والسيطرة في المنطقة، **الشكل الأول هو الحرب العسكرية بالمعنى التقليدي ولكن على قاعدة صفر خسائر.** ولعل ما جرى في الكوسوفو يعطينا المثال على ذلك. والثاني، هو **استراتيجية الخناق الاقتصادي والعقوبات،** كما نرى في العديد من الدول من ليبيا إلى العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة إلخ.

لقد بدأت بالتشكل نويات قوية لحركة مدنية دولية ضد الحرب، ولكننا حتى اليوم وعلى صعيد العقوبات لم يتشكل بعد تحالف دولي صلب وعابر للقارات، لتعزيز الوعي العام وتنبيه الرأي العام الدولي لخطورة هذه الجريمة، التي تمارس تحت أنظارنا، بل ويعتبرها البعض بكل أسف، وسيلة مخملية مشروعة لتحقيق أهداف سياسية محددة.

العقوبات

SANCTIONS

يمكننا تعريف العقوبات بالقول: هي قطع أو التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول بهدف التوصل إلى تغيير في تركيب أو مواقف أو سياسيات البلد أو المجموعة المستهدفة. ويمكن للعقوبات أن تأخذ صيغا عديدة تشمل: حظر الاستيراد أو التصدير أو كلاهما، تقييد المبادلات المالية، وقف المساعدات العسكرية أو الاقتصادية، تقييد السوق المالية، الخ. وهي تطبق من جانب دولة واحدة أو عدة دول عبر هيئة إقليمية أو دولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، جامعة الدول العربية..). والعقوبات على نحو "نموذجي" توقف التجارة والاستثمارات وتمنع البلد المستهدف من بيع وشراء البضائع في السوق العالمية. كما أنها قد تستهدف سلعاً معينة كالسلاح والنفط، ويمكن لها أن توقف الملاحة الجوية، أو أن تقطع مؤقتاً أو أن تقلص بشكل حاد العلاقات الدبلوماسية، أو أن توقف حركة الأشخاص، أو أن تمنع الاستثمارات أو أن تجمد الأرصدة في المصارف الدولية.

عرفت البشرية العقوبات الاقتصادية منذ ثلاثة آلاف عام على الأقل، سواء في ظروف المواجهة الداخلية أو كسلاح للضغط والهيمنة تستعمله الدول في سياستها الخارجية. ورغم أن العقوبات هي إجراء يتخذ من حكومة أو حكومات بحق دول أو أطراف متمردة، فالأمر لا ينحصر بالسلطات السياسية فقط. إن العديد من وسائل الضغط في الصيغ الأدنى من الدولة (لوبي معين، تعاطف شعبي مع قضية، قوى

اجتماعية وسياسية الخ) أو الأوسع من حدود الدول (الشركات المتعددة الجنسية، البنك الدولي، الهيئات بين الحكومية) تؤثر في اتخاذ أو استمرار قرار بالعقوبات.

من الأمثلة الشهيرة للعقوبات المرسوم الميغاري في اليونان القديمة الذي أصدره بيركليس عام 432 قبل الميلاد ردا على خطف 3 نساء. وقد وصف ثوسيديديس في تأريخه للحرب البيلوبونيزية المقاطعة التي فرضتها أثينا على ميغارا حليفة اسبارطة آنذاك. ويشكل حصار المدينة إبان معركة الخندق (السنة الخامسة للهجرة) أهم أشكال الحصار في مطلع الإسلام.

يتحدث ابن خلدون عن العقوبات منوها أنه لا يقع ظلم العقوبات إلا من أهل القدرة والسلطان، والظلم "مهلكة للبشر مفسدة للعمران"، وهي لا تنال الناس في أوضاع معاشهم بل تنال أخلاقهم. فإذا كان الملك قاهرا، فاجشا بالعقوبات، لاذوا منه بالكذب والمكر، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم".

شهدت الحرب الأهلية الأمريكية (1865 . 1881) كلا من أشكال حصار الموانئ. كذلك فرضت بريطانيا على ألمانيا في 1915 حصارا رسميا.

تحدّث ميثاق عصبة الأمم عن العقوبات في المادة 16، حيث جاء فيه: إذا "لجأ أي عضو في العصبة إلى الحرب مستخفا به.. فيعتبر.. أنه ارتكب عملا حربيا ضد أعضاء العصبة الآخرين كافة، الذين يفرضون عليه فورا قطع العلاقات التجارية أو المالية كافة وحظر المعاملات جميعا.. ومنع التعامل المالي أو التجاري أو الشخصي بين مواطني الدولة التي خرقت الميثاق وبين مواطني أية دولة أخرى". وتجنبا لأي ضرر ينال دولا أخرى، يقول الميثاق: "يوافق أعضاء العصبة على أن يدعم أحدهم الآخر على نحو متبادل في الإجراءات المالية والاقتصادية.. لتقليل الخسارة والإرباك..".

لقد استعملت عصبة الأمم سلاح العقوبات الاقتصادية بحق إيطاليا لغزوها إثيوبيا عام 1935، وهو المثل الأهم في تجربة العصبة مع العقوبات. من ثم تبين أن العقوبات جزئية وغير فعالة. وفي 1936/7/15 اجتمعت لجنة العقوبات في العصبة لتوصي برفع كافة الإجراءات المفروضة بموجب المادة 16 رغم ضم موسوليني للحبشة في 1936/5/9. ويعتبر جيف سيمونز والعديد من مختصي العقوبات انهيار قرار الحظر ضد إيطاليا من عناصر زوال عصبة الأمم.

بعد عصبة الأمم شكّلت هيئة الأمم المتحدة التي تنص بما يخص موضوع العقوبات في المادة 41 من ميثاقها على أنه "يحق لمجلس الأمن الدولي دعوة الدول الأعضاء وفرض إجراءات لا تتضمن قوة السلاح لتفعيل قراراته". وفي المادة 39 من الميثاق:"يقر مجلس الأمن وجود أي تهديد للسلم أو انتهاك للسلم أو عمل عدواني ويتخذ التوصيات أو يقرر الإجراءات الواجب اتخاذها".

فرض مجلس الأمن الدولي خلال الأربعين سنة الأولى من عمر الأمم المتحدة العقوبات على نظامين، الأول: روديسيا الجنوبية أي "زيمبابوي اليوم" والثاني جنوب أفريقيا، حيث كان على رأس كلا النظامين أقلية بيضاء مستعمرة. في حالة روديسيا فرضت عقوبات "إلزامية" عام 1966 بعد إعلان الأقلية البيضاء للاستقلال من جانب واحد، ورفعت عام 1969 بعد مباحثات أدت إلى حكومة سوداء.

في حالة جنوب أفريقيا عارضت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية العقوبات ضد نظام التمييز العنصري بالرغم من الضغوطات الشديدة عليهما في مجلس الأمن. أخيراً وبعد إجراءات تطوعية (كان قد تم التصويت عليها عام 1963) كان لها نتيجة ضعيفة محدودة، وافقت هاتين الدولتين على مقاطعة إلزامية Arms Embargo عام 1969. لكنها عارضت كل الجهود التي بذلت من خلال الأمم المتحدة لتشديد هذه العقوبات من ضمنها مشروع قرار استعمل ضده العضوان الدائمان في مجلس الأمن حق النقض في

8 آذار 1988 (S/19 /585). بالرغم من ذلك أرغمت حملة دولية الحكومات والمستثمرين على تبني إجراءات المقاطعة. ويعتقد العديد من المختصين أن المقاطعة ساعدت في إجبار نظام التمييز العنصري على الانهيار وفي انتقال سلمي نسبياً للسلطة.

الملفت للنظر هو تضاعف ظاهرة العقوبات منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة إثر زوال الاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية وحلول نظام القطبية الأحادية بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على مقاليد الأمور في العالم. مما يشكل تهديدا لأسس القانون الدولي الذي يفترض فيه تنظيم العلاقات بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو تهديدها أو استعمال القوة في مواجهتها أو التعدي على سيادتها واستقلالها السياسي. لقد فرضت هذه الدولة العظمى على الأمم المتحدة وبالأخص مجلس الأمن قراءتها الخاصة للميثاق بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية. فبإيعاز من الولايات المتحدة، لجأ مجلس الأمن منذ عام 1990 إلى استعمال عقوبات دولية بحق عدة بلدان (العراق 1990، يوغسلافيا السابقة1991، الصومال، هايتي وأنغولا 1993، رواندا 1994، ليبيريا 1995، السودان وبروندي 1996)، مستندا في قراراته على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

بالطبع، لم تقتصر العقوبات على غطاء مجلس الأمن فقط حيث هناك عقوبات فرضتها الولايات المتحدة منفردة على ما يقارب خمسين دولة. هذا بالإضافة إلى عدد مماثل من العقوبات الثنائية التي في غالبها أنجلو ـ أمريكية، والتي طالت في غالبها دول العالم الثالث بما فيها دولاً عربية وإسلامية. بينما لم تتعرض هذه الدولة للعقوبات إلا في حالات قليلة لم تكن فعالة.

تدخل الاعتبارات السياسية في تحديد حجم ومدى العقوبة المفروضة. وعليه، تراوحت هذه العقوبات من استخدام القوة المجردة إلى حظر بيع السلاح ووقف الطيران

ومنع تصدير النفط والحرمان من المساعدات الدولية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي ومنع سفر المسؤولين الحكوميين. وبما أن فرض العقوبات يستلزم مناخا دوليا توافقيا بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فقد لجأت الولايات المتحدة لاستعمال كل الوسائل المتاحة من ضغط وتهديد ورشوة واستعمال القوة لفرض العقوبات التي شاءتها، كما حاولت إبرازها وكأنها قضية المجتمع الدولي. لكن أين هو "المجتمع الدولي" الذي أدان مثلا بأغلبية ساحقة (117 صوتا مقابل 3) الحظر التجاري غير المشروع على كوبا الذي ينتهك مواثيق الأمم المتحدة، أو على ليبيا قبل أن تعلّق العقوبات عليها منذ فترة قريبة بعد تسليم المتهمين بحادث الطائرة في قضية لوكربي المعروفة. لقد كانت تقف مع ليبيا ضد قرار العقوبات منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وأعضاء حركة عدم الانحياز. علاوة على أن ميثاق مونتريال لعام 1971 الذي وضع بصدد الهجمات الإرهابية على الطائرات المدنية، يحمي حق ليبيا في عدم تسليم المتهمين بالاشتراك بتفجير الطائرة فوق لوكربي. وبما أنه لا توجد معاهدة بين ليبيا والولايات المتحدة أو المملكة المتحدة لتسليم المتهمين، فقد اضطرت الولايات المتحدة للجوء لضغط شديد لإرغام الأعضاء في مجلس الأمن على منحها الأصوات اللازمة لها بحيث استمرت المقاطعة 7 سنوات.

إذا ما أخذنا مثل العراق حيث كان قرار الحظر شاملا، نجد أن مجلس الأمن قد أصدر أكثر من ثلاثين قرارا بخصوصه تتسم بسمات خطيرة:

1 . إن هذه القرارات غير محددة بزمن ويتطلب إلغاؤها استصدار قرار أو قرارات جديدة من مجلس الأمن. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هناك قوة أساسية مؤثرة في مجلس الأمن من الدول الدائمة العضوية بإمكانها تعطيل اتخاذ أي قرار باستخدام "الفيتو"، يمكن عندها أن ندرك خطورة الأوضاع المستقبلية.

2 . تعتبر القرارات أشد وطأة من نظام الوصاية الدولي. فحسب المادة 12 من نظام الوصاية يمكن للجمعية العامة أن تمنح الاستقلال للشعوب التي تحت الوصاية بقرار منها بالأغلبية. لكن قرارات مجلس الأمن لا تلغى إلا بموافقة 9 أعضاء من مجموع 15 عضوا ضمنهم الأعضاء الدائمين الخمسة. وهذا مصدر الخطر الحقيقي.

3 . عندما تذكر القرارات فإنها لا تخص الحكومة العراقية أو النظام القائم، بل تتعرض للعراق كدولة وكيان. وهذا يترك أبعاده السياسية على مستقبل العراق. كما أن التغيير في النظام السياسي لا يتبعه تغيير أوتوماتيكي في تطبيق القرارات إلا بقرار محدد وواضح من مجلس الأمن.

4 . إن الاستمرار في فرض الحصار الدولي وتوجيه الضربات العسكرية العدوانية لمناطق الحظر الجوي شمال العراق (كردستان) وجنوبه يستهدف تمزيق المجتمع العراقي والإخلال بوحدته الوطنية والسعي لرهن إرادته وموارده ومستقبله لأجيال طويلة. وهذا يشكل هدراً إضافياً وجديداً لحقوق الإنسان العراقي بما يعد جريمة دولية بحق السلم والأمن الدوليين.

5 . إن مناطق الملاذ الآمن والحظر الجوي غير قانونية ولم تصدر بقرارات من مجلس الأمن. بل كانت بمبادرة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، رغم أن الأخيرة بدأت تتلكأ في المشاركة فيها منذ أكثر من عام. ولذلك فهي تخلّ بالسيادة وتتعارض مع مبادئ "الشرعية الدولية" التي تتعكز عليها الولايات المتحدة لإجبار العراق على الانصياع لها.

إن مجلس الأمن المحكوم بالقانون الدولي ينتهك مهامه والتزاماته القانونية في حماية حقوق المدنيين العراقيين وبالأخص الفئات المستضعفة من نساء وأطفال الذين يتمتعون بحماية خاصة. فالحق في الحياة هو "الحق الأعلى الذي لا يسمح بالمساس به حتى في ظروف الطوارئ العامة". **يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي**

للحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على حقوق الحياة والرعاية الصحية ومكافحة الأمراض وسوء التغذية وخفض وفيات الرضع والأطفال وعلى الحق بالتعليم وبمستوى معيشة لائق وغيره مما أسهم الحصار في انتهاكها. كما نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على حفظ السلام والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير المصير وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان دون تمييز. فأين ما يحصل في العراق من كل هذه المواثيق وكيف يجوز أن يكون تحقيق السلم والأمن الدوليين انتهاكا لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير والمساواة بينها

هناك تعارض بين سلطة مجلس الأمن الذي يملك بموجب المادة الأولى من الميثاق، سلطة تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحل المشاكل ذات الطابع الإنساني وتسوية المنازعات الدولية، وبين العقوبات التي أوقعها بالسكان المدنيين دون تمييز. إن فرض الرقابة على الموارد الطبيعية للعراق والاقتطاع منها لدفع تعويضات لأطراف لم يحددها يخالف حق الشعب العراقي في التمتع بحرية بثرواته ويخالف المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقضي بأنه "لا يجوز في أية حالة حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة". وهذا واجب احترامه حتى عند تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حول إجراءات حفظ السلام والأمن الدوليين.

لقد جاء في آخر دورة للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (الدورة الحادية والخمسين . المقرر رقم 110/1999) عن حالة حقوق الإنسان في العراق: "إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بعد أن أشارت في جلستها المعقودة في آب/1999 بوجه خاص، إلى مقررها 114/1998 المؤرخ في 26/آب/1998، وقد

حرصت على أن تؤكد من جديد أن التدابير مثل الحظر يجب أن تكون محدودة زمنياً وألا تضر السكان المدنيين الأبرياء بأي حال من الأحوال، وينبغي لأسباب إنسانية واضحة، أن ترفع حتى وإن لم يكن قد تم بعد تحقيق الأهداف المنشودة منها، وبعد أن أعادت تأكيد ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، اللذين يحظران تجويع السكان المدنيين وتدمير ما هو ضروري لبقائهم، وقد لاحظت بقلق بالغ المعاناة الشديدة للشعب العراقي وخاصة الأطفال. وقد أحاطت علما مع القلق بالمعلومات الموثوقة الواردة من المؤسسات المتخصصة المعنية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومن وفد برلماني فرنسي قام بزيارة استطلاعية للعراق في كانون الثاني»يناير 1999، والتي تفيد بأن مستوى معيشة السكان تدهور تدهورا شديدا، وبأن سوء التغذية ما زال يمثل مشكلة كبرى بسبب نقص الموارد المالية ويؤدي بصورة متوطنة إلى إصابة صغار الأطفال بتأخر خطير للنمو، وبأن الحالة الصحية المفجعة تودي بحياة (6000) طفل في الشهر ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وأن جميع الأنشطة الاقتصادية تعاني من تدمر الهياكل الأساسية في مجال الماء الصالح للشرب والكهرباء والزراعة مما يضر ضررا جسيما بظروف المعيشة اليومية للسكان، وبأن الحظر يشكل، حسب اليونسكو، سبب التردي الخطير للهياكل الأساسية المدرسية والتعليمية الجامعية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس وإلى عودة الأمية ونقص حاد في المواد العلمية والمختبرات مما يؤدي إلى عزلة ثقافية كبيرة، وبأن البطالة ونقص التدريب وعدم الانفتاح وانعدام الآفاق أمور سيكون لها أثر في جيل بكامله مستقبلاً، وقد وضعت أيضا في اعتبارها التعليق رقم 8 (1997) الذي اعتمدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، معتبرة مجددا أن أي حظر تكون نتيجته الحكم على شعب بريء بالجوع والمرض والجهل بل والموت، يعد انتهاكا صارخا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا الشعب ولحقه في الحياة وللقانون

الدولي، وبالخصوص إلى مجلس الأمن، لكي يرفع تدابير الحظر التي تؤثر في الحالة الإنسانية للعراقيين. وقررت أيضا مناشدة المجتمع الدولي وجميع الحكومات، بما فيها حكومة العراق، تخفيف معاناة العراقيين وذلك، خاصة، بتسهيل إمدادهم بالأغذية والأدوية وكذلك بسبل تلبية احتياجاتهم الأساسية."

يطرح السؤال هنا، عما إذا كان المقصود بالعقوبات الدولية النظام السياسي السائد في الدولة المعنية أم الأشخاص الذين على رأس النظام السياسي أم أن المقصود هو عقاب الشعوب من المؤكد في كل الأحوال أن هذه العقوبات غالبا ما تنحرف عن الأهداف التي حددتها، وهي تؤدي أحيانا إلى نتيجة معاكسة للهدف المعلن. كما تثير سؤالاً أخلاقياً فيما إذا كانت المعاناة التي تلحق بالفئات الضعيفة في البلد المستهدف وسيلة شرعية للضغط على الزعماء السياسيين الذين يستبعد أن يتأثر سلوكهم بمأزق رعاياهم. فمع كل الآلام والمعاناة التي تحدثها العقوبات في الشعوب فهي عادةً لا تنجح.

في ملحق "لأجنده من أجل السلام" نشر في كانون الأول» ديسمبر 1995 للأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي وصف العقوبات بأنها "**وسيلة عديمة الحس**". ويقول جيمس بول، خبير أمريكي بالعقوبات الاقتصادية، ما مفاده **أن القانون الدولي لم يحدد المعايير التي على أساسها تفرض العقوبات. وهي وإن كانت تستعمل لغرض قانوني، لكنها ذاتها خارجة عن القانون.**

قبل التقرير الذي قدمته اللجنة العربية لحقوق الإنسان، حول "العقوبات الاقتصادية على العراق"، إثر بعثة تحقيق قامت بها الدكتورة فيوليت داعر والأستاذ عصام الدين حسن، لهذا البلد في 1999، كانت اللجنة العربية لحقوق الإنسان قد طرحت مشروعا في 1998 من أجل دعوة الأمم المتحدة لإقرار **إعلان دولي لحماية حقوق الإنسان ومنع ارتهان الشعوب بالعقوبات الاقتصادية**، يطالب بتبني النقاط السبع التالية:

1 . إن إخضاع الشعوب داخليا بالاستبداد السياسي وخارجياّ بالسيطرة والاستغلال الأجنبيين يُشكّل إنكارا لحقوق الإنسان ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة،

2 . لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها وفي السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية،

3 . لا يعرّض أيّ شعب لعقوبات جماعية أو أيّ شكل من أشكال التمييز والعزل التي من شأنها أن تهدّد ممارسته للحقوق الفردية والجماعية كما أوردها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين وبقية الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية وكل انتهاك لهذه الحقوق أيّا كان مصدره وتبريره يُعتبر منافيا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومُعرقلا لصيانة السلم ولإنماء التعاون بين الدول. ويُوضع حدّ لجميع الآثار السلبية الناتجة عن فرض العقوبات الدولية لتمكين شعوب البلدان المعنية من تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتعزيز حقوق الإنسان،

4 . لا يجوز تنفيذ عقوبات دولية ضد أي بلد إلا بعد استنفاذ جميع الطرق السلمية لتسوية النزاعات وفقًا للميثاق وللقانون الدولي،

5 . لا تكون هذه العقوبات جماعية تستهدف الشعب وإنّما الأنظمة التي تخرق القانون الدولي والسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية،

6 . لا يجوز أبدًا أن تُستخدم العقوبات لأغراض ومصالح سياسية أو اقتصادية لدولة أو لمجموعة من الدول تكون متنازعة مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى،

7 . ينبغي للمنظمات الدولية، العالمية منها والإقليمية، والحكومية وغير الحكومية، أن تُؤازر وتُساعد، كلّ منها بالقدر الذي تسمح به ميادين اختصاصها ووسائلها، في التطبيق الشامل للمبادئ الواردة في هذا الإعلان مسهمة بذلك في

إيجاد ظروف الاستقرار والرفاه وإقامة علاقات سلميّة على أساس احترام مبادئ تساوي بين جميع الشعوب في الحقوق وتراعي حقوق الإنسان في العالم أجمع.

كتب الدكتور هيثم مناع هذا النص في 1999 وقد اعتمد وثيقة أساسية عند إعلان ولادة التحالف الدولي ضد العقوبات الاقتصادية. نشر للمرة الثانية بتعديلات بسيطة في 2002 بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

ثورة المواطنة المدنية السلمية

ورقة مقدمة للمؤتمر الاستثنائي لهيئة التنسيق الوطنية في المهجر

وثيقة كتبت بعد العام الأول لانطلاق الحراك الشعبي السلمي

10 نيسان 2012

حتى لا نسقط في الصورة التبسيطية التي تجعل من سورية ما قبل حزب البعث جنة حولها انقلاب الثامن من آذار 1963، ومن ثم آل الأسد إلى جحيم، من الضروري التذكير بأن الدولة السلطانية قد شجعت خلال قرون، تكوين الملة والطائفة والعشيرة باعتبارها الأجسام الطبيعية لإدارة العلاقة بين المجتمع الواسع والسلطة المستبدة. الدولة الاستعمارية لم تكن أحسن حالا لأنها لم تعتمد قيم نهضتها أو ثوراتها الداخلية، بل قواعد استمرار هيمنتها على من خارجها. لذا كان العمل المؤسس للدولة السورية الحديثة ابن حركة ثورية تحررية داخلية حملت الجميل من تراثها والمفيد من عصرها: **الوطنية الجديدة التي ولدت في إطار الصراع ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية في العشرينيات على أساس قيم الثورة السورية الكبرى الموحدة للمجتمع السوري بكل مكوناته نجحت في بلورة معالم للشخصية السياسية والثقافية السورية أبرزها قبول مدنية الدولة، وفق عقد اجتماعي يستند في واحدة من أهم ركائزه إلى مبدأ "الدين لله والوطن للجميع"، الذي حقق التداخل بين المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي، بين الحداثة والمحافظة، وبين مختلف مكونات المجتمع السوري المركب والمتعدد.**

بـالرغم مـن دورهـا التـاريخي فـي النهضـة المشـرقية والعربيـة، ولـدت سـورية المستقلة بمؤسسات برلمانية ضعيفة وثقافة مواطنية مدنية ناشئة لم تلبث حرب فلسطين أن أعادت لها البعد الوطني على حساب البعد المواطني. وليس من الغريب بعد النكبة، أن تكون سورية والبلدان العربية من أقل دول العالم اكتراثا بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد اغتال خنجر إسرائيل عمليات النمو الذاتية للمواطنة والدولة الديمقراطية عبر جرّ دول المواجهة إلى مواجهة اضطرارية مع دولة لا تختلف عن القواعد العسكرية الحديثة إلا ببعدها الاستيطاني السرطاني. وبهذا المعنى يمكن أن نتابع حركة العسكرة في استلام الحكم وفي توسع المؤسسة العسكرية في مصر وسورية. ولقد لعبت الانقلابات العسكرية دون شك دورا كبيرا في بلورة عقلية تسلطية تفكر في القدرة على السيطرة على الجيش كوسيلة للاستمرار في الحكم، مهما كانت الإيديولوجيات جميلة وجذابة، دينية أو دنيوية. لقد هدمت الدكتاتورية السياسية كل البنيات الناشئة للمجتمع المدني والدولة المدنية، وتركت الناس تلجأ لخيمة التدين وكوخ العشائرية بعد رفع كل أشكال الحماية عن الفرد واغتيال حقوق وحريات الأشخاص عن سابق إصرار وتصميم. وليس بغريب في هذا المعمعان أن توظف العلاقات العضوية وتستغل القضية الطائفية بشكل تغطي فيه على تجمع المصالح الأمني العسكري المهيمن على السلطات الثلاث والبنيات الحزبية والنقابية المرخص لها في البلاد. ولا نستغرب أن تكون البيئة الحاضنة للطائفية قد تنامت في حالة التصحر السياسي والفساد الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والإفقار الثقافي التي سادت البلاد.

لقد سجل الشباب السوري في 18 آذار/مارس 2011، عودة الشعب إلى التاريخ وعودة البلاد إلى الحياة، وكلما كان أكسجين الثورة أعلى، تراجعت الطحالب واحتضرت الطفيليات. لذا حملت انتفاضة–ثورة الكرامة قيما كبرى في مواجهتها لسلطة التسلط ومنظومة الفساد، قيما تعتمد المقاومة المدنية السلمية في وجه المقاربة الأمنية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، المطالبة بدولة ديمقراطية مدنية قوية في وجه أي تعبير

من تعبيرات الطائفية، إحياء مفهوم المواطنة وسيرورته قاسما مشتركا أعلى بين المحافظين والمجددين، الإسلاميين والعلمانيين. تثبيت حقوق الشعب الكردي والمكونات القومية والمطالبة بدسترتها، رفض أي شكل من أشكال الحل الأمني العسكري وردود الفعل العنيفة عليه، ولو أن مفهوم سيادة الوطن وسيادة الدولة قد تزعزع، في ظل توريط السلطة الأمنية لأهم دعامات الدولة ورموزها، أي للمؤسسة العسكرية، في مواجهة مباشرة مع الحراك المدني الاجتماعي.

رغم فداحة الخسائر، بقيت الأغلبية العظمى من أبناء الحراك الثوري المدني تؤكد على هذه الثوابت وترفض الانزياح عنها، لاعتبارها لأي تراجع، مؤشر انتصار للماضي الدكتاتوري على المستقبل الديمقراطي وعلامة تخلٍ عن أهداف نبيلة لا يمكن بدونها، تحقيق تحول ديمقراطي فعلي وبناء شبكات علاقات مدنية مواطنية جديدة وتأصيل القطيعة مع الاستبداد والفساد ومنتوجاتهما السلوكية والثقافية.

لم تبدأ الانحرافات الطائفية وردود الفعل العنيفة على عنف السلطة وحراك الثورة المضادة في وجه إبداعات الثورة في درعا أو حمص، بل في العالم الإفتراضي ووراء الحدود، وحاولت أطراف ظلامية اختزال ثورة الشباب والشعب بحراك "أهل السنة" في وجه النصيرية والباطنية الرافضة والمجوس، واستطاع الإعلام الخليجي إعطاء زخم كبير لهذه الأطروحات على الفضائيات. لقد حاولنا بكل الوسائل تحجيم هذا الصوت النشاز والمدعوم من أنظمة بدأت تتلمس رأسها منذ ثورة تونس، وبالأخص ممالك وإمارات الصمت والسكون والسكوت. ولا شك، بأن الدعم الإعلامي والمالي الهائل الذي يتمتع به أصحاب هذا الخطاب، قد أعطى السلطة الدكتاتورية كل ما تحتاج إليه في حديثها عن مؤامرة خارجية ضد "النظام الوطني والمقاومة والممانعة".. **هكذا التقت مصلحة السلطة الأمنية وجنود التعبئة المذهبية من أجل خنق وتجفيف منابع العطاء الديمقراطي**. الأول بالقتل والاعتقال والملاحقة لأهم كوادر الحراك الشعبي، والثاني في

عنف الكلمات وتأجيج الأحقاد وتوفير البيئة الصالحة لعنف يواجه فيه عنف السلطة. ويلاحظ التقاطع الموضوعي بين شبيحة السلطة وتشبيحات المتطرفين في تغييب كلاهما لأهمية الحوار المجتمعي والتواصل المدني بحيث تستمر حالة تدنيس الوعي التي تنتجها الدكتاتورية. ناهيكم عن محاولات ضرب ترابط النضال الاجتماعي نحو الحرية مع النضال الوطني من أجل التحرير بوعي أو بدون وعي.

لا يمكن بحال من الأحوال، مقارنة قوة السلطة الدكتاتورية الضخمة بقوة فوج التطرف المحدودة. خاصة وأن المركب الأساسي للنضال الثوري ما زال يتقدم بشكل كبير على الأقلية المتطرفة في الحراك الاجتماعي. إلا أن خطر هذا الفوج يزداد يوما بعد يوم، ويساعد على ذلك عدة عوامل أولها: لجوء السلطة الأمنية لخنق حالة الوعي المتقدمة للانتفاضة عبر اعتقال خيرة كوادرها، وسحق الاعتصام منعا للحوار الجماعي، وقتل المواطنين معززة الرغبة في الاغتيال والرد عند المقموعين. ثانيها، نشوء حزب المستعجلين من الطبقة السياسية التقليدية خاصة في المنفى. حزب المستعجلين هذا يشعر بأن الإنضاج الطبيعي لقيادات التغيير في الداخل يعني تهميش الدور الذي يسعى له من الخارج، لذا فهو يضم اتجاها قويا يدعو للعنف والتسلح والتصلب والتدخل العسكري الخارجي وتكريس الصراع الطائفي بحيث يصبح دور الخارج حاسما في علاقات القوى الداخلية.

لعل كارثة الكوارث في هذه اللحظات الصعبة التي تعيشها الحالة الثورية المدنية في البلاد ناشئة من هذه التقاطعات بين شبيحة القامع ومتطرفي المقموع المقهور الذي يجد في الرد الطائفي وسيلة تنفيس وتعبئة ضد توحش الأمن، والقامع يجد في خطاب البعض عن ثورة أهل السنة ما يحتاج إليه لتحييد الأقليات الدينية وقطاعات واسعة من السنة الرافضين لأي هوية مذهبية للنضال السياسي.

لا يمكن لثورة مضادة مذهبية أن تنتصر في سورية على الدكتاتورية. بل لعل الطائفية والمذهبية أول مسمار في نعش الثورة. من هنا نؤكد ، أن ثورة أهل المواطنة هي السبيل الوحيد للقضاء على الدكتاتورية والتخلص من حكم العائلة والأجهزة الأمنية والمحسوبيات والعلاقات العصبية والزبونية. لقد أصبح من الضروري تحقيق الفرز الواضح بين القطب الديمقراطي بكل مكوناته، والقطب الإستبدادي بكل تعبيراته. لم يعد هناك مكانا للصمت أو المهادنة، لأن المهادنة تعني المشاركة في اغتيال أجمل ما قدمت لنا انتفاضة الكرامة، **المواطنة في وجه الرعية، المدنية في وجه العصبية، السيادة في وجه الهيمنة الخارجية والديمقراطية كمنهج جامع لكل السوريين.**

لأجل هذا، وإيمانا بحق الإنسان السوري في التمتع بحقوق المواطنة دون تمييز على أساس من الجنس أو الدين أو الطائفة أو العرق أو المذهب أو اللون أو غير ذلك من أشكال التمييز؛

وتعبيرا عن القلق إزاء ما يجري من انتهاكات لهذه الحقوق بما يمس كرامة الإنسان ويؤدي إلى تفجر صراعات متنوعة باتت تهدد استقرار المنطقة ووحدة وتماسك الأوطان والمجتمعات وإلحاق أفدح الأضرار بأمن الأوطان والمواطنين ورفاهيتهم؛

واقتناعا بأن ترسيخ المواطنة والارتقاء بأوضاعها في سورية العالم هو السبيل الأمثل للخروج من هذا المأزق، وأن الحاجة باتت ملحة لصياغة مفهوم شامل للمواطنة يتسق مع المعايير الدولية للحقوق الإنسانية والتنموية والبيئية وترجمته إلى قواعد قانونية قابلة للتطبيق على الأرض وتلتزم الأطراف المعنية كافة بتطبيقها تحت **سلطة ورقابة** مؤسسات شرعية مستقلة تعمل في إطار من الشفافية التامة؛

أولاً: أن المواطنة هي أداة لبناء مواطن صالح قادر على العيش بسلام وبروح من التآخي مع غيره من البشر على أساس المساواة التامة ومن دون أي شكل من

أشكال التمييز، والإرتقاء بإنسانية الإنسان. وتشكل المواطنة، بهذا المعنى، أساسا صُلبا ليس فقط لبناء الدول والمجتمعات الحديثة أشخاصا وجماعات، وإنما أيضاً لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة وفقا لقواعد العدل والانصاف وبعيداً عن توازنات القوى وطموحات الهيمنة.

ثانياً: لمفهوم المواطنة أبعاد متعددة تتكامل وتترابط في تناسق تام: بُعْد سياسي قانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع؛ وبُعْد اقتصادي اجتماعي يستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحدّ اللازم منها على نحو يحفظ لهم آدميتهم؛ وبُعْد ثقافي حضاري يضمن حق التعليم العام والمجاني ويعنى بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهُويات الثقافية والحضارية ويرفض محاولات التنميط والاستيعاب والاستبعاد والتهميش.

ثالثا: لبناء مجتمعات المواطنة السليمة، يتعين ضمان تمتع الأشخاص والجماعات بحدّ أدنى من الحقوق المدنية والسياسية, والحقوق الاقتصادية والاجتماعية, والحقوق الثقافية والحضارية, وفْقا لما هو منصوص عليه في المواثيق والمعاهدات الدولية.

فعلى الصعيد السياسي القانونيّ:

لا تستقيم المواطنة بغياب انتظام العلاقة بين الحكام والمحكومين وفق عقد اجتماعي يحدد حقوق الطرفين وواجباتهما. وفي سياق تلك العلاقة التعاقدية، يتعين أن يستمد الحاكم شرعيته من إرادة المواطنين, معبراً عنها بحرية لا تحدّها عوائق أو قيود, وأن يكون مسؤولاً عن حماية أمنهم وسلامتهم وتحسين أحوالهم المعيشية والخدمية وإدارة شؤونهم وفقا لما تقضي به قواعد العدل والإنصاف. وقد نصت الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية على جملة من الحقوق السياسية والمدنية لا يستقيم مفهوم المواطنة

بدون توفير الحدّ الأدنى منها، أهمها: 1- الحق في الحياة والحرية وسلامة النفس والجسد، وعدم التعرض للاسترقاق أو الاستعباد أو التعذيب، أو لعقوبات ومعاملات قاسية أو وحشية تحط من الكرامة الإنسانية، أو للقبض أو النفي التعسفي. 2- الحق في التقاضي أمام محاكم نزيهة ومستقلة، وفي التمتع بحرمة المسكن وخصوصيته، والمراسلات والحياة الشخصية والأسرية، وعدم المساس بالشرف أو السمعة. 3-الحق في الحصول على جنسية، والتنقل بحرية، واختيار محل الإقامة، وكذلك اللجوء هربا من الاضطهاد. 4- الحق في التملك وحرية التفكير والضمير والدين، وممارسة الشعائر، والانضمام إلى أحزاب سياسية وجماعات مدنية سلمية، والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وتقلد الوظائف العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة (21) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان نصّت في فقرتها الثالثة على "أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة. ويعبّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قاعدة المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت".

وعلى الصعيد الاقتصادي الاجتماعي:

لا تستقيم المواطنة من دون توافر حدّ أدنى من العدالة الاجتماعية للمواطنات والمواطنين؛ وهو ما يقضي بضرورة تصحيح أي خلل في توزيع الثروة والسلطة والتأكد من أن إطلاق المنافسة بين الأفراد والجماعات، وفقا لآليات السوق، لن يؤدي إلى اهتزاز في موازين العدالة أو يفضي إلى تهميش فئات اجتماعية معينة واغترابها كالأقليات الدينية والطائفية، أو الفقراء ومحدودي الدخل، أو المرأة، أو كبار السن

وأصحاب الاحتياجات الخاصة. وقد نصت الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية على جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يستقيم مفهوم المواطنة من دون توفير حدها الأدنى، منها: 1- حق كل مواطن في العمل، والحماية من البطالة، والحصول على أجر يكفل له ولأسرته حياة كريمة من دون تمييز. 2- حقه في الراحة والتمتع بأوقات فراغ وإجازة مدفوعة الأجر. 3- حقه في الانضمام إلى نقابات مهنية تدافع عن مصالحه، والحصول على ضمان اجتماعي، والتمتع بمستوى معيشة يوفر له مسكنا وملبسا وتغذية وتعليما ورعاية صحية ملائمة. 4- حقه في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفقدان وسائل العيش لظروف قاهرة أو خارجة عن الإرادة. 5- حقه في مشاركة حرة في حياة المجتمع، وفي الاستمتاع بالفنون، والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه، وفي حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

وعلى الصعيد الثقافي الحضاري:

لا تستقيم المواطنة من دون حماية الخصوصيات الثقافية والحضارية للأفراد والجماعات, مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة, خاصة في الدول التي تقطنها شعوب متعددة الأعراق والأديان والطوائف, للمحافظة على التوازن بين الهويات والانتماءات الثقافية والدينية القائمة, والحيلولة دون تحكم جماعة أو طائفة بعينها في سائر الجماعات والطوئف، أو السعي لفرض الوصاية عليها، مستغلة في ذلك أغلبيتها العددية أو ثقلها السياسي أو مكانتها الاقتصادية. فمن حق كل جماعة قومية أو دينية وكل طائفة أن تعبر عن هويتها وذاتها الثقافية، وأن تمارس شعائرها وطقوسها الدينية في حرية تامة. إن حقوق الشعوب تقع في صلب مجتمع المواطنة الحديث، وهذه الحقوق لا تتجزأ ولا تقزم بل يجري تأكيدها في دستور البلاد، بحيث تلغى كل القرارات والقوانين المتعارضة معها، ويجري التأكيد عليها في الممارسات والمؤسسات ضمن

حدود القانون والنظام العام وبما يحفظ حقوق الجميع ويمكنهم من ممارسة حق الاختلاف في إطار الحرص على الوحدة.

رابعاً: لم يتمكن الشعب السوري حتى الآن، للأسف الشديد, من التمتع بالحد الأدنى من حقوق الأشخاص والجماعات اللازمة لبناء مجتمعات مواطنة سليمة، سواء على الصعيد السياسي القانوني أو على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي أو على الصعيد الثقافي الحضاري، لأسباب عدّة أهمها: أطماع الخارج، واستبداد الداخل، وازدهار ثقافة التطرف والعنف وعدم التسامح.

فقد أدت الأطماع الخارجية إلى انتهاك حقوق أوطان وشعوب, وفي تصعيد التوتر والعنف الاجتماعي ونهب ثروات البلاد الطبيعية وتدمير تراثها الثقافي، بل في تعميق الصراعات الطائفية إلى درجة باتت تهدد بحرب أهلية وربما إقليمية، كما تسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في قتل آلاف المدنيين وجرحهم، وتشريدهم وحصارهم وتجويعهم الملايين. أما استبداد الداخل فيعد مسؤولا عن الانتهاكات الخطيرة للحقوق السياسية والمدنية للأفراد والجماعات وعرقلة قيام مؤسسات قضائية مستقلة, أو هيئات نيابية تمثيلية حقيقية فاعلة، أو مجتمعات مدنية قوية، أو أحزاب ونقابات قادرة على تفريخ كوادر سياسية ونقابية مؤهلة للقيادة، فضلا عن شيوع منظومة الفساد وممارسة الاضطهاد والاعتقالات التعسفية والتعذيب. وتعاضدت أطماع الخارج مع استبداد الداخل ليصبا معاً في نهر من التطرف فاضت مياهه بجماعات وجدت في ممارسة العنف والإرهاب ضالتها ووسيلتها الوحيدة للتغيير, وراحت تشيع في المجتمع ثقافات وممارسات تمييزية أقل ما يقال عنها إنها تنسف فكرة المواطنة من أساسها.

خامساً: لتفعيل المواطنة في المجتمع والدولة تبدو الحاجة ماسة إلى خطة عمل رباعية الأبعاد:

بُعدها الأول: التأكيد على سيادة الوطن واستقلاله ورفض كل احتلال أجنبي. فحقوق الأوطان والشعوب هي أم الحقوق كلها, ويصعب على الإنسان أن يتمتع بحقوقه الفردية أو الجماعية في وطن محتل أو خاضع أو مقيد الإرادة. وخضوع الأوطان للاحتلال الأجنبي أو للقهر أو للتبعية بأشكالها المختلفة يحرم الشعوب من حقوق أساسية نصت عليها المواثيق الدولية, أهمها: الحق في تقرير المصير ومكافحة الاحتلال والاستعمار بكل الوسائل المتاحة, وحق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية من دون وصاية من أحد، وفي السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية...الخ

بعدها الثاني: كبح جماح الاستبداد. فالاستبداد والمواطنة لا يلتقيان. ويصعب على الشعوب تغيير واقعها وتحويل وضعها الحالي كرعايا إلى مواطنين من دون إطلاق عملية تحول سياسي شامل. وما يعنينا هنا هو جوهر النظام السياسي وفعاليته في أداء وظائفه وليس شكله. يتصور نجاح أي عملية لإصلاح سياسي حقيقي من دون توافر ثلاثة أنواع من الآليات: ألية للمشاركة السياسية تضمن تداولاً سلميًا للسلطة؛ وآلية للرقابة والمساءلة على الصعيدين السياسي والقانوني؛ وآلية لممارسة الحريات وإشباع الحاجة للحصول على المعلومات في جو من الشفافية.

بعدها الثالث: مكافحة الفقر والتهميش. فمن دون إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين تتحول المشاركة السياسية إلى شعارات بلا مضمون، ويسهل تحول بؤر الفقر والفئات الاجتماعية المهمّشة إلى معامل لتفريخ التطرف والإرهاب وشيوع الجهل والخرافات. ولأن حدة الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء اتسعت لدرجة خطيرة في السنوات الأخيرة، على الصعيدين المحلي والإقليمي، في وقت تبدو فيه السياسات الرسمية عاجزة عن مواجهة هذا الخلل، فمن الضروري أن تتحرك مؤسسات المجتمع المدني، لبناء شبكة علاقات بين الدياسبورا والداخل عبر المنظمات غير الحكومية

والأطر والطاقات والخبرات السورية لسدّ العجز القائم، من خلال حلول مبتكرة كإنشاء صناديق الزكاة والتكافل الاجتماعي والمؤسسات التعاونية بأشكالها وصورها المختلفة. ومن الضروري والمفيد أن تولي هذه المؤسسات عناية خاصة لمعالجة مشكلات الفقر والجهل والمرض المنتشرة داخل الجماعات المهمشة بالذات، التي عادة ما تتحول إلى قنابل اجتماعية موقوتة، خصوصا في أوساط ضحايا الصف الأول الذين قدموا الغالي والنفيس لانتصار ثورة الكرامة والحرية. من جرحى وأسر شهداء ومبعدين ومن تم ضرب ورشات وأماكن عملهم. كذلك ضحايا الدكتاتورية من مختلف الجماعات المستضعفة والمهن الضعيفة التي تحتاج إلى عناية أو رعاية خاصة، كالنساء والأطفال والأمهات والمرأة وكبار السن والشيوخ من الرجال والنساء وذوي العاهات والاحتياجات الخاصة.

بعدها الرابع: نشر منهج التفكير العقلاني وثقافة التسامح. فانتشار الأمية، وشيوع الخرافات والتفكير غير العقلاني والإنغلاق الناجم عن إدمان التسلط وتدمير المواطنة لا يساعد على ترسيخ مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان. ولا جدال في أن شعبنا اليوم في أمس الحاجة إلى ثورة تعليمية وإلى سياسات إعلامية جادة ورصينة للقضاء على الأمية ونشر منهج التفكير العقلاني وثقافة التسامح وقبول الآخر المختلف، كي يتمكن من ترسيخ مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.

إن تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية وطرح الرؤى المستقبلية في نظرة تجمع بين العقلانية في التخطيط وسعة الأفق في التوفيق بين مكونات المجتمع السوري وانتسابها لعملية التغيير تحتاج لتأصيل خطاب جديد وعلاقات جديدة تجعل من الديمقراطية منهج التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع في المدرسة والجمعية والحزب والنادي. التوقف عن اعتبار تمثيل الناس هبة سياسية فوقية، رفض فكرة إنكار وجود الآخر، نسبية الحقيقة وحتمية الشراكة الواسعة للمواطنين

والمواطنات الأحرار في بناء وطن قوي. تداخل مفهوم وحقوق المكونات الأساس للمجتمع. ولا يمكن الحديث عن مساواة مواطنية دون رفض أية قداسة لأي طرف في أي عمل أو نضال أو نص مؤسس للدولة ومؤسساتها. فالدولة المدنية هي ابنة الحقوق المدنية ونقيض التلون الإيديولوجي أو العقائدي للمؤسسات الجامعة لكل السوريين. من هنا ضرورة تجسيد مفهومها في العقول وفي القلوب، وليس فقط في الإعلام والبرامج. لأن بناء المواطنة في صلب ثقافة الدولة المدنية وقوة المجتمع المدني يشكل الجسر الأمين لعبور الفترة الإنتقالية إلى دولة قانون دستورية ديمقراطية.

هيثم مناع رئيس هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في المهجر

احتضار "التدخل" وتأصل التضامن المدني

لا يمكن فصل النقاش حول "التدخل" في شؤون الآخر من الفرد إلى الجماعة الإنسانية، عن جوهر مفهوم الحق المعاصر القائم على أن سيادة الأمة من سيادة الشعب. أي أن كل شعب يملك الحق في اختيار شكل وطبيعة وأسلوب سيادته، ويكفل سيادة المواطن باعتباره كائنا كامل الحقوق. بهذا المعنى، تأسس الفكر التجديدي لعصر التنوير الذي اعتبر مفهوم التنوير المركزي يقوم على **إلغاء القاصر** في الجماعات والأفراد والانتقال إلى عالم المسؤولية والحقوق، بالمعنى الإيجابي، أي المعنى الرافض للاستئصال أو المحاباة أو التمييز أو التفوق.

بهذا المعنى أيضا نتحدث عن أول خيانة للحضارة الأوربية لمنطلقاتها عندما غزت العالم مستعمِرة ومستوطِنة. وفيه نبصر الفارق بين عصبة الأمم التي أقرت وصاية البالغ الأبيض على القاصر (البدائي أو المتخلف!) والأمم المتحدة التي وضعت أساس مساواة شكلية بين الشعوب. وفيه أخيرا نلاحظ أن أوربة الإستعمارية لم ترتق لمستوى نزع الاستعمار في الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الذي صدر قبل هَبّة نزع الاستعمار على الصعيد العالمي. وفيه، نستقرئ القراءات الحذرة والعين اليقظة من المدافعين عن حقوق الإنسان من أبناء المستعمرات السابقة الذين لم يتخلصوا بعد من كل عقابيل الحقبة الاستعمارية وبالتالي لا يطمئنون لدعوات غامضة ومشبوهة للحق في التدخل في شؤون بعض البلدان بذرائع مختلفة. وحتى لا نقع في أخذٍ وردٍ شكلي يحصرنا في المنطق السطحي لما نسميه بالمدرسة الكوشنرية (نسبة للطبيب الفرنسي برنار كوشنر الذي اكتسب شهرته من التدخل الإنساني للأطباء وانتهى الأمر به مؤدلجا للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي والإدارة الأمريكية ووزير خارجية للرئيس الفرنسي اليميني نيكولا ساركوزي)، سنعود للأسس الفلسفية والحقوقية لمفهوم التدخل.

رافق التدخل الوجود الاجتماعي، هذا إذا لم نقل وجود الكائنات الحية، ويقول عبد الهادي بوطالب "التدخل ظاهرة قديمة، وربما ظاهرة بشرية طبيعية". وواقع الأمر أن المشكلة لم تكن يوما في قِدَمِ الكلمة بقدر ما كانت في تعريفها. ومن الطريف أن نجد في أكثر من قاموس كمثل لتعريف التدخل "أن تتدخل في أمر لا يعنيك"(1)، كذلك من الملفت للنظر أن تستعمل الكلمة أكثر من الشعوب والحكومات التوسعية والمسيطرة، منه من قبل الشعوب المغلوبة على أمرها. كذلك من الواضح أن كلمة التدخل قد جاءت في الوجود البشري بعد الحمى والسيادة وليس قبلها. فالحق في أرض أو متاع أو سلطان أو بشر هو الذي يطرح إشكالية التدخل بالمعنى الذي يهمنا اليوم.

لم تكن الحضارات والثقافات البشرية المختلفة تدخلية بالضرورة. وتعطي صحيفة المدينة(2) مثلا للتعايش التجاوري مع الإدارة الذاتية لكل تجمع اعتقادي أو قربوي. في حين يعتبر القرآن دفع الله الناس بعضهم ببعض من الحوائل دون فساد الأرض وهدم صوامع وبيع وصلوات ومساجد. ونجد العديد من النصوص الهندية والصينية المشابهة القائمة على التعايش التجاوري. ولكن لم يلبث الفقه الإسلامي أن أدخل في صلبه مفهوم التدخل، وكذلك فعلت الكونفوشية والبوذية أقصى آسيا والهندوسية وكذلك السيخ، كذلك كان شأن المسيحية منذ القرن الرابع للميلاد. وكانت الإمبراطورية العربية الإسلامية كمشابهاتها الرومانية واليونانية والفارسية واليابانية توسعية الطابع وبالتالي تدخلية بالضرورة.

الدولة الحديثة، الجالسة على كرسيين: السيادة كقيمة عليا للدولة–الأمة، واقتصاد السوق، كمحرك أساسي للنظام الرأسمالي، كانت ومازالت تتعايش مع هذا التناقض بترك المفهوم هلاميا وعاما. الأمر الذي يجعل محمد تاج الدين الحسيني يقول: "إن مصطلح "التدخل" ليس فقط غير دقيق وغامض بل كذلك

صعبا في التحليل. ولعل هذا من بين الأسباب التي أضفت المزيد من الالتباس في الحسم حول عدم مشروعيته(3).

خلال قرون، كانت فكرة الحرب العادلة المبرر الأخلاقي الأول لتغطية التدخل في شؤون الدول والشعوب. وقد تبعتها وواكبتها فكرة الحرب المقدسة كمبرر جديد للتدخل في حياة الدول والشعوب. فهاجس إخراج الناس من ظلمات الكفر إلى علياء الإيمان كان وراء حروب ضروس وغياب دول وإمارات شتى. وسواء انتشرت الأديان بالهداة أو الجباة أو كلاهما، فإن التبشير كان من أولى أشكال التدخل ولعله، عبر مقارنات تاريخية بسيطة، وفي العديد من صوره، كان أرحم من أشكال معاصرة للتدخل لم يكن الوازع الأخلاقي هماً لأي من صانعي قرارها. يمكن لأي منا أن يقرأ بوسائل عديدة رسائل أبي بكر الصديق إلى جند الفتوح، ولكن المؤكد أن حديثه لأمراء جيوش العراق يختلف عن حديثه لقادة جيوش حروب الردة. ومع هذا، وإن اتفقت كتب التاريخ على أن الجيوش العربية كانت أكثر ما في الفتوحات البشرية قاطبة موضوعا للزواج الخارجي والسبي، أي تحقيق الاختلاط بين الأجناس بقوانين الحرب القديمة أو بالحسنى، فإن المادة الرئيسية لبيت المال كانت من قوة عمل الشعوب التي شكلت مادة التوسع الإسلامي. وإن تبقى الوصايا العشرة لأبي بكر منظما أخلاقيا متقدما للحروب "عادلة" اعتبرت هذه الحروب أم ظالمة: " يا أيها الناس قفوا أوصيكم بعشر، فاحفظوها عني: لا تخونوا، ولا تعلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلا صغيرا، ولا شيخا كبيرا، ولا امرأة، ولا تعقروا نخلا، ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة، ولا بقرة، ولا بعيرا إلا لمأكلة."(4) فإن المشكلة الرئيسية هي عن سبب الحملة العسكرية ونتائجها المباشرة أو غير المباشرة. وهذا السؤال يطرح نفسه مهما كان الدين أو الدولة أو القارة أو

الشعب. بسمارك، في مؤتمر لتوزيع مناطق النفوذ والمنافسة في أوربة والعالم قال في 1878: "لقد دعت الحكومة الإمبراطورية إلى عقد هذا المؤتمر انطلاقا من إيمانها بأن كافة الحكومات المدعوة لحضوره تحدوها الرغبة في إشراك سكان إفريقيا الأصليين في التقدم الحضاري عبر فتح هذه القارة أمام التجارة، وعبر توفير وسائل التعليم لسكانها ومن خلال تشجيع البعثات وكل ما من شأنه نشر المعارف وتيسير القضاء على العبودية وخاصة تجارة الرقيق."(5). لم يتصور بسمارك، وهو يعطي الغطاء الإيديولوجي للاستعمار الغربي أن ألمانيا ستفوز بحصة الفأر وحسب، بسبب خسارتها معركة النفوذ داخل أوربة. الأعمى التطيلي الأندلسي، يقول قبل 800 عام لأهل سوس:

فقل لأهل السوس وأقلل وقل ما أعدل الحرب وإن لم تعدل

أما الأمير حسن بن طلال فيعقّب على الفكاهة السوداء عند شاعر الأندلس بالقول: "لقد أصاب واضعو ميثاق الأمم المتحدة عندما استبعدوا فكرة التدخل الإنساني من الاستثناءات التي يجوز بموجبها اللجوء إلى القوة"(6).

إذا كان تاريخ القانون الدولي يعود بنا لحضارات الرافدين والصين ومصر القديمة، فإن مرجعية الفقه الدولي هي ابنة الأزمنة الحديثة وبشكل خاص النهضة الأوربية التي أسست فيما أسست، لقواعد ناظمة جديدة في العلاقات بين الدول. وإن وضعنا نصب أعيننا أن هذه النهضة قد ترافقت بنشوء مفهوم الدولة–الأمة وسيادة الشعب، نجد الغيرة على سيادة الدولة مزروعة عند رواد القانون الدولي في التقاليد اللاتينية والأنجلو ساكسونية: الشعب هو الذي يفوض من يحكمه بممارسة السيادة بالمعنى المباشر، فإذا ما تقاعس الحاكم عن هذه المهمة، فهو يلغي هذا التفويض وتعود قضية تقرير السيادة وممارستها للشعب. ولكن السؤال حول معاملة المستبد لرعاياه معاملة سيئة يعود إلى غروتيوس الذي نوه منذ قرون إلى ضرورة "عدم استقصاء ضحايا الاستبداد من حماية قوانين المجتمع الإنساني" في كتابه قانون الحرب

والسلم. ويذكر محمد تاج الحسيني باستشهاد لفانك–بيريناتو وسوريل في كتاب "حقوق الناس" عام 1877:" إن الحكومة التي تطلب أو تقبل بتدخل دولة أجنبية تخرق هي نفسها سيادة الدولة التي تسير شؤونها، إنها تثبت في الواقع عجزها عن إشاعة احترام سلطتها من طرف رعاياها، والدولة التي تسعى إلى طلب دعم دولة أجنبية ضد رعاياها تكون قد تخلت عن واجبها، لأنها وبدلا عن أن تدافع عن الأمة ضد الأجانب فهي تقبل بأن يخرق الأجانب استقلالها، وهي بذلك تتجاوز حقها إذ لم تعد تتصرف أبدا كممثل لمواطنيها"(7). ولا تعدم الشواهد حتى عند رموز جمعية حقوق الإنسان في القرن التاسع عشر وعدد من مؤسسي نقابات المحامين في أوربة. فالحقبة كانت حقبة احترام هذه السيادة، والعديد من التقدميين الحقوقيين كانوا يطالبون بالمساواة في السيادة بين الشعوب في مناهضتهم الاستعمار. وقد كان مفهوم السيادة أيضا في صلب الحركة الليبرالية. ويمكن القول بأن الأممية الأولى والاتجاهات الفوضوية والماركسية كانت أول من زعزع مفهوم السيادة برفض التسليم بشرعية السلطة والحدود: "ليس هناك حدود لرأس المال والاستغلال فلماذا يقبل المظلومون بهذه الحدود؟ إن نداء الوحدة لعمال العالم بحد ذاته يشكل تمردا على مفهوم السيادة". أما الاتجاهات الإنسانية، فلم تتعد الرغبة الأخلاقية في تكوين أشكال مراقبة على احترام "مبادئ أبي بكر في الحروب"، واكتفت بالوقوف على الحياد في الحروب أملا في نجدة الضحايا. وتشكل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأنموذج الأكثر شهرة وديمومة على هذا الصعيد.

لقد عرفت الدولة الغربية في القرن التاسع عشر وقبله مفهوم التدخل كذريعة للاحتلال وإعادة تقسيم مناطق النفوذ. وإن كان هذا المفهوم قد استمر في القرن العشرين، فقد تم ذلك في ظل عوامل جديدة أولها تعزز التعددية في المجتمعات المدنية الأوربية فيما خلق تيارات مناهضة لهذا المفهوم السلفي للتدخل وثانيها بداية تراجع مفهوم الدولة–الأمة لحساب الكيانات الأكبر والتكوين العالمي للاقتصاد. أما الثالث، فهو الحروب المدمرة التي شهدتها أكثر الدول–الأمم الحديثة رغم الطابع التاريخي وغير المصطنع لتشكلها ورغم انطلاقة الثورة الصناعية والعلمية منها.

هذه العوامل زعزعت الإيمان الأعمى بحق الدول في السيادة وفتحت النقاش حول أشكال ومعاني التدخل والتداخل والتضامن والتنسيق في العلاقات الإقليمية والدولية.

لم يخرج القانون الدولي المعاصر بعد عن قاعدة أساسية في العلاقات بين الدول "مبدأ عدم التدخل". وقد كتب أخصائي القانون الدولي العام شارل روسو في الثمانينات من القرن العشرين يقول: "لا ينبغي الحديث عن "حق" التدخل. فالحق هنا ليس هو التدخل، بل الامتناع عنه، والمبدأ الوحيد المقبول هو مبدأ عدم التدخل، والتدخل ليس إلا ممارسة سياسية عادية قد تكون أحيانا مشروعة إلا أنها في الغالب غير مشروعة ومخالفة للقانون"(7). أما فقيه القانون الدولي المعروف آلان بيليه فيؤكد في مقدمة لبحث "حق التدخل أم واجب المساعدة الإنسانية": "لا يوجد في القانون الدولي، لا حق، ولا واجب، ولو كان إنسانيا، للتدخل. فبالتعريف: التدخل، سواء كانت الكلمة intervention ou ingérence ، يشكل تعديا غير مشروع في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة، الأمر الذي لا يمكن، كما تذكر محكمة العدل الدولية، أن يأخذ مكانه في القانون الدولي مهما كانت نواقص الدولة المقدمة من الطرف الدولي (القرار الصادر في 1949/4/9 حول ممر كورفو). إن مبدأ عدم التدخل المنبثق من مفهوم السيادة يشكل حماية للدول الضعيفة، أخلاقيا غير قابل للاعتراض ومكانه في القوانين الوضعية لا نقاش فيه"(8).

ولكن هل بالإمكان تناول قضايا العالم اليوم بدون مفهوم التداخل بين المصالح والأوضاع؟ هل يمكن حل مشكلة المياه في سورية بدون مباحثات تكون تركيا طرفا بها وفي إثيوبيا بمعزل عن دول النيل الأخرى؟ هل يمكن مناقشة قضية التصحر في بلد واحد من بلدان الصحراء الإفريقية الكبرى؟ هل يمكن مواجهة تدهور أوضاع البيئة في أي بلد بمعزل عن جيرانها؟ بل لنذهب أكثر من ذلك ونقول: هل يمكن وضع خطة عمل لحق اللقمة وحق الصحة دون استراتيجيات عمل إقليمية ودولية؟ إن قرارا شماليا واحدا من الدول الغنية بإلغاء قروض الدول النامية يعطي

فرصا لا حصر لها لتحقيق الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1974 وكل من صّوت له يراقب منذ 27 عاما الزحف السرطاني للجوع دون رد فعل مناسب من الأطراف المسببة لهذه الجريمة. ولكن السؤال الكبير: **كيف يمكن وضع تدخل الدول خارج مفهوم الهيمنة؟** أي خارج حالة اختلال التوازن في العلاقات بين الإنسانية؟

الدولة أو الدول المتدخلة حتى اليوم هي دول وصية، باستعارة تعبير عبد الله العروي. وكما يقول: "الدولة الوصية هي التي تقرر أن الظروف لم تعد مواتية للاستمرار بواجبها، فتعلن من طرف واحد أنها تتخلى عن واجب الوصاية. قد تفاوض حول طاولات مستديرة، وقد توقّع على محاضر الاجتماعات حفاظا على مصالح رعاياها وكسبا للوقت اللازم لجلائها، ولكن كل ذلك لا تأثير له على فهم الوصية لواجبها وممارساتها. عند انتهاء الوصاية لا ترضخ الدولة الوصية لأية محاسبة، بل تعتبر أنها منعت من إتمام مهمتها. من جهة، لا تقبل أي طعن في إرادتها، ومن جهة ثانية لا تتورع عن نقد الأوضاع الناجمة عن مغادرتها البلاد. لا هي مسؤولة عن الماضي، ولا هي محايدة بالنسبة للحاضر والمستقبل"(9). وبهذا المعنى انتدبت نفسها بصيغ قانونية لانتداب واستعمار دول الجنوب في عصبة الأمم، وبهذا المعنى أيضا رفضت الحديث عن حق تقرير المصير في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منتظرة الستينيات، أي حقبة نزع الاستعمار.

حتى اليوم، يشكل ميثاق الأمم المتحدة موضوع خلاف عند بعض الحقوقيين حول مشروعية التدخل: بحق عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة. فقد جاء في الفقرتين المشهورتين 4 و 7 من المادة الثانية ما يلي:

4- "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة".

7- "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق. على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.".

في دورتها الخامسة والعشرين (1970)، تم بالإجماع تبني القرار 2625 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي جاء فيه: "لا يحق لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل مباشرة أو بشكل غير مباشر ولأي سبب كيفما كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى". إلا أنه فيما شكلت السبعينات آخر سنوات الاستعمار المباشر، بدأت بالتبلور أشكال جديدة للعلاقة بين المجتمعات والدول قائمة على **كيفية تجديد أشكال التبعية** من جهة ومن جهة أخرى على رفض هذه الأشكال من قبل الحالمين في الشمال والجنوب بعلاقات إنسانية جديدة ونظام دولي أكثر عدلا. من هنا **التداخل والغموض بين اتجاهين يحرصان على تصور أممي للعالم أولهما بسبب حاجته إلى عولمة السوق والثاني بسبب طموحه لمفهوم كوني للعدالة.** هذا التداخل سيترك آثاره بالتأكيد على فكرة التدخل خاصة وأن قطاعا غير قليل من أبناء الشمال يدافع عن تعبير وتصور غربي للحقوق والحريات ينطلق من اعتبار الغرب الأخ الأكبر والأنضج وبالتالي الأقدر على توجيه دفة سفينة كوكبنا.

هناك ثغرات كبيرة في القوانين الإنسانية الدولية تترك الحيز واسعا لمجلس الأمن في إدارة الصراعات الكبرى، كذلك فإن **هناك ازدواجية شبه دائمة تجمع بين**

خطاب أخلاقي حقوقي سطحي وممارسة تنجم عن مصالح ورؤى جيو سياسية لا علاقة لها بهذه المبادئ من قريب أو بعيد. يقول اوليفييه كورتن وبيير كلان في هذا الخصوص: *"حذار من الوقوع في الخطأ: فليست الأفكار الشهمة والأعمال الشجاعة لرموز المساعدة الإنسانية هي المستهدفة، وإنما النوايا الخبيثة للقوى العظمى الذين يرون في الاعتراف بـ "واجب التدخل" أداة جديدة لسياسات الهيمنة التي يمارسونها. إن دوافع رجال السياسة والكتّاب هي دون شك مشروعة. ولكن يبدو لنا أن تحقق مشروعهم سيعطي الشرعية لعدد لا حصر له من التجاوزات، ويعيد بناء منظومة مشابهة لتلك التي سادت القرن التاسع عشر حيث فرضت الدول العظمى قواعدها بإعلانها المنافق لقيم إنسانية. إن اعتبار "واجب التدخل" كمعطى أخلاقي يشمل كل فرد مسؤول شئ، أما وضعه قانونيا تحت تصرف دول فهذا شئ آخر. ومن المؤسف أن شخصيات تلعب دورا هاما على الأرض لا تريد فهم ذلك"*.(10)

تعطي اتفاقية جنيف الرابعة المثل لبعدين متناقضين في القانون الإنساني الدولي. فمن جهة، تؤكد في المادة الثالثة على أن ليس في تطبيق أحكامها "ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف الصراع" وتربط في المادة العاشرة الأنشطة الإنسانية بموافقة أطراف الصراع. وعندما تؤكد المادة 49 على أنه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"، لا تذكر أية وسيلة لمنع أو الحد من إجراء كهذا. وبالتالي فهي لا تتعدى البعد الأخلاقي في الشجب عبر تمسكها المبدأي بموافقة الدول الأطراف في الصراع على أي تدخل. كذلك فهي تعطي لدولة الاحتلال مبررات مفيدة لتدمير الممتلكات الخاصة الفردية والجماعية سواء كانت للدولة أو للمنظمات الاجتماعية أو التعاونية إن كانت العمليات الحربية تقتضي هكذا تدمير (المادة 53). الأمر الذي يظهر أزمة المشرع

الدولي الذي انطلق في تشريعه من منطق الدولة وبالتالي ترك لهذه الدولة حتى في حالة احتلالها لأراضي الغير، باستمرار هامش يسمح بعدم تجريمها.

هذا المنطق الحامي لسيادة الدولة يؤكد عليه البروتوكول الملحق الثاني لاتفاقيات جنيف الصادر في 12 ديسمبر 1977 والذي ينص في المادة الثالثة بأنه لا يوجد أي فقرة في هذا البروتوكول يمكن أن تعتبر ماسة بسيادة الدولة أو بمسؤولية الحكومة في حفظ النظام العام والدفاع عن وحدة الأراضي الوطنية بكل الوسائل المشروعة الممكنة.

لقد شكلت الحرب في الكوسوفو سابقة خطيرة لأنها أعطت لحلف شمال الأطلسي "حق" التدخل في صربيا باسم وضع حد للعنف والاعتداءات الصربية على الأقليات. ويمكن القول أن هذه السابقة الخطيرة قد جرى الصمت الأوربي عليها تحت ذريعة محاصرة بؤر العنف في أوربة. ولم ينجح التعاطف السلافي– الأرثذوكسي ومناهضو الحرب في تشكيل جبهة ذات ثقل أمام أنصار التدخل الأطلسي، خاصة في أوربة. الأمر الذي خلق شرخا كبيرا بين الوصوليين متمثلين بالمدرسة الكوشنرية الذين وجدوا في اكتشاف جرائم ميلوزوفيتش المبرر الأخلاقي للحرب (11) والمدافعين عن حق التضامن بين المجتمعات المدنية على الصعيد العالمي والشرعية الدولية واعتبار ممارسة الحكومات للتدخل عودة لمنطق القوة والهيمنة.

مع بدء العدوان على العراق، برزت مخاطر الاستعمال الضبابي لمفهوم التدخل، وفاحت رائحة لوبيات النفط والسلاح والأيباك وكل تجمعات المصالح الاقتصادية والعنصرية في حرب ستترك بصماتها على طبيعة الصراعات في القرن الواحد والعشرين ومدى احترام القانون الدولي من قبل الأطراف الأقوى ومستقبل الأمم

المتحدة ومجمل ما أنتجت، أي بما في ذلك المكانة الاعتبارية للشرعة الدولية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية

كلمة التدخل تختلط اليوم بكلمة الإمبريالية بالمعنى العميق والأكاديمي للكلمة، من هنا لم يعد لها مكان في قاموس الحقوق، ومن هنا عدم وضعنا لها في موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان، حتى كحق مختلف عليه، وإيثارنا كلمة حق التضامن بين الشعوب عليها.

التضامن المدني الأممي: من أجل أممية مدنية

في الحقبة نفسها، التي صعد فيها ما عرف بحق التدخل في الإعلام والثقافة السائدين غربيا، شهدت أوربة صراعات فكرية ونظرية حادة حول الفضاءات غير الحكومية وحول تعبيرٍ ترجَمْتُهُ للعربية في 1983 بالسلطة المضادة contre pouvoir. فمن جهة، أصبح واضحا في الأوساط الحقوقية والنقدية، مخاطر الترويج لمفهوم التدخل ضمن نطاق الدول ومؤسساتها كشكل جديد من أشكال الهيمنة بل الممارسات الإستعمارية ما بعد الحرب الباردة، ومن جهة ثانية، تهاوت في زمن قصير في الأوساط التقدمية فكرة اعتبار النقابات والجمعيات والنشاطات الأهلية أقمارا تدور في فلك حزب سياسي أو سلطة حاكمة، وصار الحديث عن فضاء غير حكومي بالغ وفاعل جزء لا يتجزأ من فكرة التغيير السياسي–المجتمعي، باعتبار إلغاء هذا الفضاء أو تأميمه يضرب في الصميم ليس فقط القدرة على لجم تعسف السلطة وجنوحاتها، مهما كانت الطبيعة الإيديولوجية لهذه السلطة، وإنما أيضا فكرة تجاوز الأوضاع. وقد أعددت ورقة حول دور المنظمات غير الحكومية في كالياري–إيطاليا ضمن التحضير لمؤتمر فيينا في 1993 اعتبرتُ فيها أن **من المجحف اختزال تعبير السلطة المضادة بالقول هي حركة منفصلة عن السلطة أو ضد السلطة، لأنها في حقيقة واقعها المتنامي تتعدى**

في نضالها ورؤياها منطق السلطة إلى ما وراء مفاصلها وتفاصيلها، باعتبارنا نمارسُ، فكرا ونضالا، رياضةَ خلقِ شروط التغيير والتجاوز(12).

لقد سجلنا في هذه الحركة وعبرها عدة إنجازات وتعرضنا لهزائم عديدة أيضا. فقد كان طموحي ومن معي، لأن تكون حركة حقوق الإنسان الدولية في أتون هذا التحرك العالمي، وسعيت عبر مد الجسور بين المنظمات الدولية لنضالات مشتركة (لأول مرة نظمنا ندوة عالمية بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية في تاريخهما حول سورية في 1993، وسعيت لعقد اجتماعات دورية بين خمسة منظمات دولية كبيرة ومارسنا عملية التشبيك والتحالف الخاص في الموضوع والمحدد في الزمان والمكان ad hoc في عدة مناطق من العالم. كذلك دافعنا عن **دمقرطة المنظمات غير الحكومية** لتعطي صورة داخلية منسجمة مع قيمها المعلنة، وليكون الحضور القيادي متناسبا مع الخارطة البشرية والثقافية للأعضاء. وطالبت مع عدد من الكوادر المتقدمة بجعل شعار "**كل الحقوق للجميع**" قاعدة أساس للبرنامج النضالي اليومي وليس مجرد كلمة لا تطبق في أي محفل. مع التأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في منظمات حقوق الإنسان الدولية الشمالية حيث كانت هذه الحقوق موضوع عدة ندوات ومؤتمرات نظمناها، وأخيرا اتباع سياسة التكوين المستمر لتأهيل أبناء الجنوب لمواقع متقدمة في الحركة تخلصها من نزعتها المركزية الغربية. وقد تمكنا من تحقيق بعض ما طمحنا له، إلى حين انتصر الإتجاه الآخر الداعي لعدد كبير من المحترفين، مع تهميش للديمقراطية التنظيمية يجعل المنظمة أسيرة التمويل. وكون الإتحاد الأوربي كان المصدر الأهم لعيش الموظفين، فقد انكفأت المحاولة في صورة مصغرة للأمم المتحدة، (أمين عام غير أوربي يخضع للإرادة الأوربية). ناهيكم عن قبول التمويل من مؤسسات لا علاقة لها بحقوق الإنسان من قريب أو بعيد من مؤسسات التمويل المعروفة بانتهاكها حقوق الشغيلة في فروعها في بلدان

الجنوب أو تأييدها للسياسة التدخلية والإستعمارية في عدد من البلدان. الأمر الذي حدد دور بعض المنظمات الحقوقية الدولية في الحركة المدنية العالمية وحصرها في قضايا ومواقف تأخذ بعين الإعتبار المنطق السائد، أكثر منه تجاوزه وتغييره. وتجلى ذلك في القبول السريع لبعض هذه المنظمات بدور لمجلس الأمن في ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية كذلك موقفها المخجل في مؤتمر دربان لمناهضة العنصرية وفي *معمعان الحرب على الإرهاب*.

يعطي ويليام بوردون، الأمين العام السابق للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في كتابه "في مواجهة جرائم السوق"(13)، أمثلة عديدة على المحاولات الفاشلة لما أطلق عليه اسم "تحسيس بعض الشركات على حقوق الإنسان" وبشكل خاص موضوع عمل الأطفال واحترام شروط العمل لمنظمة العمل الدولية. فقد بدأت الفدرالية الدولية بقبول تمويل لإصدار نشرتها بعد مؤتمر داكار في 1998 من "إحسانية كارفور"، ثم في 2000 تعاقدت مع كارفور للغرض المذكور أعلاه، وقد فعلت منظمة العفو الدولية ما يشبه ذلك مع "كازينو" في 2003، وفي الحالتين، كما يوضح بوردون، لم تمتلك المنظمتان القدرة على أية رقابة فعلية وانحسر الموضوع في عملية **علاقات عامة** للمؤسستين التجاريتين دون أي تغيير مسلكي. ويخلص بعد عدد هام من الأمثلة لطرح مشكلة التحديين الأكبر برأيه للمنظمات غير الحكومية في القرن الواحد والعشرين:

أولا، الوقوع في شرك التوظيف والإحتواء في عمليات التجميل الأخلاقية للشركات المتعددة الجنسية

وثانيا عدم فقدان التوازن في مواجهة المركب المتشعب والطابع المالي المتسارع للإقتصاد.

هذه النشأة والصراعات على الصعيد العالمي وبكل أسف، لم تدخل العالم العربي من الباب الواسع في التسعينيات لأسباب عديدة منها حرب الخليج واتفاقيات أوسلو والحرب الأهلية الجزائرية وظروف الملاحقة النضالية لحركة حقوق الإنسان في معظم الأقطار العربية وانغلاق الدكتاتوريات العربية على نفسها خوفا من الهزات التي أودت بمعسكر وارسوا ونظام الحزب الواحد في أوربة الشرقية والاتحاد السوفييتي. وحيثما استطاعت التخلص من المشكلات الموضوعية الوطنية، **وفي مقدمتها خنق حرية التنظم والتجمهر والاجتماع وواجب التبرع للشأن العام وتخصيص مساعدات من أموال دافعي الضرائب للمدافعين عنهم، أي تخصيص موازنة من المحافظات وإدارات الدولة للمنظمات غير الحكومية المستقلة عن أي من هيئات الدولة ومؤسساتها.** كان العديد من التشكيلات المدنية من الجيل الثالث لحركة حقوق الإنسان في عدة دول عربية ضحية نهج "الإحتراف المفرط ومراكز التوظيف الثابت" الأمريكي المنشأ. فكما يوضح إيف ديزالاي وبريانت غارث، كان الإنتقال من الجنتلمان الداعي لدولة القانون إلى جيل technopoles الرمز لأمثولة ماركنتيلية وديمقراطية عبر دولرة dollarization الوسط العامل في حقوق الإنسان في نطاق/ومع الأطروحات الليبرالية الجديدة(14) الأمر الذي غيّب عنها فكرة وروح التطوع وربط رقبتها بالعجز التمويلي البنيوي وحوّل الأجندة الخاصة بها إلى برنامج عمل مُراقب ذاتيا ومُدجّن موضوعيا. وعوضا عن تعزيز روح التطوع في أوساط البحث والنضال، وصل الأمر ببعض المراكز لوضع إعلانات من أجل موظف خبير بجلب التمويل، والطامة الكبرى عندما فاقت مخصصات مدير هذا المركز أو ذاك مرتبات أكثر الوزراء فسادا في بلدانهم؟ من هنا وصف بوردون للعلاقة بين عدد هام من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقتصادية الخاصة في الولايات المتحدة بالسفاحية، وتحذيره من نسخ النموذج في فرنسا وإفريقيا. الأمر الذي يذكرنا بنجاح الرأسمال في خردقة النقابات العمالية

الأمريكية، الأمر الذي يتم التعبير عنه بالاحتراف المبالغ فيه والهشاشة المالية المرافقة له، فيما يحّول العديد من المنظمات غير الحكومية من محرك دينامي ومبدعٍ للأوضاع إلى عنصر تهدئة وامتصاص للنقمة. الأمر الذي نجده في أمثلة لا تحصى. لنلاحظ مثلا بداية الحملة التي قام بها صندوق الدفاع عن البيئة EDF ضمن استراتيجية الملاحقة القضائية والمحاسبة، عملية ممتازة تحت شعار حاكموا القذرين Sue the bastards. ومع تدخل عدد من الممولين للحملة، تغير الخطاب والخطة والإجراءات وجرى تبني شعار جديد أكثر تواضعا وقبولا من رجال الأعمال: إبحثوا عن الوسائل الناجعة Finding the ways that work ؟ فكما كنا نسمع عن منطق الدولة la raison d'état يمكن القول أننا اليوم أمام ما يمكن تسميته منطق السوق la raison du marché.

لقد استوعبت الحكومات والشركات أهمية المنظمات غير الحكومية في وصف وتشخيص وتصنيف الدول والمؤسسات في قضايا مركزية تمس مباشرة المسؤولية الاجتماعية والبعد الأخلاقي المسلكي واحترام الكرامة والحقوق الإنسانية والبيئية.. من هنا تعمد كل الدول الغربية دون استثناء اليوم لوضع مخصصات مالية في مؤسساتها وسفاراتها تحت تصرف المنظمات غير الحكومية لإدراكها بأن هذا المخصص سيسمح لها، ليس فقط بتجميل صورتها عبر علاقات عامة أكثر حميمية من مجرد الحوار وتبادل الآراء، وإنما أيضا في امتلاك صداقات يمكن التأثير عليها في أوقات الحاجة وبشكل مخملي وناعم لا يُحرج الممول أو المتمول. ولا تعدم "تجارة البؤس" في أوساط أشباه المتعلمين من يقفز على هذه "الفرص والمنح" باسم الفعالية والقدرة على التحرك والأهمية الحيوية للتمويل في القدرة على الفعل أو حتى بدون الحاجة لتفسيرٍ لهذا السلوك إلخ، من ما يروج له السماسرة الجدد الذين لا يرون الفضاء المدني إلا من ثقب المصالح الفردية والكسب السريع باعتبارهم وكلاء غير معتمدين للشركات والسفارات(15).

لقد ترك وجود هذا الجسم المريض في الفضاء غير الحكومي العربي أثرا سلبيا كبيرا على الحركة المدنية والديمقراطية وشوه صورة المقاومة المدنية في أوساط عامة الناس وبنفس الوقت، ورغم امتلاك شرائح مجتمعية وثقافية واسعة لحس التمييز بين الغث والثمين، فقد لعبت المؤسسات الغربية والإعلام الغربي دورا كبيرا في تقديم هذه الفئة بوصفها الممثل الأساس للحركة المدنية العربية، باعتبارها "الأكثر اعتدالا وانسجاما مع الإطروحات الغربية"، والترويج لها لتهميش كل المحاولات المبتكرة والخلاقة للنضال المستقل، العالمي الروح العربي الإطار، الذي تجري عملية تشويه صورته وسمعته من قبل جماعات ضغط قوية في الغرب مثل اللوبي الموالي لإسرائيل (بأوصاف جاهزة مثل معاداة السامية، العلاقة بالحركات الإسلامية الراديكالية، تخدم موضوعيا الإرهاب..). لا تؤثر عزلة المنظمات ذات النفع التمويلي عن الدور المدني والشعبي الحقيقي وبعدها عن الممارسة الديمقراطية على علاقة الممولين بها، فهي تنال دعما غير محدود من مراكز القوى الغربية الباحثة عن هوائيات antennas تستخدم وقت الحاجة، أكثر منه أصوات مؤثرة في مجتمعاتها وواقعها والعالم. في وقت توضع فيه العديد من المنظمات غير الحكومية البعيدة عن فلك التأثير والتمويل الغربيين على القوائم السوداء.

على صعيد النضال المجتمعي والمدني، لم تتحسن الظروف الموضوعية في مطلع القرن الجديد، حيث أرخت هجمات 11 سبتمبر 2001 لتراجع محافظ أعطى إيديولوجيات الخوف كل ما تحتاج إليه من فانطازيا وقوانين وأوضاع استثنائية عززت العنف وفكرة العدوان على حساب المقاومة المدنية الطامحة لجعل الأسئلة الوجودية الأهم، في الوضع البشري، تنال المكانة الذي تستحق. إلا أن تحضيرات الحرب على العراق سمحت ببناء تجمعات واسعة وتحركات مليونية مناهضة أعادت الروح للعناصر الأكثر دينامية وإخلاصا في الحركة الحقوقية العربية، وكان لاحتلال العراق أن ثبط العزائم من جديد لتعود محاولات الاستنفار من جديد مع

العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006. وبعد ذلك على غزة وحصارها. اعتداءات لم يسمح لنا الصراع السياسي الداخلي بأن نتحرك فيه على الصعيد الدولي وصعيد المحاسبة بالأشكال المطلوبة، مع دخول السماسرة الإقليميين والبترودولار بشكل كثيف منذ عام 2011. خاصة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، فتم الإكتفاء بنوع من التحركات الرمزية داخل العالم العربي وخارجه. وليس ثمة أدنى شك، بأن الفصام في العقل التسلطي السلطوي بين الوطنية والمواطنية، قد أفرغ كلا الكلمتين من المعنى والمبنى القادر على إعطاء المقاومة المدنية والحراك الإجتماعي معناهما على أرض الواقع.

عندما فشلت محاولة الدبابات الأمريكية والحليفة له في العودة للاحتلال العسكري المباشر في أفغانستان والعراق، أصبحت عسكرة الحراكات الشعبية في العقد الثاني من هذا القرن، سياسة رسمية (شارك الضباط الغربيون في غرفتي عمليات الموم والموك في سوريا من مهدها إلى لحدها).. خنقت الأصوات المليونية للتغيير بالعسكرة والأسلمة والمذهبة.. لم تكن استراتيجية جديدة لإسقاط الدكتاتوريات، وإنما وسيلة لتحطيم الأرضية التحتية للتغيير الذاتي وتأطير شكل وسقف الحاكم والمحكوم.. الأمر الذي مكّنها، بحصر تمثيل "البدائل" بمن تقرره وتعترف عليه سلفا، دول التدخل الغربية... لم يجل بخاطر "دعاة التدخل"، أنهم يعيدون سيناريو "الجهاد الأفغاني" بفتح الحدود أمام التكفير والتطرف، وأن مشاركتهم هذه المرة، في إطلاق العنان لجهاد التوحش، من أجل ضرب الثورات المدنية، لن تتوقف نتائجه الكارثية على شعوب الإقليم، أعادت هذه السياسات شبح "الهجرة والإرهاب" للحدود الأوربية، وكون التدخل لم يعد ماركة مسجلة لأحد، دخل الإيراني والتركي والروسي إلخ.. فشل التحالف الدولي في أفغانستان بعد عشرين عاما من العنف، قام بعدها بتسليم السلطة لحركة طالبان التي جاء للقضاء عليها..

لقد برزت في أوربة وانتشرت في باقي القارات، تجمعات وتحالفات واسعة للفضاء غير الحكومي سواء من أجل لجم لا أخلاقيات الشركات المتعددة الجنسيات عبر تحالفات ذات موضوعات تتعلق بالعقود والأرباح وشروط التشغيل والحماية الدنيا للإنسان والبيئة كان من أولها التحالف الدولي في قضية شركة نسله INFACT الذي ولد في 1977 وأخلاق الإيتيكيت في 1995 ومراقبة منظمة الأمن والتعاون OECD Watch و PCQVP "أي تحالف إنشروا ما تدفعون" بمبادرة من الشاهد العالمي Global Witness (2002)، تنسيقيات حماية البيئة، المنتدى الإجتماعي العالمي، مناهضة الأسلحة النووية والفيروسية والكيميائية والأسلحة التقليدية العشوائية، إصلاح المحكمة الجنائية الدولية، حملات الشفافية الدولية للمحاسبة، مناهضة الحرب على الإرهاب، مناهضة الحرب على العراق، إغلاق سجن غوانتانامو، محاسبة مجرمي الحرب، مناهضة الإفقار المتسارع لدول الجنوب، مناهضة العنصرية.. وقد كان لمنظمات تأسست في نهاية القرن الماضي مثل اللجنة العربية لحقوق الإنسان وشيربا Sherpa وجمعيات محلية إفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية دورا هاما في ولادة عدة تحالفات. وبدأ يتعزز تعبير المجتمع المدني العالمي كصوت خارج سيطرة الدول القوية قادر على التأثير على الرأي العام العالمي ولجم السياسيات العدوانية تجاه الإنسان والطبيعة مع رفض للمنظومة الاقتصادية الجائرة والطبيعة غير المتكافئة للعلاقة بين الشعوب. نجحت هذه التجمعات في زرع فكرة حق التضامن عبر مبادرات عملية ومطالب ملموسة مثل مباشرة زراعات بديلة قادرة على إنعاش الأرياف، تدريب الكوادر المحلية في كل المجالات لتحقيق اكتفاء ذاتي في الكوادر، تشجيع المعالجات البديلة، التمرد على حقوق الملكية في مجالات العلاج والصحة والأمن الغذائي والاحتياجات العلمية الأساسية للبلدان الفقيرة، التضامن المباشر مع المقاومين الفلسطينيين لبناء الجدار العنصري ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والتشهير بما تقوم به الشركات

المتعددة الجنسيات من تصريف للنفايات النووية والصناعية في البلدان الفقيرة... كل هذه الأشكال وتعبيرات متعددة أخرى، بدأت تعطي مفهوم التضامن أهمية استراتيجية بعيدة الأفق تتجاوز إسعاف الطوارئ في العمل الإنساني وتقديم المساعدات الوقتية.

إن التعرية الفاضحة لما سمي بحق التدخل الذي استعمل بشكل معاد لأبسط حقوق الإنسان والشعوب من قبل مجلس الأمن، واعتماد الدول الكبرى سياسة المعايير المزدوجة وأسبقية مصالحها القومية، هي التي دفعت الحجم الأهم من مكونات المجتمع المدني العالمي للعمل ليس فقط خارج نطاقه، وإنما أيضا في مواجهة العديد من قراراته. ولن نشهد تحولا عن هذا التيار المتصاعد في الأمد القريب، خاصة وأن الإدارة الأمريكية، الأقوى في الأمم المتحدة اليوم، ما زالت تعترض على عملية دمقرطة الأمم المتحدة، بل وتسعى لوضع المؤسسات غير المدجنة، كمجلس حقوق الإنسان مثلا، تحت وصاية مجلس الأمن كما فعلت في المحكمة الجنائية الدولية التي قيدتها بهذا المجلس رغم كون ثلاث من خمس بلدان تتمتع بالعضوية الدائمة وحق النقض (الفيتو) ما زالت ترفض التصديق على ميثاق روما (الفدرالية الروسية والصين الشعبية والولايات المتحدة).

إلا أن تركيز القوة العظمى على منطقة المشرق في العقد الأول من هذا القرن، سمح للقارة الأمريكية اللاتينية بالتنفس، فتراجعت ظاهرة مراكز الشخص الواحد One Man Organization فيما كان يعرف بالحديقة الخلفية للولايات المتحدة مع تقدم المنظمات المدنية التطوعية والمفتوحة العضوية، وانحسرت الظاهرة في بعض الدول العربية ولم يبق لما يعرف بقواعد Chicago boys من زبائن سوى بعض "ضحايا" الإحتلال والتسلط في منطقتنا من الذين يؤثرون "تجارة البؤس" على حركة حقوق إنسان جديرة بالتسمية. وهنا يبرز التحالف الهيكلي بين السلطة

التسلطية والاستعباد الخارجي من جهة، وبين العنف الأصولي والخيارات العسكرية للإدارة الأمريكية من جهة ثانية. فمختلف أطراف "الصراع" الطافح على السطح، يشتركون في ضرورة تهميش وإفقار الحاملات الاجتماعية لفكرة السلطة المضادة والمقاومة المدنية العالمية. أي مواجهة سبل الإنتاج الواسع للرافضين للمنظومة الاقتصادية العالمية وحكومات التبعية الاقتصادية عبر مشروع دمقرطة بلا حدود وتضامن مدني عالمي، في حرب فعلية على الفقر والتسلط والمشكلات الحقيقية التي تواجهها البشرية في مطلع الألفية الثالثة. كون ما يعرف بالحرب على الإرهاب، كان الوسيلة الأمثل لعولمة الحالة الإستثنائية ووقف تقدم الحقوق والحريات على الصعيد العالمي والقدرة العملية على إدارة الأقوى للعبة الأمم والبشر والسوق.

1- Ingérer, dictionnaire Hachette de la langue française, 1980

2- أنظر الصحيفة، نصوص أساسية، الجزء الأول من "الإمعان في حقوق الإنسان"، الأهالي، 2000.

3- محمد تاج الدين الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، المعرفة للجميع، الدار البيضاء، يناير 2001.

4- استشهاد للدكتور زيدان مريبوط، "مدخل إلى القانون الدولي الإنساني"، حقوق الإنسان، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، إعداد د. محمود بسيوني، د. محمد السعيد الدقاق، د. عبد العظيم وزير، دار العلم للملايين، بيروت، 1989.

5- عبد الهادي بوطالب، أوربة القرن 19 من حق التدخل إلى "رسالة" الاستعمار. في: هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟ الرباط، أكاديمية المملكة المغربية،1992، ص 32.

6- الكتاب المذكور، مداخلة الحسن بن طلال، ص 27.

7- Charles Roussaux, DROIT INTERNATIONAL PUBLIC, Éditions A PEDONE, 1983, p52

ترجمة المقطع لمحمد تاج الحسيني في كتابه:
المجتمع الدولي وحق التدخل، مذكور، ص 15.

8- Alain Pellet, Droit d'ingérence ou devoir d'assistance humanitaire ?, La documentation française, n° 758-759, déc. 1995, p. 3.

9- الكتاب المذكور، مداخلة عبد الله العروي، ص 23.

10- Olivier Corten & Pierre Klein, Droits d'ingérence ou obligation de réaction. Cité par : A. Pellet, op.cit. p. 122.

11- للذكرى فقط، برنار كوشنر هو الذي نظم لقاء ميلوزوفيتش– ميتيران وعندما تظاهر نشطاء حقوق الإنسان ضد هذه القمة التي عقدت في باريس، رد كوشنر على محطات التلفزيون الفرنسية: "لا يجوز الخلط pas d'amalgame، ميلوزوفيتش ليس هتلر ويمكن معه بناء السلام". وهو السياسي الفرنسي الوحيد الذي أيد احتلال العراق، ورفض مع رئيسه فكرة ممر إنساني طبي أثناء عدوان الرصاص المسكوب على غزة ووقف مع تدخل الناتو في ليبيا وأدخل لوزارة الخارجية الفرنسية ما يسمى عند العديد من الحقوقيين Les militaro-intellectuels.

12- أنظر حول هذا الموضوع: هيثم مناع، المقاومة المدنية، في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات، المؤسسة العربية الأوربية للنشر ودار الأهالي2008، الطبعة الثانية عن المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان 2015، أيضا:

Miguel Benasayag et Diego Sztulwark, Du contre-pouvoir, la découverte.

13- William Bourdon, Face aux crimes du marché, la découverte, Paris, 2010.

14- Yves Dezalay & Bryant G. Garth, La mondialisation des guerres de palais, Paris, Seuil, P.115.

15– الأمر الذي جعل بعضها يمد اليد للحكومي وغير الحكومي سواء بسواء، وبالتالي يتدجن في نطاق الخطوط الحمراء المفروضة سلفا ليس فقط من الممول الأمريكي، وإنما أيضا من أجهزة الأمن المحلية الراصدة لكل ما يقع في خانة تلقي أموال من سفارة أجنبية والرشوة والإغتناء السريع..!! الأمر الذي ترك آثارا كارثية على مجمل نضالات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي. مركز دراسات على سبيل المثال يأخذ مساعدات مالية من خمس سفارات غربية لها قوات احتلال في العراق وأفغانستان، كيف سيتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلدين أو كيف سيكون تقييمه للمقاومة الفلسطينية أو اللبنانية؟ للأسف وفي حين كان المجتمع المدني العالمي يستقبل كونداليزا رايس بالطماطم والبيض، ويرفض حتى رئيس الوزراء اللبناني الموالي للولايات المتحدة استقبالها في بيروت، كان البعض يستقبلها ليناقش معها "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، باسم حانوت لحقوق الإنسان، أو بالأحرى احتراما للمثل الشعبي "عندما يأكل الفم تستحي العين".

من آيخمان إلى صدام حسين

مرافعة من أجل العدالة الدولية

D’Adolf Eichmann à Saddam Hussein Plaidoirie pour une justice internationale

شهدت الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عملية تفكك لأهم الإيديولوجيات المعاصرة. مما ترك فراغا كبيرا في الثقافة العامة وعمليات تكوين الوعي الجماعي. كما أنه كثيرا ما سقطت مع العمارات الشاهقة لإيديولوجية ما كل الأفكار النيرة والخيرة التي أنجبتها أو كانت_في صراع معها ضمن توجهاتها العامة، من مدرسة بودابست الفكرية مثلا إلى مدرسة فرانكفورت، تيار ماركس الراهن، نقاد الليبرالية والليبرالية الجديدة، الخ. بحيث عملت آليات الهيمنة الأمريكية على ضرب الموكب الإيديولوجي السوفييتي وبالمعية، الحركة الفكرية الناقدة له وللعالم. ذلك بالمعنى العام للكلمة، في عملية توطين شمولية لتصورها للحياة والكون والمستقبل، كما وضرب فكرة الاحتجاج الضرورية لكل تجديد. المبدأ في ذلك: "ليس البؤس فقط للمغلوب، وإنما لكل من لم يركب حافلة الغالب".

في هذا الوضع، صعدت للسطح أطروحات: عنصرية قوميا، متطرفة دينيا ومتهورة عرقيا. فيها من السطحية والتبسيطية بحيث بات من الضروري استحضار مفهوم حنا أرندت حول "ابتذال الشر *The Banality of Evil*". ذلك أن نقاش العديد من السياسيين والأكاديميين الأمريكيين في الدفاع عن المصلحة القومية الأمريكية في مواجهة العدالة العالمية يصب في هذا التوجه. فالثالوث المقدس لتطويع *conditionnement* الأدمغة في الحقبة الأمريكية المعاصرة (الخوف، الأمن والانصياع الطوعي) يبرر كل السياسات وكل المواقف. وإن لم يكن كل أمريكي موضوع حماية (وإلا ما هي مبررات الحرب على الإرهاب؟)، فالإدارة الأمريكية تضمن

حماية مواطنيها (مجرمين كانوا أو أبرياء) من أي شكل من أشكال العدالة خارج حدود السيادة الأمريكية، أما داخل الحدود، فعند "كاترينا" الخبر اليقين.

عشية الحرب الكونية الثانية، تمكنت البشرية من كسر منطق العدالة القومية وقبول فكرة المحاكم المتعددة الجنسيات. ذلك لأول مرة منذ المحكمة التي تشكلت في عام 1474 من قضاة من الألزاس والنمسا وألمانيا وسويسرا لمحاكمة بيتر دوهاغينباخ Peter de Hagenbach بجرائم القتل والاغتصاب وغيرها من جرائم انتهكت فيها "قوانين الله والإنسان" باستعمال تعبير المحكمة. تم هذا أثناء احتلاله لمدينة بريزاخ Breisach. بتعبير آخر، لأول مرة في ظل الدولة–الأمة التي نشأت مع الحضارة الغربية وجعلت من السيادة قضية مركزية جرى تشكيل محكمة فوق قومية.

رغم أن محاكمات نورنبرغ كانت كالطفل المنغولي، عسكرية البزة، استثنائية المسيرة، انتقائية الهدف، فقد شكلت سابقة فقهية تعتبر العدالة قضية أقوى من الحدود وأعلى من السيادة. وبهذا المعنى، فتحت آفاقا واسعة لكل الحالمين بعدالة دولية عابرة للحدود والقارات يعتمد قانونها الجنائي على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

يمكن القول أن الحادث المشهدي، الأكثر إثارة على صعيد عالمية المحاسبة والعقوبة في الأدبيات الغربية المعاصرة، كان ابن عملية تنتهك بالمعنى المباشر القوانين الوطنية والعرف الدولي واحترام مفهوم السيادة. باعتبار أن الجرائم الجسيمة ضد الإنسانية هي أعلى من هذه "الاعتبارات"، وبالتالي تسمح لدولة معنية بالمحاسبة في قضية لم تقع على أراضيها ولم تكن ضد سلامتها ولم تنل من مواطنيها. هذا المثل الذي نستعيده يتجسد ببساطة في عملية اختطاف لمسئول نازي كبير من على الأراضي الأرجنتينية في 1961 (خرق سيادة دولة مستقلة هي الأرجنتين) من قبل مخابرات دولة لا تقيم معها أية اتفاقيات أمنية (إسرائيل) لشخص من دولة ثالثة (ألمانيا) لمحاكمته على جرائم ارتكبها قبل قيام دولة إسرائيل. يصف أوري أفنيري هذه الأحجية بالقول: ***"حالة قامت فيها دولة (أ) باختطاف مواطن من دولة (ب)، وهو أصلا مواطن تابع لدولة (ج)، نفّذ جرائمه في دولة (د)، ضد مواطني الدول (هـ، و، ز) رغم أن هذه الجرائم كلها كانت قد نفذت، في حين لم تكن دولة (أ) موجودة بعد"(1).***

إنها محاكمة أدولف أيخمان التي يذكّر الصحفي أفنيري الإسرائيليين بأنها: *"محاكمة وافقنا عليها بالإجماع"*. يومها لم تقم قائمة هنري كيسنجر على قضاء أخلاقي يحمل مخاطر عودة محاكم التفتيش (كما يقول اليوم في المحكمة الجنائية الدولية)، ولم تفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل لخرقها قواعد القانون الدولي، وخصصت الصحافة الغربية أهم رموز الفكر والقانون والكتابة لتغطية الحدث.

لكي يكون النقاش في مستوى الرهانات التي يحملها: مفهوم الاختصاص الجنائي العالمي والمحكمة الجنائية الدولية أولا، مبدأ المحاسبة بين الفلسفة والقانون ثانيا، فكرة الجريمة في البناء النفسي للبشر ثالثا، وإمكانية تأصيل عدالة عالمية فوق المصالح السياسية والاقتصادية والقومية رابعا، سنختار ثلاثة أسماء كبيرة في القرن العشرين يجمعها الثقافة والجنسية الألمانية. كما أنه أقل ما يقال فيها أنها ليست معادية لدولة إسرائيل: حنا أرندت (1906–1975)، كارل جاسبرز (1883–1969) وماكس هوركهايمر (1895–1973). ذلك لإطلالة نقدية على ما جرى.

يعرض هوركهايمر، أحد مؤسسي مدرسة فرنكفورت للفكر النقدي، القضية بالقول: *"أحد جلاوزة القومية–الاشتراكية المدعو أيخمان، المكلف بإبادة اليهود في ألمانيا والدول التي يحتلها الألمان، تم القبض عليه في الأرجنتين من قبل إسرائيليين، واقتيد لإسرائيل ليمثل هناك أمام محكمة ويحاكم". مضيفا : "إذا كانت المحكمة ستلفظ حكمها وفق معايير العدالة وحسب، عليها أن توقف المحاكمة لعدم الاختصاص. فكون الأسباب الشكلية للمحاكمة واهية مسألة لا يرقى لها الشك. أيخمان لم يقتل في إسرائيل، وإسرائيل لا يمكن أن تقبل بأن يصبح اختطاف المجرمين السياسيين–في المنفى الذي يعيشون فيه بالحق أو بالباطل– قاعدة عامة. العقوبة هي الوسيلة التي تفرض بواسطتها دولة معينة احترام القانون داخل حدودها بغاية الردع. أما ما عدا ذلك من نظريات العقوبة فيفضي بنا لميتافيزيقيا سيئة. قبول فكرة أن العقوبة في إسرائيل ستؤدي إلى ردع الخلفاء المحتملين لأيخمان ضرب من الجنون. ومهما يحدث لأيخمان في إسرائيل، فإن هذا يثبت عجز اليهود الواعين لأنفسهم وحقوقهم، وليس قوتهم... الأسباب الجوهرية التي قدمت لعدالة القضية غير كافية. يقولون بأن المحاكمة ستنير الشبيبة في الداخل*

والشعوب في الخارج حول ما كان عليه الرايخ الثالث. إذا لم يتم نقل هذا النمط من المعارف عبر أدبيات عالية المستوى وأعمال علمية متاحة لجمهور واسع ومطبوعة بلغات ذات ثقافات كبيرة، بل تم عبر الأحداث المرتبطة بالموضوع في وعي الأجيال الراهنة والقادمة، عبر وقائع المحاكمة والإثارة العالمية، في هذه الحالة ستذهب الأمور في اتجاه خاطئ... عند الشبيبة الإسرائيلية، كما أيضا عند الجماهير التي نطمح لكسبها عند الشعوب الأخرى، يجب ايقاف الشك غير الواعي بتحول الضحايا الذين سقطوا إلى وسيلة سياسية. كذلك عدم تحولهم لخدمة تكتيك أو دعاية، ولو كان الأمر لغاية وطنية مشروعة. تصبح مقاومة قوى الخير للقوى المحطِمة مشلولة عندما يتم استعمال الأسلحة الروحية المفروغ منها من قبل الخصم. المحكمة الجنائية بحسابات سياسية جزء من ترسانة العداء للسامية، لا من اليهودية. لهذا حسابات دولة إسرائيل خاطئة. الاضطهاد والقتل الجماعي يشكلان موضوعا أساسيا في التاريخ العالمي (...)"(2).

يخلص هوركهايمر في ملاحظاته النقدية للقول: *"إن المؤسسة التي تريد معاقبة آيخمان دون ضرورة لذلك ستؤدي لجعله يتعرض لشيء يشّرف الموتى. إن الطبقة السياسية الإسرائيلية لا ينقصها الذكاء وحسب، بل القلب أيضا. هي لا تعرف ولا تشعر بما تفعل. إنني أعلن عدم كفاءة المحكمة وأطالب بإعادة آيخمان إلى البلد الذي اختطف منه. من محكمة كهذه، لن يخرج ما هو مفيد لا لأمن أو وضع اليهود في العالم ولا لوعيهم لصورتهم عن أنفسهم. المحكمة، إعادة: آيخمان سيسيء مرة أخرى"(3).*

يمكن القول أن رأي هوركهايمر يعتمد، من الناحية القانونية، على معطيات الحقبة التي يعيشها. حيث سيادة القانون هي السلاح شبه الوحيد للأمان النسبي للأفراد منذ القرن التاسع عشر. فإذا كانت "الديمقراطية قد وجدت من أجل الأغلبية" كما يقول، حقوق الإنسان تتعلق بالأفراد، ومن الضروري احترام حق آيخمان كإنسان. ليس فقط من حيث المبدأ، ولكن أيضا من باب الحكمة السياسية. هو يدافع عن محاكمة فكرية عالمية الطابع تدخل الجريمة الجسيمة في التاريخ العالمي للبشر وليس فقط في ذاكرة أبناء

الضحايا. فهوركهايمر يرفض توظيف التراجيديا الإنسانية ويعتبر المسألة اليهودية أكبر من أن تصبح في عهدة سياسيين قصيري النظر.

أما وجهة نظر كارل جاسبرز فسيتم الاعتماد في عرضها على مراسلاته مع حنا أرندت. ذلك باعتبارها الصيغة الأكثر عفوية وصدقا حول الموضوع، ولأنها، كما يقال، خالية من أي شكل من أشكال الرقابة الذاتية (4).

عند إعلان دولة إسرائيل، اعتبر جاسبرز الحدث الحل الأفضل للمشكلة اليهودية، كما ويعتبرها دولة اليهود وليس فقط أمة للإسرائيليين(5). وهو يصل في إعجابه بإسرائيل، أثناء العدوان الثلاثي على مصر، لتنصيبها "قوة أخلاقية وسياسية كتلك التي نشاهد عند ولادة الدول". يقول : *"ستصبح إسرائيل المحك للغرب. إذا تخلى الغرب عن إسرائيل، فسيعرف مصير ألمانيا الهتلرية التي لم تفعل شيئا ضد اغتيال اليهود. الخطر دائما حاضر. أنا أعتقد بضرورة تقدير الأعمال الإسرائيلية، معتدلة، جريئة وذكية كما هو حال أفضل الغربيين"(6)*. في 1957/2/24 يتحدث جاسبرز عن عظمة إسرائيل واعتدالها وحكمتها من جديد، ويهاجم الأمم المتحدة التي تبنت مفهوم العدوان على مصر. يصل في تطرفه للقول: *"إزالة دولة إسرائيل تعني نهاية الإنسانية"(7).*

من المفيد التذكير بهذه المواقف التي تعكس ما يمكن تسميته نقل الشعور بالذنب عند العديد من المثقفين النقديين الأوربيين وبشكل خاص الألمان. هؤلاء كانوا يحاولون، بوعي أو دون وعي، عبر الموقف الداعم لإسرائيل في السراء والضراء، وضع حد لكابوس معسكرات الاعتقال النازية وجرائم الإبادة الجماعية في أوربة. بالمقابل، رغم نشاطها في شبابها في الحركة الصهيونية، تعتبر حنا أرندت صاحبة فضل كبير في عقلنة موقف جاسبرز حيث كانت أكثر واقعية ونباهة منه. لذا لم تمتنع أن تكتب له مباشرة أن *"اعتبار إزالة دولة إسرائيل نهاية للإنسانية مسألة غير مبررة حتى في الشعور" (8).* وهي التي كانت تحدثه عن اللاجئين الفلسطينيين وزودته بما لديها من معلومات عن مجزرة كفر قاسم.

في بحر هذا التحول الذي كان نتيجة عوامل عدة، ليس أقلها أهمية مراسلاته مع حنا أرندت، تحرر موقف جاسبرز أكثر فأكثر من رومانسية العاشق إلى الحس العملي

الضروري القريب من حنا أرندت. موقف يدافع عن وجود دولة يهودية، مع ضرورة التعامل معها كغيرها من الدول. في هذه الفترة تحديدا كانت قضية آيخمان، لذا سيكون الموقف ابن محاكمة عقلانية تذكرنا بالجامعي والباحث أكثر مما هي ابنة العواطف والمشاعر:

"تبدو لي محاكمة آيخمان مصدر قلق لأنني أخشى من أن تفشل إسرائيل في الظهور بشكل لائق بالرغم من الموضوعية التي ستحكم الحدث. فكما أن واقعة كهذه تقع خارج ما يمكن تصوره إنسانيا وأخلاقيا- كما قلت بشكل خارق للمعتاد- هناك أيضا إشكالية القاعدة القانونية للمحاكمة: نحن أمام شيء آخر غير القانون، ومن الخطأ التعبير عن كل ما يجري بمقولات قضائية. الاختطاف من الأرجنتين حدث خارج الشرعية، وإن كان مبررا من وجهة نظري، فلا يمكن أن يكون ذلك على أساس قضائي. هذا عمل سياسي، وهنا نصبح أمام مظاهر محرجة!

إسرائيل لم تكن موجودة عندما وقعت الجرائم. إسرائيل ليست اليهودية، ومن حسن الحظ أن غولدمان طرف المعادلة الآخر لبن غوريون. اليهودية أكثر من دولة إسرائيل، وهي ليست متطابقة معها. إذا ضاعت إسرائيل، فلن يضيع الشعب اليهودي معها. ليس من حق إسرائيل الحديث باسم الشعب اليهودي برمته.

وإذا ما صرح آيخمان: ها أنا، فيمكن لمصطادين مهرة أن يتمكنوا من أسر النسر. لكنكم هنا لا تتحدثون لا باسم القانون ولا باسم سياسة عظيمة. في نظر العالم والتاريخ، كما في نظري، أنتم تريدون الانتقام (الأمر المفهوم عند أناس مثلكم)، أو أنكم من التفاهة بمكان. افعلوا بي ما شئتم. لن أقول كلمة واحدة، ولن أطالب بأي دفاع. أعرف ما فعلت وإن ندمت على شيء فهو أنني لم أقتلكم جميعا.

بالتأكيد، هذا الكائن لن يتحدث بهذه الطريقة. فهو بحكم طبيعته لا يتمتع بهذا المستوى. لكنه إذا ما تحدث بهذه الطريقة، فسيكون وضع إسرائيل مرعبا. ورغم صرخات الرأي العام وغضب اليهود، سيكون للعداء العالمي للسامية "شهيد".

المحاكمة على الأغلب ستجري، ولن تكون محاكمة قانونية. لكن سرد وقائع تعيد لذاكرة البشرية ما حدث يعطيها معنى. استجواب شهود تاريخيين ومراكمة وثائق بهذا الحجم الهائل بشكل دقيق وبعيدا عن متناول أي باحث.

من المؤكد صعوبة حدوث كل هذا في إطار إجراءات قضائية، ولكن نظرا لكل ما يتعلق بذلك، لن يتم توضيح الملابسات إلا في حال تمكن القضاة الإسرائيليين من تنظيم الأمور بحيث تختفي كل المسائل غير الأساسية المرافقة. عندها يمكن أن تحرز نجاحا كبيرا. أنا خائف لأنني أخشى من الخسائر على إسرائيل. ولن يتم تجنب هذه الخسائر إلا إذا تمكن القضاة من تطوير سلوك غير متوقع، ولا يمكن بناءه بشكل عقلاني يتجاوز الآفاق القضائية ليثبتوا للعالم أجمع بأنهم بشر يفكرون. كما أن الصحافة الإسرائيلية، أو على الأقل الصحف الكبيرة، يمكنها أن تفعل ذلك. وأخشى أيضا أن لا تقود تأملات فذّة ونقاشات معقدة إلى الضياع في اللانهائي، وأن لا يكون غياب البساطة سببا في تغييب العظمة الإنسانية الضرورية للتعامل مع هكذا وقائع. نحن بحاجة لروح أنبياء الماضي الكبار كعاموس وأشعيا، ولا يمكننا انتظار ذلك من الأرثذوكسية اليهودية. كما لا يمكننا انتظاره من ذوبان اليهود في القوميات الحديثة (أو من الاستغناء عن اليهود من أجل إسرائيل) أو من بعض تعبيرات الذكاء الخارق للمعتاد." (9)

في نهاية رسالته لحنا أرندت المؤرخة في 1960/12/14، يعرب جاسبرز عن مخاوفه من أن تكون المحاكمة مصدر إحباط وتمرد لصديقته هذه ومن عواقب سلبية يمكن أن تعود بالضرر على إسرائيل.

بعد يومين على هذه الرسالة، كتب كارل جاسبرز رسالة أخرى يقول فيها:*"محاكمة آيخمان تشكل فعلا قضية فظيعة. والطريقة التي ستدار بها ستترك آثارا ليس فقط على إسرائيل بل على العالم أجمع: سواء كأنموذج أو كأنموذج مضاد antimodèle، كسابقة في طريقة التفكير والفهم. لقد قلت لك بأن المحكمة قائمة على أسس غير صحيحة. الآن لدي فكرة جنونية ومبسطة قليلا: سيكون خارقا للمعتاد أن يتم وقف الإجراءات القضائية لحساب إجراءات تحقيق وكشف وقائع، بغاية أكبر قدر من*

الموضوعية للوقائع التاريخية. النتيجة النهائية لا تكون حكما يصدر عن قضاة، وإنما تأكيدات تتعلق بوقائع الجرم، قدر ما يمكن تحصيلها. من ثم، تعلن إسرائيل بأنها غير راغبة في إصدار حكم، لأن الأحداث تتجاوز الحدود القضائية لدولة واحدة. أكثر من ذلك، في الوضع الحالي يمكن لإسرائيل أن تصدر حكما لحسابها. ولكن المسألة ليست كذلك. هذه القضية تعني البشرية. تقدم إسرائيل الوقائع والمجرم لمن؟ للأمم المتحدة؟ الرد المحتمل: لا أحد يريد تناول هذه الحالة. نحن هنا أمام عنصر جديد سيترك آثاره البالغة على الأمم المتحدة ويخلق حالة ارتباك لتصور الرأي العام للعدالة والكرامة البشرية. فالأمر لا يتوقف عند الاعتبارات القضائية".

يمكننا هنا أن نتابع ولادة فكرة محكمة جنائية دولية عند مفكرين كبار عبر نقاش سياسي وفلسفي معمق، المنطلق فيه هو الطريق المسدود لمحكمة وطنية في جريمة ضد الإنسانية، أو سقف وحدود المحاكم الوطنية في الجرائم الجسيمة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والعدوان والجرائم ضد الإنسانية. السيناريو ستقترحه حنا أرندت في ردها على جاسبرز في 12/23/ 1960 بالقول: *"لنعد لفكرة محكمة عدل دولية، أي الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى قيام مثل هذه المحكمة. هكذا مبادرات ليست جديدة، وقد حكم عليها بالفشل حتى اليوم، بسبب مقاومة الجمعية العامة. الإمكانية الوحيدة تبدو لي بأن يضاف لمحكمة العدل الدولية في لاهاي محكمة للجرائم ضد الإنسانية hostes humani generic. محكمة تحاكم الأفراد مهما كانت جنسيتهم. وما دامت هذه الوضعية غير قائمة، فإن كل محكمة تمتلك الصلاحية، باحترامها لمبادئ القانون الدولي (...) أنا مع محكمة دولية للعدل تمتلك صلاحيات كهذه"* (10)

من الواضح أن أرندت، وتبعها في الرأي جاسبرز، كانت أيام المحكمة تتبنى فكرة الاختصاص الجنائي العالمي للمحاكم الوطنية، لكن تفضل عليها قيام محكمة جنائية دولية. أما جاسبرز فيطالب بأن يتوقف دور القضاء الإسرائيلي عند تقديم الوقائع والاحتفاظ بالمتهم دون إصدار أي حكم. ذلك باعتبار حكم كهذا من اختصاص محكمة عدل دولية تابعة للأمم المتحدة لها صلاحية المقاضاة في الجرائم ضد الإنسانية (رسالة 1961/2/14).

ليس الرابط بين حنا أرندت وآيخمان ببسيط. وإن كان كلاهما ولد عام 1906، يصعب التعرف على معالم مشتركة في شخصيتهما. امرأة أحبت في ريعان شبابها أستاذها مارتن هايدغر في ثورة على التقاليد، وضابط أحب الفوهرر في مزاودة غير مشروطة، إن لم نقل عمياء، في أسوأ التقاليد البيروقراطية. هي بحثت عن المعرفة عند الآخر (ين)، بينما كان هو أسير فكرة تفوق معرفي وعرقي مفترض. هذه المرأة أعطت خير ما عندها لتفكيك جنوح السلطة، أما هو فأعطاها فرصة لا تفوت لاكتشاف فضيحة أخرى اسمها جنوح الطاعة *abus d'obéissance*. لم يجل بخاطرها، عندما كلفتها مجلة "نيويوركر" بتغطية محاكمة آيخمان كمراسلة صحفية، أنها ستثير زوبعة هامة في حياتها: مواجهة مفتوحة مع وسط لم تجعل يوما معركتها معه أو عبره. لكنها كانت تعرف جيدا أن الحياة محطات ومواقف، وكانت لديها الجرأة الكافية كي لا تكون مجرد مراقب عادي لوقائع جلسات محكمة.

من نافل القول أن هذا الاختيار لا يقع ضمن ما يمكن أن يسميه "محترفو صناعة الهولوكوست"، تصيّد باحث عربي في ماء اللا سامية العكر. فما يهمنا بالضبط، ليست النقاط التي أثارت ثائرة اللوبي الموالي لإسرائيل والمؤسسات الصهيونية واليهودية، بل قدرة حنا أرندت الأصيلة على الانتقال من التمركز حول الضحية إلى تحليل شخصية الجلاد. هذه العلاقة بين مفهومها لابتذال الشر والمفهوم الإسلامي (النفس أمارة بالسوء) والفرويدي (رفض مبدأ الطبيعة الخيرة) وملاحظات ميشيل فوكو في الانصياع الطوعي (هذا القسم سنخصص له بحثا مستقلا). وأخيرا، وهذا مربط الفرس، **قدرتها على تقزيم التعامل الوطني مع الجرائم ضد الإنسانية، وأسلوبها الأصيل في التوصل إلى ضرورة قيام محكمة جنائية دولية.**

في نقاشها مع جاسبرز، تستعرض حنا أرندت الحجج الإسرائيلية الرسمية للترويج للمحكمة الآتية: لقد حدث خطف شخص محكوم من قبل محكمة نورنبرغ، وتم إخراجه من الأرجنتين كون هذا البلد يأوي رقما قياسيا من قدماء النازيين، ولم يقم يوما بتسليم أي مطلوب رغم مناشدات الدول المنتصرة والأمم المتحدة، لم تطلب منا ألمانيا استلام مواطنها، وأخيرا، في الأوضاع الحالية كان ما قمنا به الخيار الأفضل. تتناول حنا

أرندت مختلف السيناريوهات المحتملة للتعامل مع مجرم ضد الإنسانية. فتطرح مثل شالوم شفارلزبالد، الذي اغتال في باريس أحد أهم المسئولين عن مذبحة اليهود *(Pogrom)* في أوكرانيا في العشرينات ثم سلّم نفسه لأقرب مركز للبوليس. يومئذ استمرت المحاكمة سنتين وكانت فرصة للتعريف بالمذابح التي وقعت في أوكرانيا. وقد أصدرت المحكمة حكما بالبراءة على القاتل. كانت باريس، تنوه أرندت، *"تتمتع بفقه قانوني متقدم يسمح بكل عناصر محاكمة عادلة يتابعها الرأي العام، أين هذا من بوينس أيرس؟ لكن بنفس الوقت، هل من المفترض أن يحوّل الفراغ القضائي ما حدث في القدس إلى مجال للدعاية والكذب؟ كيف يمكن أن نذهب مع الحكومة الإسرائيلية لتصديق أن آيخمان قد جاء بملء إرادته (تعذيب؟ مجرد تهديد؟ الله وحده يعلم تفاصيل ما فعلوا به)"* (11). بعد ذلك تعود لمناقشة موضوع مركزي، هو عجز المصطلحات القضائية والمقولات السياسية عن تناول الموضوع بشكل مناسب. الأمر الذي يجعل من فكرها السياسي وفلسفة العدل في أعماقها ما يوصلها إلى ضرورة إدماج الجرائم ضد الإنسانية في التشريعات القضائية الوطنية (ما نسميه اليوم الاختصاص الجنائي العالمي *Universal jurisdiction*) (12).

في كتابها "آيخمان في القدس"، تستعرض أرندت المحاكمة بتفاصيلها الصغيرة: من القاعة إلى وصف المتهم إلى رواية القصة من معسكرات الاعتقال، القتل الجماعي، الترحيل نحو معسكرات الموت من أوربة الغربية والشرقية والوسطى، وصولا للشهود والحكم. يرافق ذلك وقفة عند كل حدث رمزي، كل واقعة ذات دلالات ودروس من مثل: قضية تعامل يهود مع الرايخ الثالث لقتل اليهود(التي أقامت القيامة ضدها)، مبدأ احترام القانون في دولة مجرمة، اللحظات الأخيرة قبل الإعدام لشخص يصر على قيامه بواجبه كمواطن باحترام القانون ولا يمتنع عن الاستشهاد بصورة تراجيدية بعمانوئيل كانت لتبرير هذا السلوك. كذلك، ما هو حجم الشعور بالذنب؟ هل يمكن الحديث عن براءة المتهم؟ هل كانت المحكمة عادلة؟ ما هي شخصية المجرم؟ وما هي الجرائم التي لا يفترض ارتكابها، رغم جسامتها، شخصية باثولوجية؟ بل لم تمتنع أرندت عن القول:

"كان من الواضح للجميع، مهما كانت أقوال النائب العام، أننا لسنا أمام "وحش" ولم يكن بالإمكان إلا أن نفكر بأننا أمام مهرج"(13).

إن نواقص المحاكمة، التجاوزات، الإشكاليات، ما سمته صحيفة "الموند" الفرنسية بعد ثلاثين عاما مع صدور طبعة جديدة لكتابها: "حرية النبرة والفكر التي تثير الفضيحة"، كلها لا تنسي الباحثة أن هذه المحاكمة واحدة من مثيلات لها منذ نورنبرغ (سيتبعها عدة حالات في فرنسا وأوربة).

إن كانت معضلة الحاضر قد تم تفكيك عناصرها، من الضروري التذكير بجملة الإشكاليات التي طرحتها هذه القضية، وبشكل أساسي ثلاثة اعتراضات توردها أرندت :

1- الاعتراض الذي واجهته محاكمات نورنبرغ وتم الوقوع فيه من جديد، حيث يحاكم آيخمان وفقا لقوانين صدرت بعد الوقائع وأمام محكمة الغالب.

2- الاعتراض على محكمة القدس بوصفها كذلك، فهي لا تملك صلاحيات المحاكمة ولم تأخذ بعين الاعتبار أن المتهم قد وقع خطفه.

3- الاعتراض الأهم يتعلق بلائحة الإتهام، حيث كان من المفترض أن يحاكم آيخمان لارتكابه جرائم ضد الإنسانية وليس لارتكابه جرائم ضد اليهود. أي مرجعية القانون الذي حوكم بموجبه. هذا الاعتراض يقودنا، تقول أرندت، مباشرة إلى الاستنتاج التالي: لمحاكمة هذا النوع من الجرائم، وحدها محكمة دولية تملك الصلاحية.

اليوم، وبعد أن أعادنا منطق الحادي عشر من سبتمبر إلى الوراء عقودا زمنية بالمعنى الفكري والحقوقي، يشعر المرء بعظمة الكبار وحجم الكارثة التي أصابتنا مع عولمة حالة الطوارئ.

فبعد كل المخاضات الفلسفية والسياسية والحقوقية التي جعلت فكرة إقامة العدل، باستعارة تعبير محمد حافظ يعقوب، "بالتعامل مع الإنسانية كلها بما هي وحدة متكاملة أو متضامنة، وليس مع فئة مخصوصة منها فقط. أي تأصيل فكرة تجاوز العدالة تخوم الحدود السياسية وكل الإشكاليات التي تتصل بها". بعد قيام محكمة جنائية دولية- لم تستجب لدواعي الحلم، ولكن بالتأكيد تشكل حالة تجاوز نوعي للماضي-، ها نحن أمام إدارة أمريكية تجعل من هذه المحكمة عدوا لا يقل خطره عن تصورها لمخاطر

الإرهاب. ذلك في عملية إعادة اعتبار منظمة للتسلط. التسلط بمعنى كسر العهد الأخلاقي والعقد الاجتماعي والأعراف الحقوقية الدولية.

ينخفض هنا النقاش من مستوى هاجس الأنسنة إلى مستوى الحسابات السياسية الآنية والمصالح الاقتصادية القصيرة النظر واستراتيجيات الهيمنة. وندخل في تفاهة الإخراج المسرحي لاعتقال صدام حسين، تقديمه للمشهد الإعلامي شبه مخدر يبحث عن القمل في رأسه، احتفاظ القوة المحتلة به، تنصيبها لقضاته، واختيارها لمواضيع مقاضاته، تصويره في الزنزانة شبه عار في تمزيق لحرمة السجن والسجين. يضاف لذلك مطالبة الحقوقيين والديمقراطيين بالتحول إلى شهود زور في حلبة اغتيال الضمانة الأقوى للديمقراطية (القضاء!)..

المهرج، بالمفرد والجمع، لم يعد في قفص الاتهام وحسب، بل في أعلى مناصب القرار لمستقبل العالم. البحث يجري في تعليمات تصدرها وزارة الدفاع لتحل محل اتفاقيات جنيف، عن قرارات لمجلس الأمن تستثني جنود دولة واحدة من المثول أمام العدالة الدولية، واتفاقيات ثنائية تلزم أشباه الدول الواقعة في فلك القوة الأعظم بوضع الولايات المتحدة الأمريكية خارج نطاق المحكمة الجنائية الدولية.

الدرس الذي خرجت منه حنا أرندت في مشهد آيخمان هو ضرورة قيام محكمة جنائية دولية وكذلك فكرة "**ابتذال الشر**". أما أول دروس المأساة التي أوصلتنا لها حروب الحادي عشر من سبتمبر، فهو ضرورة بناء جبهة عالمية للدفاع عن مؤسسة فكرتها الرئيسة ومصدر شرعيتها أنها ولدت من أجل أعضاء الأسرة البشرية جمعاء. كذلك، فكرة أخرى تقول **بأن زمن الأقزام يمسخ الأحلام الكبيرة لحساب رداءة الغالب** *la médiocrité du vainqueur.*

(Le temps des nains déforme de grands rêves au profit de la médiocrité du vainqueur)

ملاحظات

1) أوري أفنيري، لا عليكم، كلوا الشوكولا، 2003/2/22. الترجمة العربية للمقال.

2)Max Horkheimer, Notes critiques sur le temps présent, Payot, 1993, pp. 188-189

3)Ibid, 190-191.

4)Hannah Arendt, Karl Jaspers, Briefwechel,Hans Saner, 1985. Traduction française (Correspondances) Payot et Rivages, 1995. Toutes les citations de la traduction française.

5)Ibid, voir l'introduction p. 14.

6)Ibid, p. 426.

7)Ibid, p. 430.

8)Ibid, p. 432.

9)Ibid, p. 555-556.

10)Ibid, p. 562

11)Ibid, p. 562

12)Ibid, p. 564

13)Hannah Arendt, Eichman à Jérusalem, Rapport sur la banalité du mal, Gallimard, 1997, P. 93-94.Ibid, pp. 410-411

11/9/2005

الحقوق الثقافية... وإشكالياتها ؟

ببساطته وسلاسة شعره وما رتلته العذارى مما كتب ونظم، زعزع مار أفرام السوري أزلية "الخطيئة الأصلية" (خطيئة آدم عندما أكل من الشجرة التي نهاه الله من الاقتراب منها) وأدخلها في حيز الزمان ومنطق العهد القديم والعهد الجديد الذي أطلقته بشرى المسيح:

"الأرض البكر حملت آدم الأول الذي كان رأساً على كل الأرض، واليوم حملت العذراء آدم الثاني الذي هو رأس كل السموات، عصا هارون أفرخت والعود اليابس أثمر . لقد انكشفت اليوم سر هذا البن البتول حملت طفلاً" ...

حواء الأولى والدة البشرية، ولدها آدم الرجل الذي لا يلد، ومريم العذراء ولدت ابنها دون رجل ... حواء تعرت بعد الخطيئة من المجد، ومريم ما عرفت الخطيئة وبطهارتها لبست وألبست البشرية ثوب المجد

كان لآدم دين على المرأة لأنها منه خرجت، اليوم وفته دينه لأنها وَلَدَت له المخلّص

عار حواء لحق الكل، ومجد مريم كفى الكل...

من الصعب الجزم، بأن أطروحات مار أفرام السوري وحدها كانت وراء تفكيك عقيدة "الخطيئة الأصلية"، فقد تقاسم من ملفان (معلمي) الموارنة والأقباط والأرمن معه، منذ نهاية القرن الرابع الميلادي العديد من أناشيده وأقواله وتقدموا في شروحها أو في نفس التوجه.. لكن ما من شك في أثرها البالغ في إبعاد الأطروحات الظالمة بحق المرأة في أسفار العهد القديم، "الذي أفسد الحديث في المرأة"، باستعارة تعبير المطران جورج خضر، من جهة، وفي نجاة الشرق من استثمارات الكنيسة الغربية في "موضوع الخطيئة الأصلية" التي عايشت محاكم التفتيش وصكوك الغفران، وظهور الحركة

الإصلاحية، لذا لا يستغرب، أن يصبح ربط الخلاص بالإيمان، وليس البابا أو صكوك الغفران التي يمنحها، حجر الزاوية في نجاح مارتن لوثر والإصلاح.

قال البطريرك مار اغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريرك السريان الكاثوليك الأنطاكي في حديثه عن مار أفرام: *"لقد دخل مار أفرام التاريخ في بُعديه الروحي والمدني، لإعطائه المرأة كرامتها الإنسانية في الكنيسة والمجتمع. فهو أوّل من أنشأ الجوقة الكنسية من بين العذارى، اللواتي رحنَ ينشدنَ الصلوات بألحانٍ شعبيةٍ تتميّز بالسهولة والعذوبة. وهي تلك الأناشيد التي لا نزال نردّدها بإعجابٍ إلى يومنا هذا. وقد اشتهر بأشعاره وترانيمه التي هدفت إلى شرح السرّ الخفي منذ الدهور، سرّ كلمة الله المتأنّس من مريمَ العذراء بقوّة الروح القدس، الذي بعظمة محبّته أضحى فادياً لجميع البشر، ومصالحاً البشرية مع خالقها."* . أليس الملفان أفرام من كرر وتكرر عنه: **«الرجل ليس من دون المرأة ولا المرأة من دون الرجل في الرب».**

رفض مار أفرام أي منصب كنسي غير صفة الشماس، وكانت هذه الصفة مشتركة، تنالها النساء كما الرجال، في المسيحية الأولى.

عندما حلّت المجاعة في الرها في شتاء عام ٣٧٢-٣٧٣ ومات عدد غير يسير من أهلها، أخذ مار افرام مع عدد من النساء والرجال، يطوف دور القادرين والأغنياء، يحثّهم على أعمال الرحمة ويجمع منهم الصّدقات ويوزعها على الفقراء . وقد أسّس دوراً جمع فيها أكثر من ثلاثمائة سرير وقيل الفاً وثلاثمائة سرير صارت ملجأً للعجزة والمرضى. وكان يشرف بنفسه على الإعتناء بهم وعلى أثر الجوع انتشر وباء الطاعون، فانبرى مار افرام في تطبيب المرضى وموآساتهم حتى أصيب بدوره بداء الطاعون وغادر الحياة في ٩ حزيران عام ٣٧٣م.

ليست هذه الأسطر كافية للتعريف بالمعلم (الملفان)، قيثارة الروح القدس، ولكنها ضرورية لإدراك حجم الخسارة البشرية لجواهرها الفكرية والفنية والفلسفية.. **عندما تغيّب الثقافة السائدة في مكان وزمان محددين، الثقافات الأخرى، تهميشا أو قمعا أو منعا.**

لقد سبق "السيفو" الثقافي، آخر جرائم الخلافة العثمانية في الجينوسايد الأرمني والسرياني. وحتى اليوم، فإن قانون منح الحقوق الثقافية للناطقين بالسريانية بموجب قرار مجلس قيادة الثورة في العراق المرقم 251 لعام 1972، والذي نص على منح الحقوق الثقافية للمواطنين الناطقين بالسريانية من الأثوريين والكلدان والسريان، ما زال مطلبا سياسيا وثقافيا في معظم بلدان شرقي المتوسط.

سيقول قائل: لكن أين الاستثناء المشرقي إن كانت الحضارة الغربية قد قامت على مبدأ "**تفوق وهيمنة الثقافة السائدة**"؟ هل كان مصير الثقافات والشعوب قبل الكولومبية أفضل في الأمريكيتين؟ متى جرى تناول هذا الموضوع جديا في نشأة وتنامي حركة حقوق الإنسان الغربية؟ وأين نحن من هذه الحقوق الثقافية على الصعيد العالمي وفي منطقتنا؟

عندما أصدر باتريس مايرـ بيش كتابه "الحقوق الثقافية: فئة متخلفة من حقوق الإنسان" في 1993، ظن البعض أن العنوان يعتمد المبالغة التي تلفت الانتباه، لكن قراءة متأنية للكتاب تظهر مدى الإهمال المتعمد لهذا الموضوع، سواء من قبل من نسيها في تاريخ النشأة، أي بلدان الشمال، أو كان ضحية تغييبها عن مفهوم الحقوق الإنسانية من بلدان الجنوب. **لا شك بأن الأسئلة التي تطرحها طبيعة وهوية وحدود ما يسمى بالحقوق الثقافية تخلق حالة بلبلة عامة في أوساط حقوق الإنسان**، خاصة تلك التي لم تعرف منها إلا "الاسم والرائحة ولا العدم"، بتعبير آخر، الاختزال في رباعية "الإعتقال التعسفي والتعذيب والإختفاء والقتل خارج القضاء". وهي حقيقة رباعية ذات أهمية كبيرة في آخر معقل للدولة التسلطية في العالم، لكن هل بالإمكان مع نظرة

مبتسرة لحقوق الإنسان الرد على الأسئلة الجوهرية للمواطنة وانعتاق الأشخاص في الدول غير الديمقراطية؟ هل يمكن إعادة اكتشاف الذات الإنسانية ومشروع النهضة والنهوض دون ولوج عالم الحقوق الإنسانية من بابه الواسع؟ هل كان انتقال هذه الحقوق من الجيل الأول إلى الثاني والثالث والرابع..، مجرد نتيجة لصراع المعسكرين أثناء الحرب الباردة وصعود حركة التحرر الوطني أو ما يسمى عند بعض الغربيين الإيديولوجيات العالم ثالثية؟ أم أن صعود هذه الحقوق يشكل المسيرة الطبيعية والمنطقية لفكر وتوجهات حركة حقوق الإنسان **كحركة عالمية أفلتت من عقال المركزية الغربية والإيديولوجية الليبرالية لتصبح في حدقة الرد على المشكلات الإنسانية الأساسية في حقبتنا؟** لا شك بأن القراءة الغربية لحقوق الإنسان ما زالت تسيطر على رؤوس الكثيرين من رموزها ومنظريها في الولايات المتحدة وأوربة، وتكفي قراءة سريعة لقاموس حقوق الإنسان الذي صدر في 2008 وأكثر من محاولة لموسوعة حقوقية في أوربة لملاحظة ذلك. لكن هذه الحقوق، كمشروع مركزي غير منجز في حاضر البشرية، ليست مجرد ترف تتسلى به الشعوب الفقيرة، بل مفتاح للرد على مشاكل وانتهاكات وجودية، من هنا ضرورة تحريرها من النظرة الغربية المركزية، وأهمية متابعة التقدم الفكري والأنثروبولوجي والقضائي في مجال الحقوق الثقافية باعتبار معركتها، **جزء أساسي من معركة المواجهة مع أطروحات التفوق والتفاوت الحضاري وصراع الحضارات.**

أين الخطأ !

لا شك بأن عملية التأسيس الأوربية لحقوق الإنسان؛ بشكل أساسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ كانت ابنة قاعدة ارتكاز جوهرية لمفكري عصر التنوير، تقوم على القطيعة مع تقاليد ألف عام من المسيحية الأوربية، الإنبعاث الذاتي، والتعامل مع القديم بوصفه حدثا لا حكما. من هنا حمل عصر التنوير فكرة الحق الطبيعي، العودة إلى

البداية التي سبقت الثقافات والحضارات، بخبث فكري محض لانتزاع مفهوم وسقف وأفق هذه الحقوق من العفش التاريخي، وجملة القيود المكبلة لها في الثقافي والإيديولوجي، في محاولة استعادة المفهوم بشكل مغاير تماما للتراكمات التاريخية لفكرة الحق. الضحية الأولى لهذه المقاربة هي الحقوق الثقافية الغائبة تماما من إعلان الحقوق (1628) وإعلان الاستقلال الأمريكي (1776) وإعلان حقوق الإنسان والمواطن (1779).

لا يمكن أن ينسينا خطاب العالمية في المواثيق الغربية الأولى لحقوق الإنسان، أنها اعتبرت نفسها **أرقى نتاج جاء من أكثر الثقافات تقدما**، وبالتالي أعطت لنفسها صفة العالمية رغم التنوع الثقافي العالمي وركزت على حقوق الأفراد رغم اكتشاف البشر لأهمية التكامل بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية. وقد تم إبعاد الحقوق الثقافية باعتبارها عنصر خلاف في حقوق يراد لها العالمية. الحقوق الثقافية لم تكن غائبة في وعي الحقبة، ولكنها لم تكن في نظر التيارات الفكرية المؤثرة والسياسية المقررة، ذات دور بنّاء لأنها تفتح الباب أمام حقوق الشعوب والأقليات في زمن تكّون الدول–الأمم الأوربية وتستثير صراعات ونقاشات يصعب ضبطها سياسيا وفكريا. وبهذا السياق يمكن القول، أن فكرة العقد الاجتماعي، شكلت المكمل المنطقي الإجرائي للحقوق الطبيعية، أكثر منها مفهوما فلسفيا للإنسان والحياة والوجود، وهي فكرة تتقاسمها أوربة مع الثقافات الصينية والهندية والإسلامية.

على صعيد كل ثقافة، وباختلاف تعريفنا لكلمة ثقافة : "الميراث الذهني المتراكم للجنس البشري ككل أو لمجموعة بشرية" ، "خلاصة الأعراف والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية والمعتقدات التي تؤثر على أنماط السلوك الفردي والجماعي"،"مجموع البنيات الاجتماعية والفنية والفكرية والدينية، التي تحدد جماعة أو مجتمع بالمقارنة مع مجتمع آخر."، أو "عملية الإبداع الفكرية والفنية والعلمية الدائمة"، سنتوقف عند نقطة مركزية:

أي تعريف للثقافة أو الهوية الثقافية هو بالضرورة **تعريف مؤقت وديناميي**. الأمر الذي يستتبع ضرورة الإقرار بمبدأين أساسيين : **الأول مبدأ النسبية الثقافية Cultural relativism والثاني مبدأ التعايش السلمي بين الثقافات وداخل الثقافات.**

فعندما نقول ثقافة في معظم التعريفات للكلمة، نتحدث عن **اختلاف**، وأية إدارة للإختلاف، **إما أن تكون بمنطق المساواة والمعاملة بالمثل، أو بمنطق تفوق ثقافة على أخرى**. إن مجرد التسليم بعالمية حقوق الإنسان يعني بداهة قبول مبدأ التبادل والتفاعل والاعتراف المتبادل بين مختلف الثقافات والشعوب لأن الإعلان الذاتي للتفوق على الآخر أي دونيته، والإكراه والتلقين والفرض بإسم هذا التفوق هو تعبير عن **خصوصية عدوانية مهاجمة**، أي رفض للعالمية Universability. من هنا أزمة ثقافة التنوير باعتبارها من جهة، الإنتاج الأكثر راديكالية في حقبتها وعالمها وليس فقط في أوربة، ومن جهة ثانية، عدم اعتراف هذه الثقافة بغيرها **باعتباره مساوٍ أو مكافئ** رغم اعتبارها الأولي له كشبيه. هذه النظرة، التي تذكرنا بجملة الإمام علي "أخ لك في الدين أو نظير لك في الإنسانية"، **خرجت من حياد الشكل إلى استعمارية المضمون التي تحدثت، بأكثر تعبيراتها لطفا، عن القصور المؤقت للآخر وحاجته للتعلم من، واستلهام التجربة الأوربية المتقدمة.** وقد شكلت نظرية التطور الاجتماعي، كما يشير مارك أوجيه بذكاء، القاطرة الفكرية لهذا التصرف التاريخي الذي لعب على مفهوم خطي تواصلي للزمان، وعلى التوازي المفترض لتواريخ متعددة تتشابه في التحليل النهائي. ففي بوتقة المركزية الإثنية لتقدمٍ أحادي التعبير، تم تطبيق **أكثر سياسات الدمج والصهر والتنمية الإقتصادية**، بشكل أعطى كلمات مثل المردود الاقتصادي والاستغلال، أولوية على أنماط تفكير وأنماط حياة كان لها الفضل باستلام الحضارة الغربية الميراث الأكثر صيانة، على سبيل المثال لا الحصر، **لحماية البيئة**.. حتى لا نتكلم في قيم تمّ التضحية بها **باسم مفهوم اعتبر الرأسمال المالي، رأسمال البشرية الأساس**، حتى لا نقول الوحيد. هذا التصرف "المتقدم بامتياز"، "العادل بطبعه"

justnaturaliste، الملقن لدروس حقوق الإنسان بفطرته، هو الذي جعل التوسع الغربي يحمل معه تعاريف كارثية مثل الإبادة الجماعية والقدرة على التنظيف العرقي واعتبار الآخر بالضرورة بحاجة إلى "الحكمة الغربية"! للخروج من بدائيته... من تخلفه... لقد قامت مرتكزات قوة الأمم الأوربية على بناء العالم على **أساس تابع ومتبوع ومتقدم ومتأخر** في تصور يتحدث عن سياق تاريخي متصل متصاعد واحد هو في الحقيقة **عملية بناء نظام عالمي غير متكافئ أكثر منه فيدرالية للأمم المتساوية تحدث عنها طوباويو عصر التنوير.**

لم يكن مجرد سوء النية وحده المبرر لتأخر ميلاد الحقوق الثقافية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وكما أوضحت خلاصة ندوة نظمها بوريس مارتان في 1998، يمكن تتبع أربعة أسباب هامة للخوف من الحقوق الثقافية الغربي منها ألخصها بالتالي:

1- اعتبار هذه الحقوق ممزقة لوحدة حقوق الإنسان وانسجامها الداخلي، كحقوق ثورية كلية القدرة والتأثير، أي فتح الباب لحق الإختلاف الذي يضع هوية الدولة-الأمة على المحك.

2- فتح الباب أمام مفاهيم كانت مرفوضة من الأمم الغربية في تلك الحقبة (الحقوق الجماعية، حقوق الشعوب، حقوق الأقليات، حقوق السكان الأصليين..)؟

3- إشكالية البناء الثقافي والمعطى الثقافي بين مفهومي الحاجة والحق؟

4- تعطي الحقوق الثقافية، مباشرة أو بشكل غير مباشر، المبرر والفرصة لكل الممارسات الشعائرية الثقافية المخالفة لحقوق الإنسان للخوض مع هذه الحقوق من داخلها.

لم يَحُل هذا العجز البنيوي في الإرتقاء لمبدأ "كل الحقوق للجميع"، دون كون هذه المسيرة ابنة صيرورة تاريخية فعلية، مزجت النضال الفكري بالنضالات المجتمعية وأعطت حقوقا مدنية وسياسية أساسية وأسست لمنهج تفكير مفتوح يحول دون اعتبارها نصوصا مقدسة جديدة. بهذا المعنى كانت التجربتان الأوربية والأمريكية في حال انسجام داخلي كبير، سواء في تحديد الأولويات أو المصطلحات الأساسية لهذه الحقوق، وبشكل خاص في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. في حين تموضعت طلائع النهضة العربية، وإلى حد كبير نظيراتها القارة الآسيوية، في الزاوية الحرجة بين حقوق أساسية اكتشفتها عبر استنباط الآخر لها وتصورات تغييرٍ محلية متأثرة بالتجربة الفعلية لشعوب أخرى.

يوضح شونغ شو لو هذه الإشكالية بالقول: "في الصين، مفهوم الحقوق ليس له سوى ترجمة تقريبية: وهو يترجم بكلمتين: السلطة والمصلحة"(لي، فا). تترجم كلمة حقوق الإنسان بمعاني تعطي دلالة للسلطة السياسية، لكن أيضا ما يعارض تثبيت القواعد (كوان بيان–كوان مو). نحن أمام ما يحول دون استعصاء وضع أو حالة أكثر منه تحديد قواعد، والكلمة الغربية هي التي تستعمل للتعبير عن الحقوق بالمعنى الأقرب لها. أي أن الجذر القضائي للمفهوم يختلف عنه هنا وهناك، كذلك حجم ما يمكن تسميته بالقانون الوضعي في الثقافة الصينية مقارنة مع الأوربية. مفهوم الديانة في الثقافة الصينية الكلاسيكية يختلف عنه في الديانات التوحيدية أو الإبراهيمية، فنحن أمام معلمين كبار للحكمة أكثر منه مع أنبياء أو مرسلين. والمهمة المركزية لهم ليست بعد الحياة وفي تفسير ما وراء الطبيعة، وإنما في نشر قواعد أخلاقية تنظم علاقات البشر على أساس قيم إنسانية مشتركة أساسها التكافؤ (يي) والتعاطف (رين) وتجعل احترام الآخر وما عنده معيارا أساسيا للعلاقة الأنسب معه. قصة الخلق لها مرجعية أخرى، ومفهوم الوجود المجتمعي أيضا، فالإنسان في الثقافات الصينية القديمة بشكل عام وجد ليكون في مجتمع، الأمر الذي يتطلب منه انضباطا شخصيا بالجماعة

واحتراما للآخر. هنا خيوط الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة واهية وكون العلم والمعرفة زاد شخصي أساس، فهما لا ينفصلان عن دور الفرد في تقدم الكل. لقد تأسست أول مدرسة للقانون في القرن الثالث قبل المسيح مع أول عائلة إمبراطورية عايشت بين مفهوم العقد بين الدولة والمجتمع ومفهوم الدولة المركزية القوية المطلقة التي يفترض أن تجمع في منطقها الإداري بين الواقعية والعقلانية، وإن كان هذا الأنموذج يحدد سقف الحريات الفردية فقد ضمن الحد الأدنى لاقتصاد العنف وضروريات العيش.

نحن أمام منظومة مسؤولية جماعية أكثر منه حالة بلورة لحقوق الأشخاص. الإكتشاف المتبادل بين التاوية والكونفوشية، ومن ثم الكونفوشية الجديدة إضافة لتقاليد بوذية أعطت عقيدة مشتركة للإمبراطورية الصينية سميت منذ 1850 بالديانة العالمية. والتهميش التعسفي الذي فرضته الإمبريالية الغربية على الدولة الإمبريالية الصينية وشعوب المنطقة تم التعامل معه كحالة انتقاص من ثقافات عريقة وحضارة عميقة لها ما تقول لإغناء الثقافة العالمية لا أن تتحول لمجرد مستهلك للثقافة الغربية.

في 2004 شملت التعديلات الدستورية في الصين الشعبية إدخال "الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين" في الدستور والنص على حقوق الإنسان "التي تحترمها الدولة وتحميها" وقد جاء في الواجبات الحرص في احترام الحقوق على مصالح الدولة ووحدة البلاد وأمنها وشرفها.

إن كانت الصين الرسمية تتعامل مع خطاب حقوق الإنسان بما تسميه النسبية الثقافية فإن المنطق الثقافي الياباني الداخلي يرى في العالمية، التعبير الغائب من القواميس التقليدية، خصوصية فكرية غربية. الأمر الذي يترجم عملية إيلاج الحقوق الإنسانية في الثقافة اليابانية باعتبارها سلفا، معطيات نسبية يمكن إدخالها في الخصوصية اليابانية.

أما نمط تداخل حقوق الإنسان مع الثقافات الهندية (الهندوسية بشكل أساس) فيختلف عن المثلين الصيني والياباني، لأن الحدود فيها بين عالم الإنسان والحيوان ليست جذرية وحادة كما هو الأمر في الثقافات المتوسطية، فلسفية كانت أم دينية. لم تخلق الهندوسية نظام الكاست، ولكنها أعطته قوة الديمومة الزمنية، وبالتالي أسهمت في فكرة أن الناس ليسوا سواسية. فالنظم الإجتماعي–الديني للكاست يضم حوالي 3000 آلاف كاست (فئة أو طبقة مغلقة) تضم حوالي 25 ألف جماعة فرعية. تربط هذه الجماعات. وكما بينا في الجزء الأول من الموسوعة، مفهوم الحق في الهندوسية، أعطى الوجود الأعظم وفق قانون مانو من جسمه جماعات أربع: من فمه كان البراهمة أو حراس المعابد الطهرانيين، ومن ذراعه (الكشاتريا) التي تضم الأمراء والمحاربين، ومن فخذيه أرباب المهن (الفايجيا) ومن قدمه (الشودرا) أو كاست الخدم، وأخيرا لدينا من هم خارج المنظومة، (الداليتس)، أو المحرومين المنبوذين. لقد اعتبرت الهند الحديثة، ذات الثقافات التقليدية المتعددة المصادر، النظام الديمقراطي وسيلة الإنتقال الأكثر سلاسة من التكوينات المجتمعية–الثقافية التاريخية التي تتعارض بنيويا مع فكرة حقوق الأشخاص والجماعات. ولا شك، بأن إجراءات خاصة، مثل التمييز الإيجابي بالنسبة للمحرومين المنبوذين في قضايا المشاركة المدنية والسياسية، تلعب دورا كبيرا في التخلص من هذا الميراث الثقيل. وتشكل القراءة العالمية لحقوق الإنسان والقيم المتوافقة معها في التراث المحلي بالنسبة للمجتمع المدني الهندي، الركيزة الأهم للتنمية البشرية وتأصيل الديمقراطية في الهند الحديثة.

من الملاحظ بعد هذه الرحلة السريعة في القارة الآسيوية، أن منظومات الحياة وأشكال التنظيم المجتمعية والدولانية وتَمَثّل مفاهيم مركزية مثل الكرامة والعدالة، لا تتم في المجتمعات الهندية والصينية واليابانية القديمة بنفس الطريقة التي نجدها في حضارات البحر الأبيض المتوسط، وبشكل خاص ثقافة عصر التنوير الأوربية، حيث تَلَقّي هذه التعبيرات من قبل شعوبها لا يتم على أساس أنها معطيات ثقافية خارجية، بل على

أساس أنها طبيعية ومنسجمة مع حياة البشر. من هنا الضرورة الحيوية لاستقراء الثقافات الآسيوية وعلاقتها بمفاهيم مثل الحرية، العدالة، الكرامة والمساواة للتمكن من التعامل مع الحقوق الإنسانية المعاصرة باعتبارها نتاجا بشريا مشتركا.

رغم المشتركات الأساسية عبر التلاقح التاريخي الدائم بين طرفي المتوسط بين الرومان والإغريق والعرب والفرس، لم يكن كافيا لفرح أنطون مجرد التعريف بالإنتاج الثقافي الغربي لحقوق الإنسان دون القدرة على استدرار موارد المقاومة للاستعمار، أي اكتشاف حقوق الشعوب والحقوق الثقافية والمرجعية العميقة القادرة على **الاستقراء الذاتي لحقوق الإنسان الضرورية لكل نهوض، وعدم التوقف عند التصوير الفوتوكوبي لتجربة الآخر وثقافته.**

ما كان عند فرح انطون طلائع اكتشاف وتعريف، أصبح عند أحمد لطفي السيد وسلامة موسى وطه حسين أزمة استغراب ثقافية عميقة تحاول عبر تقمص المثل الأوربي، بل تقمص الشخصية الأوربية والتجربة الأوربية بما لها وما عليها، أن تلغي القدرات الذاتية بوعي أو بدون وعي فيما تعرض له بعمق فرانز فانون في كتابه "جلد أسود وقناع أبيض". لا بد لنا من إعادة قراءة جبران خليل جبران وانتظار مثقفين مثل محمد مندور وفرانز فانون لاستقراء نظرة نقدية للأطروحات الغربية من مواقع متقدمة وإبداعية، عبر بناء العلاقة بين رق الأفراد ورق الشعوب، بين ثقافة التقليد النازحة للغرب أو التاريخ وثقافة المقاومة المدنية الخلاقة. لكن الطبيعة التسلطية لأنظمة ما بعد الاستعمار المباشر، والصعود السرطاني لإيديولوجيات "الشمولية المقدسة"، التي لا يأتيها الباطل من بين يديها أو خلفها، والتي تختزل **الآخر والعصر**، بالجاهلية الجديدة. تكفلا، يدا بيد، بتهميش، بل اغتيال إمكانيات نمو تيارات فكرية وحقوقية، قادرة على الفعل والتفاعل مع مجتمعاتها والعالم.

على الصعيد العالمي، سقطت الصورة المثالية للأنموذج الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يعد بوسع الأوربيين، بعد النازية والفاشية، تقديم أنفسهم باعتبارهم الممثل الشرعي والوحيد للعالمية وحقوق الإنسان. ولا شك بأن حركات التحرر الوطني والتراث الإشتراكي التقدمي قد لعبا دورا كبيرا في طرح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على بساط البحث وبقوة، لا كمطالب سياسية، وإنما كجزء لا يتجزأ من جسم الحقوق الإنسانية نفسه. فقد تجاوز العالم المقاربة الليبرالية لحقوق الإنسان، وأصبحت حقوق الإنسان أنشودة متعددة النغمات متكاملة التصور وغير قابلة للتجزئة، وقد سعت النظرة المحافظة لهذه الحقوق لتأخير هذه السيرورة لكنها فشلت في إجهاضها، بحيث تم التأسيس لها في النصف الثاني من الستينيات بعد العهدين الخاصين بالحقوق الخمسة ومؤتمر طهران.

لم تُعط الحقوق الثقافية حقها في المؤسسات الإقليمية والأممية، ففي المؤسسات الأوربية لحماية حقوق الإنسان، ما زالت تقع ضمن ما يعرف بالحقوق الإجتماعية عامة، وباستثناء منظمة اليونسكو التي حاولت تدارك جزء من الفراغات الكبيرة على هذا الصعيد، بقيت هناك نقاط رمادية كثيرة. بعضها بسبب ظهور إشكاليات التعارض بين المعطيات الثقافية والحقوق الإنسانية، إشكاليات في تحديد المعاني عند الحديث عن الهوية الثقافية أو الجماعة الثقافية ومن يمثلها وما هي المعطيات التي تشكل البناء الصلب لحقوق الجماعة الثقافية. هل شمول عادات ثقافية للتعدي على سلامة النفس والجسد يتطلب تعديل اتفاقية مناهضة التعذيب بحيث تأخذ بعين الإعتبار هذا الوضع أن أن قضية الهوية قضية نسبية ولا يمكن بحال قبول ممارسات تنتهك مباشرة الحقوق الإنسانية باسم الخصوصية الثقافية. من هنا حديثنا قبل عشر سنوات عن توضيحات أساسية تعطي نصوص اليونسكو والمواثيق الإقليمية (كالميثاق الإفريقي مثلا) مكانها في منطق الحقوق الإنسانية:

- "من المفترض تفسير الحق الثقافي بأنه حق الأشخاص في التمتع بثقافتهم الخاصة وحقهم في التمتع بالثقافات الأخرى محلية أو عالمية.

- من الواجب قراءة حق الناس في الثقافة في ضوء أوضاعهم الإقتصادية وبالتالي التعاطي بشكل نسبي وإنساني ليس فقط مع مفهوم الثقافة وإنما أيضا مع الملكية الثقافية للأفراد والمؤسسات.

- من الضروري طرح إشكالية نوعية وطبيعة الإنتاج الثقافي من منطلق نقدي يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكارثية المترتبة على إنتاج الثقافات العنصرية والتفوقية والداعية للتعصب وكره الآخر.

- التذكير باستمرار بأن الثقافة ليست مفهوما ستاتيكيا وجامدا. وإن كانت جذوره تمتد عبر التاريخ، فهي موضوع تغير عبر الزمان. فالدينامية الإبداعية خاصة أساسية من خواص التكوين الثقافي للبشر.

- من المهم التذكير بالبعد الأخلاقي للحرية العلمية خاصة في ضوء التجارب الجديدة على الأنواع وتأثيرها على البنى البشرية والعلاقات بين الإنسانية.

- في كل زمان ومكان، كان هناك ثقافة أقلية وثقافة أغلبية، ثقافة سائدة وأخرى مسودة، مهيمنة أو مهيمن عليها. ولا بد من وضع حد لسلم التفوق والمراتبية الوهمية، في العلاقة بين الثقافات والتأكيد على الحق الكامل لكل منها في الوجود والتقدم عبر أولياتها الخاصة وتفاعلها مع غيرها. وإن كان هذا الموضوع يستلزم تقدما كبيرا على صعيد تعميق وتأصيل حق الاختلاف في الثقافات البشرية فهو أيضا يتطلب، كما يقول رودلفو ستافنهاجن، **تطوير إجراءات وآليات جديدة تؤكد على التمتع بالحقوق الثقافية الخاصة للشعوب**".

لقد سجل مطلع القرن الجديد أحداثا خطيرة المترتبات على مستقبل حقوق الإنسان. فقد تراجعت هذه الحقوق في مهد انطلاقتها بشكل ملموس مع ما سمي بالحرب على الإرهاب، وترافق ذلك بانكفاء دفاعي ذاتي إلى النظرة الغربية لهذه الحقوق بعد أن تفتحت مئة زهرة لآفاق جديدة أكثر رحابة وقدرة على التعامل مع الحقوق كافة وليس

مع القراءة الليبرالية لها (أي قراءة تعطي الحقوق الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية قوة حضور لا تختلف عن الحقوق السياسية والمدنية). وتعطي عدة كتابات أمريكية وأوربية صورة عن محاولة محاصرة الحقوق الإنسانية في المنطق الغربي السائد. يكفي أن ننظر لتعريف معاداة السامية في "قاموس حقوق الإنسان" الفرنسي (2008) الذي أقحم المقاومة الإسلامية (حماس) إقحاما كشكل جديد للعداء للسامية، وجعل من المقارنة بين الممارسات الإسرائيلية ونظام الفصل العنصري (الأبارتايد)، عامل تعبئة ضد اليهود، في غياب لأي إشارة للإسلاموفوبيا أو العنصرية الثقافية لنتصور التوجه الإختزالي الجديد.

لن تجرنا هذه المحاولات شبه الأكاديمية التي تختزل بوعي أو بدون وعي، حقوق الإنسان في كليات الحقوق الغربية، أي تبعدها عن شرط أصبح واجب الوجوب، **هو المقاربة المتعددة الميادين لهذه الحقوق.** أو تغطي في أحيان أخرى بخطاب حقوق الإنسان، حنينا إلى الماضي الإستعماري، لن تجرنا إلى أي رد فعل حول تصورنا الإستراتيجي لحقوق إنسانية تحتل دورا مركزيا في إعادة بناء العالم على أسس أكثر عدلا وسلاما وحرية. أي حقوق تعيد لمختلف الشعوب فرصة إكتشاف الدور والمكان في هذا العالم، لذا نتقاسم الرأي مع أستاذ الفلسفة في جامعة شتوتغارت توماس جيل حين يقول: "لا يبدو لي طريق الجهد المخلص لفهم الآخر والمختلف فحسب استراتيجية تواضع مطلوبة، ولكن ضرورة عقلانية. ومع هذا يوجد ما يمكن تسميته الرغبة المشروعة في الحد الأدنى من **المعايير الخلقية العالمية الطابع**، التي وبالرغم من كل الإختلافات والتنوعات بين البشرية، تصلح لأن تكون نقطة انطلاق وآفاق أساس لنا وللآخرين، لكل الثقافات. فتحت عباءة مصطلح عام، غامض ومتعدد القراءات هو "حقوق الإنسان"، نرسم بيسر هذا الحد الأدنى الخلقي المرغوب.".

أثناء تحرير الجزء الأول من موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان، استوقفتني تساؤلات أستاذ قانون في البرتغال لم أكن أعرف عنه الشئ الكثير. ففي معرض حديثه عن إشكالية عالمية حقوق الإنسان والتعددية الثقافية، وبعد تبيان محدودية مفهوم الحق في بعض الثقافات الإنسانية الكبيرة، طرح **باولو فيريرا داكونها** السؤال: *"حقوق الإنسان بوصفها برنامج الحد الأدنى للغرب ومفهومه الحقوقي للعالم، هل لها أي حظ بالإنتصار؟ هل هذا ممكن من وجهة النظر القانونية وعادل من وجهة النظر الأخلاقية؟"* وفي معرض إجابته، توقف الخبير القانوني عند جملة غاية في الحنكة المنطقية: *"ليس السؤال فيما إذا كانت هذه الحقوق واقعية في الهند الصينية أو غيرها، السؤال الأكثر أهمية، هو في معرفة فيما إذا كانت حقوق الإنسان، أو يمكن أن تكون، معاشة في أوربة أو في أمريكا؟"*(1).

برأي الكاتب، لا معنى لطرح السؤال عن إمكانيات وضع حقوق الإنسان موضع التطبيق على الصعيد العالمي، إن لم تكن هذه الإمكانية معقولة ومنظورة في المعين التاريخي الذي اختمرت وتقدمت فيه هذه الحقوق في الأزمنة الحديثة.

اليوم، وبعد عشريتين رماديتين للحقوق الإنسانية في الولايات المتحدة والهزات الأرضية التي تعرضت لها في أوربة، أي بعد التعايش مع الحالة الإستثنائية والسجون السرية والقوائم السوداء والأدلة السرية والمراقبة العلمية، أدرك تماما المعاني العميقة لوجهة نظر باولو فيريرا داكونها. فما حدث من زعزعة لهذه الحقوق في الدول الغربية، لا يعادله كل التراجعات التي عرفناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء في الحروب الأهلية الإفريقية أو في ظل دكتاتوريات أمريكا اللاتينية، أو السجل العربي البائس والقوائم السوداء القادمة من بلد الوسط (الصين). **فما زالت عالمية حقوق الإنسان غير منجزة في العقول وفي مختلف الثقافات**، وتبقى الهزات التي تصيبها في الدول الغربية ذات آثار كارثية على مجمل الحركة الدولية لحقوق الإنسان.

من هنا، حالة التخوف من انفصام الحركة العالمية لحقوق الإنسان قبل تمكين أساسات وعضاضات تصورها العالمي المتجدد، لكون المصالح الغربية تتعارض جذريا اليوم، مع مبدأ (كل الحقوق للجميع). ومهما قلنا عن تحفظ بعض بلدان الجنوب على فقرة هنا أو اتفاقية هناك، تبقى المشكلة الأساس في تحفظ الحكومات الأمريكية المتتابعة على الحقوق الإقتصادية والاجتماعية، والتحفظ الغربي على تنمية وتمكين الحقوق الثقافية..

يمكن أن يشكل إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الأمم المتحدة) المؤرخ 18 ديسمبر 1992 أحد طرق مقاربة الحقوق الثقافية. تنص المادة 2 1. من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات على ما يلي: "للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة ، واعتناق وممارسة دينهم واستخدام دينهم الخاص. ولغتهم ، سرا وعلانية ، بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز. ". إذا كان هذا النص، في صلب ما نسميه "حقوق الأشخاص في التمتع بثقافاتهم"، **فما معنى غياب اتفاقية أممية بمواده المختلفة، تكتسب طابع الالتزام والإلزم لكل من يصدق عليها؟**

أظن بأن معركة الحقوق الثقافية طويلة، وسنشهد بانتظار إنجاز الأساسي فيها، من يحدثنا عن صراع الحضارات وصراع الثقافات وحروب الأديان والمذاهب، مع كل الجنوحات الرد فعلية والممارسات العنصرية وأشكال الاضطهاد القومي والديني للأضعف، هذا الأضعف المحاصر بين سندانة إدارة التوحش المحلية ومطرقة العدوانية الدينامية لاستراتيجيات القوة بمختلف أشكالها المادية والذهنية.

حتى لا تكون الصورة قاتمة، من الضروري التعرف على ما تم إنجازه في هذا الحقل الحيوي:

يقدم Patrice MEYER-BISCH تقسيما للحقوق الثقافية المعترف بها حاليًا في الصكوك الدولية إلى ثلاث مجموعات :

1- الحقوق المعترف بها باعتبارها حقوقًا ثقافية:

الحق في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع وحماية حق المؤلف (المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 15 من قانون حماية حقوق المؤلف) ؛ الحق في التعليم (المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 15 العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ، والحريات اللغوية المعترف بها للأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

2- الحقوق المعترف بها لمؤلفي أشكال التعبير الثقافي:

الحريات الأكاديمية وحقوق الصحفيين ، حتى حقوق الفنانين ، ليست من حقوق الإنسان تمامًا مثل الآخرين بقدر ما تتطور ممارستهم في مؤسسة متميزة. لا يمكن للجميع الاستمتاع بها ، لكن حقيقة أن المجتمع يشجع المبدعين ببعض الامتيازات المهنية المرتبطة بمسؤوليات محددة لا يجعلها فئة منفصلة. بالإضافة إلى ذلك ، تؤثر حقوق المؤلفين على كل من المهنيين والهواة ، ويمكن أن ينطبق الشيء نفسه على الحرية الأكاديمية أو حقوق المخبر ، بقدر ما يمكن لأي رجل أن يكون باحثًا أو مخبراً ومن ثم يحتاج إلى التمتع ، في ظل ظروف معينة ، بالحريات اللازمة لـ البحث والإبداع والمعلومات. ومع ذلك ، يجب ألا نخلط بين الحقوق العالمية المطبقة على مهن معينة – مثل حرية البحث والإبداع أو حقوق النشر والحقوق المحفوظة لبعض المهن كامتيازات مشروطة بممارسة الرسوم المهنية المحددة. في حين أن لكل مفكر الحق في التمتع بحرية البحث، فإن الأكاديمي لا يستفيد إلا من الحماية الخاصة على أساس أن مسؤوليته الاجتماعية أكبر.

3- البعد الثقافي للحقوق المصنفة على أنها مدنية:

الحق في عدم التمييز (كحق احترام الهويات) ؛ حرية الفكر والوجدان والدين ؛ حرية الرأي والتعبير (الحق في المعلومات) وتكوين الجمعيات (الحق في الانتماء أو عدم الانتماء إلى مجتمع ثقافي).

يحدد إعلان فريبورغ ثمانية حقوق أو مجموعات من الحقوق معترف بها بالفعل على هذا النحو أو تظهر تحت تسميات مختلفة في الصكوك الحالية .وتشمل هذه الحريات لممارسة نشاط ثقافي من اختيار الشخص (بما في ذلك الحريات اللغوية والبحثية والإبداعية) ، والحق في الوصول إلى التراث، والمشاركة أو عدم المشاركة في المجتمعات الثقافية، والحق في التعليم، والحصول على المعلومات (التدريب والمعلومات لا ينفصلان) ، الحق في المشاركة في السياسات الثقافية. ولكن هذا الإعلان ما زال وثيقة غير أممية.

كان كارل ماركس من أجرأ من تصدى لإعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 معتبرا إياه أعجز من أن يوطد الحرية كونه يؤكد هيمنة البرجوازية. ولكونه يحصر الإنعتاق بالبعد السياسي الخاضع كليا لما أسماه سيطرة المجتمع البرجوازي المدني، "الغرفة المغلقة حيث تتناحر المصالح الخاصة". بعد قرن ونصف نلحظ أن الحركة المدنية قد مزقت شرنقة الطبقة الواحدة والبلد الواحد لتصبح العتلة الأهم للمقاربة الأممية. والحامل الأكثر جذرية لمفهوم السلطة المضادة، القادر على تجاوز الرؤية الغربية "الحداثية" للعالم والثقافة والإنسان والبيئة. ولعل تفاؤلنا بقدرة المجتمعات المدنية العالمية على مواكبة الحركة الفكرية والنضالية النقدية للمقاربة الغربية لحقوق الإنسان من جهة، مع الأهمية الجوهرية للإبداعات القادمة في الفكر الحقوق إنساني من المتمردين من ضحايا المنظومة العالمية، تفتح آفاق قراءة قادرة أكثر فأكثر على العطاء، متمكنة من استقراء الوسائل الفعلية لحماية الأشخاص والشعوب والثقافات والطبيعة، قابلة للتحقيق وعابرة للمكان والثقافة والقومية والدين من جهة ثانية، يسمح لنا

بأن نبصر، رغم الهجمة الظلامية شمالا وجنوبا، وسائل لا تنضب من أجل الدفاع عن الكرامة الإنسانية التي تشكل الحقوق الثقافية معبرا هاما لولوج عناصرها الأساس، في مختلف الثقافات الإنسانية.

بعض مراجع النص

Patrice Meyer-Bisch, ANALYSE DES DROITS CULTURELS

P. Meyer-Bisch (dir.), *Les droits culturels, une catégorie sous-développées de droits de l'homme*, Ed. Universitaire de Fribourg, Suisse.

Amartya SEN, *Repenser l'inégalité*, Paris, 2000, Seuil (*Inequality Reexamined*, 1992, Oxford University Press)

Geneviève Koubi, Des droits culturels ? Des droits de l'homme ! mardi 4 mars 2008

Henri Pallard et Stamatios Tzitzis, Droits Fondamentaux et Spécificités culturelles, L'Harmattan, 1997.

Gérard Fellous, Les droits de l'homme, une universalité menacée, la documentation française, Paris, 2010.

ملحق 1

الحقوق الثقافية

إعلان فريبور

الاعتبارات	المبررات
1. المبادئ الأساسية 2. التعريفات	المبادئ والتعريفات

3. الهوية والتراث الثقافيان 4. الانتساب إلى الجماعات الثقافية 5. الدخول إلى الحياة الثقافية و المشاركة فيها 6. التربية والتكوين الثقافية 7. الإعلام والإتصال 8. التعاون الثقافي	الحقوق الثقافية
9. مبادئ التسيير 10. الإدراج في الاقتصاد 11. مسؤولية الفاعلين العموميين 12. مسؤولية المنظمات الدولية	التفعيل

الحقوق الثقافية

إعلان فريبور

(1) إذ نذكّر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للأمم المتحدة والإعلان العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي وغيرها من الصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة؛

(2) وإذ نؤكد مجدداً أن حقوق الإنسان عالمية الطابع، غير قابلة للتجزئة ومترابطة، وأن الحقوق الثقافية، على غرار حقوق الإنسان الأخرى، تعبير عن الكرامة الإنسانية ومن مستلزماتها؛

(3) مقتنعون بأن انتهاك الحقوق الثقافية ينجم عنه توترات وصراعات في الهوية، وهو من أهم أسباب العنف والحروب والإرهاب؛

(4) مقتنعون كذلك، بأن ليس بالإمكان حماية التنوع الثقافي حماية حقيقية دون احترام فعلي للحقوق الثقافية؛

(5) وإذ نضع في اعتبارنا وجوب مراعاة البعد الثقافي لمجمل حقوق الإنسان المعترف بها حاليا؛

(6) كذلك نضع في اعتبارنا أن احترام التنوع الثقافي والحقوق الثقافية عامل حاسم للشرعية ولتناسق التنمية المستدامة القائمة على عدم تجزئة الحقوق الإنسانية؛

(7) وإذ نلاحظ أن الحقوق الثقافية قد وقعت المطالبة بها أساسا في سياق حقوق الأقليات والشعوب الأصليين، وأن من الضروري أن تكون مكفولة عالميا لاسيما بالنسبة إلى من هم أكثر احتياجا؛

(8) ونضع في اعتبارنا أن توضيح مكانة الحقوق الثقافية في منظومة حقوق الإنسان وتحقيق الفهم الأفضل لطبيعتها وللنتائج المنجزة عن انتهاكها هي أفضل الوسائل لمنع استعمالها لصالح نسبية ثقافية أو لتكون ذريعة لتحريض مجموعات أو شعوب على بعضها البعض؛

(9) وإذ نرى أن الحقوق الثقافية كما هو منصوص عليها في هذا الإعلان، واردة حاليا بصفة متفرقة في العديد من الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان، وأنه من الهام تجميعها لضمان وضوحها وتناسقها وتسهيل تفعيلها؛

نقدم للفاعلين في القطاعات الثلاثة: العام (الدول ومؤسساتها) والمدني (المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجمعيات والمؤسسات غير الربحية) والخاص (المؤسسات) هذا الإعلان حول الحقوق الثقافية من أجل تسهيل التعرف عليها وتفعيلها على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في ذات الوقت.

المادة 1 ((المبادئ الأساسية)

إن الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان أساسيه للكرامة الإنسانية، وهي بذلك جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ويجب فهمها طبقا لمبادئ العالمية، عدم قابلية للتجزئة والترابط، وينجم عن ذلك:

أ . ضمان ممارسة هذه الحقوق من أي تمييز بسبب اللون والجنس واللغة والدين والقناعة والنسب والأصل الوطني أو العرقي والأصل أو الوضع الاجتماعية والنشأة أو أية وضعية يكّون الشخص انطلاقاً منها هويته الثقافية،

ب. لا يجوز إيلام أحد أو ممارسة التمييز بحقه بأي شكل من الأشكال إذا مارس أو لم يمارس الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان،

ج. لا يحق لأحد في أن يتذرع بهذه الحقوق لينتهك حقا آخر معترف به في الإعلان العالمي أو الصكوك الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان،

د. لا يمكن أن تخضع ممارسة هذه الحقوق لتحديدات أخرى غير المنصوص عليها في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؟ ولا يمكن لأحكام هذا الإعلان أن تمس بالحقوق الأصلح الممنوحة بموجب التشريع والعرف المعمول به في الدولة أو في القانون الدولي،

هـ. إن التفعيل الحقيقي لحق من حقوق الإنسان يقتضي مراعاة ملاءمته الثقافية في إطار المبادئ الأساسية المذكورة أعلاه،

المادة 2 (التعريفات)

لأغراض هذا الإعلان:

أ. مصطلح "ثقافة" يشمل القيم والمعتقدات والقناعات واللغات والمعارف والفنون والتقاليد والمؤسسات وأنماط العيش التي يعبر بها الشخص، أو المجموعة، عن إنسانيته والدلالات التي يعطيها لوجوده وتطوره،

ب. المقصود بتعبير "هوية ثقافية" مجموع المرجعيات الثقافية التي يتحدد بها شخص، فرداً كان أو في مجموعة، يتكون ويتواصل ويريد، بما فيه من كرامة أصيلة، أن يتم التعرف عليه بهذه الصفة،

ج. "الجماعة الثقافية" يقصد بها مجموعة من الأشخاص يشتركون في المراجع المكونة لهوية ثقافية مشتركة يريدون المحافظة عليها وتنميتها؟

المادة 3 (الهوية والتراث الثقافيان)

لكل شخص منفرداً أو ضمن مجموعه الحق في

أ. أن يختار هويته الثقافية وأن يحترم بها في تنوع أنماط التعبير عنها، ويمارس هذا الحق في ترابطٍ خاصةً مع حريات التفكير والمعتقد والدين والرأي والتعبير؟

ب. أن يعرف ثقافته الخاصة ويُحترم بها، وكذلك الثقافات التي تكّون في تنوعها تراث الإنسانية المشترك، ويقتضي هذا بالخصوص الحق في معرفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وهي قيم أساسية في هذا التراث،

ج. أن يتمتع، في ممارسة الحق في التربية والإعلام بشكل خاص، بالتراث الثقافي الذي يمثل تعبيرات عن الثقافات المختلفة وكذلك مادة إغناء للأجيال في الحاضر والمستقبل،

المادة 4 (الانتساب إلى الجماعات الثقافية)

أ. لكل شخص الحرية في اختيار الانتساب أو عدم الانتساب إلى جماعة أو عدة جماعات ثقافية دون اعتبار للحدود، أو تغيير هذا الاختيار،

ب. لا يفرض على أحد الإشارة إلى مرجعية ما أو الانصهار في جماعة ثقافية رغما عنه،

المادة 5 (الدخول إلى الحياة الثقافية والمشاركة فيها)

أ. لكل شخص، منفردا أو ضمن مجموعة، الحق في الدخول في الحياة الثقافية والمشاركة فيها دون اعتبار الحدود من خلال الأنشطة التي يختارها؟

ب. يتضمن هذا الحق بالخصوص:

- حرية التعبير في الحياة العامة أو الخاصة باللغة أو اللغات التي يختارها،
- حرية ممارسة أنشطته الثقافية الخاصة المتماشية مع الحقوق المعترف بها في هذا الإعلان وإتباع نمط حياة يبرز قيمة رصيده الثقافي خاصة في مجال استعمال الأملاك والخدمات وإنتاجها ونشرها،
- حرية تنمية المعارف والتعبيرات الثقافية وتقاسمها والقيام ببحوث والمشاركة في مختلف أشكال الخلق والإستفادة منها كذلك،
- الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المرتبطة بالأعمال التي تمثل ثمرة نشاطه الثقافي،

المادة 6 (التربية والتكوين)

في الإطار العام للحق في التربية، لكل شخص منفردا أو ضمن، مجموعة الحق طيلة حياته في تربيةٍ وتكوينٍ يساهمان– باستجابتهما لحاجياته التربوية الأساسية– في التنمية الحرة الكاملة لهويته الثقافية في نطاق احترام حقوق الآخر والتنوع الثقافي. ويشمل هذا الحق بالخصوص

أ. معرفة حقوق الإنسان وتعلمها،

ب. يشمل ذلك حرية تعلم لغته أو التعلم بها وتدريسها أو التدريس بها ولكل اللغات الأخرى، كما يتضمن المعرفة المتصلة بثقافته وبالثقافات الأخرى،

ج. حرية الأهل في توفير تربية أخلاقية ودينية لأطفالهم وفقا لقناعاتهم الشخصية وفي نطاق احترام حرية التفكير والمعتقد والدين المعترف بها للطفل حسب إمكانياته،

د. حرية بعث المؤسسات التربوية غير الخاضعة للسلطات العامة وتسييرها ودخولها شريطه احترام المقاييس والمبادئ الدولية المعترف بها في مجال التربية وأن تكون هذه المؤسسات مطابقة للقواعد الدنيا التي تقرها الدولة.

المادة 7 (الاتصال والإعلام)

في الإطار العام للحق في حرية التعبير بما في ذلك الحرية الفنية وحريات الرأي والإعلام واحترام التنوع الثقافي، لكل شخص منفردا أو ضمن مجموعة الحق في إعلام حر متعدد يسهم في النمو الكامل لهويته الثقافية، وهذا الحق الذي يمارس دون اعتبارات حدودية يتضمن خاصة:

أ. حرية البحث عن المعلومات وتلقيها وتبليغها،

ب. حرية المشاركة في إعلام تعددي عن طريق اللغة أو اللغات التي يختارها والمساهمة في إنتاجه ونشره عن طريق جميع تكنولوجيات الإعلام والاتصال،

ج. الحق في الرد على المعلومات الخاطئة عن الثقافات في نطاق احترام الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان

المادة 8 (التعاون الثقافي)

لكل شخص منفردا أو ضمن مجموعة الحق في المشاركة حسب إجراءات ديمقراطية في:

- التنمية الثقافية للجماعات التي ينتمي إليها،
- صياغة القرارات التي تعنيها وإعمالها وتقييمها، وهي القرارات التي لها تأثير في ممارسة حقوقه الثقافية،
- تنمية التعاون الثقافي بمختلف مستوياته.

المادة 9 (مبادئ التسيير الديمقراطي)

يقتضي احترام الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان وحمايتها وإعمالها واجبات لكل شخص أو مجموعة والفاعلون الثقافيون من القطاعات الثلاثة: العام والخاص

والمدني لهم في إطار التسيير الديمقراطي بالخصوص مسؤولية الفعل المشترك وعند الاقتضاء أخذ المبادرة لـ:

أ. السهر على احترام الحقوق الثقافية وتنمية أنماط التشاور والمشاركة لضمان تحقيقها وخاصة للأشخاص الأكثر احتياجا بسبب وضعيتهم الاجتماعية أو انتمائهم إلى أقلية،

ب. ضمان الممارسة التفاعلية للحق في إعلام مناسب على وجه الخصوص بشكل يمكّن جميع الفاعلين في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية من أن يراعوا الحقوق الثقافية،

ج. تكوين العاملين عندهم وتحسيس جمهورهم لفهم مجمل حقوق الإنسان واحترامها، وخاصة منها الحقوق الثقافية،

د. تشخيص البعد الثقافي لكل حقوق الإنسان ومراعاتها لإثراء العالمية بالتنوع وتيسير امتلاك كل شخص لهذه الحقوق منفردا أو ضمن مجموعة.

المادة 10 (الاندماج في الاقتصاد)

على الفاعلين في القطاع العام والخاص والمدني، في إطار صلاحياتهم ومسؤولياتهم النوعية:

أ. أن يسهروا على أن لا تمس الأملاك والخدمات الثقافية الحاملة للقيمة والهوية والمعنى وغيرها من الأملاك، إن كان لها تأثير مميز في أنماط الحياة والتعبيرات الثقافية الأخرى، سواء في ابتكارها وإنتاجها أواستعمالها، أن لا تمس بالحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان،

ب. أن يعتبروا أن التلاؤم الثقافي للأملاك والخدمات كثيراً ما يكون حاسما بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر احتياجا بسبب فقرهم وعزلتهم أو انتمائهم إلى مجموعة في وضع تمييز.

المادة 11 (مسؤولية الفاعلين في القطاع العام)

يجب على الدول ومختلف الفاعلين في القطاع العام في نطاق صلاحياتهم ومسؤولياتهم النوعية:

أ . أن يدمجوا في تشريعاتهم وممارساتهم الوطنية الحقوق المعترف بها في هذا الإعلان،

ب. أن يحترموا الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان ويحموها ويحققوها في إطار المساواة وأن يسخروا إلى أقصى حد مواردهم المتوترة لضمان تحقيقها التام،

ج. أن يضمنوا لكل شخص منفردا أو ضمن مجموعة يشكو من انتهاك حقوقه الثقافية التظلم الفعلي وخاصة أمام القضاء،

د. تعزيز وسائل التعاون الدولي الضرورية لإعمالها وخاصة تكثيف التعاون في صلب المنظمات الدولية المختصة.

المادة 12 (مسؤولية المنظمات الدولية)

على المنظمات الدولية في نطاق صلاحياتها ومسؤولياتها النوعية:

أ. أن تضمن في مجمل نشاطاتها المراعاة التامة للحقوق الثقافية والبعد الثقافي في حقوق الإنسان الأخرى،

ب. أن تسهر على إدماجها بصفة متماسكة وتدريجية في جميع الصكوك ذات الصلة وآليات المراقبة فيها،

ج. المساهمة في تنمية الآليات المشتركة الشفافة والفعلية للتقييم والمراقبة.

تمت الموافقة عليه بفريبور، في 7 ماي 2007[1]

---

[1]* نص إعلان فريبورغ للحقوق الثقافية، ترجمة راجعها المحرر.

مجموعة فريبور: يتكون فريق العمل المسمى فريق فريبور المسئول عن التحرير إلى حد هذا التاريخ من: الطيب البكوش المعهد العربي لحقوق الإنسان وجامعة تونس، ميلان بيدو جامعة باريس 10 نانتار وجنيف، ماركو بورغي جامعة فريبور، كلود دلبيرا مستشار واقادوقو، إمانوال ديكي جامعة باريس 2، ميراى دلماس مارتي معهد فرنسا باريس، إفون دوندرس جامعة أمستردام، ألفراد فرننداز

ملحق 2

أهم الإتفاقيات التي تتناول الحقوق الثقافية

- الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم 1960
- بروتوكول خاص بلجنة التوفيق والمساعي الحميدة لتسوية الخلافات بين الدول الأطراف في الاتفاقية الخاص بمكافحة التمييز 1962
- الإعلان العالمي حول "التربية للجميع" 1990
- الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلي الأقليات الوطنية أو الاثنية والدينية واللغوية 1992

إعلان كاستيليون بشأن الآفاق الجديدة للتراث المشترك للبشرية 1999

OIDEL جنيف، بيار إمبرت المدير الأسبق لحقوق الإنسان بمجلس أوروبا ستراسبورغ، جان برنار ماری CNRS جامعة ر شومان ستراسبورغ، باتريس مايربيش جامعة فريبور، عبد الله صو جامع نواقشوط، فكتور توبانى كرسي اليونسكو لجامعة أبومای كلافي كوتونو، ولقد شارك في إنجاز هذا النص العديد من الملاحظين والمحللين وتوجد قائمة الأشخاص والمؤسسات التي ترعى هدا الميثاق إلى حد هذا اليوم على موقع مرصد التنوع والحقوق الثقافية

www.droitsculturels.org

يتوجه هذا الميثاق إلى كل شخص يريد الانضمام بصفة شخصية أو مؤسساتية، الرجاء بعث مراسلات التأييد بمراجعكم والتأكيد على أن هذا التأييد يقع بصفة شخصية أو باسم مؤسستكم على العنوان التالي

Institut interdisciplinaire d'éthique et des droits de l'homme,

من هيباتيا الاسكندرية إلى ماريا أنيزي

عندما يفتح المرء أي قاموس في تاريخ الرياضيات والعلوم، يجد في سيرة العالمة الإيطالية ماريا أنيزي Maria Gaetana Agnesi (1718–1799م) جملة معترضة: *"تُعتبر ماريّا "أوّل وأهم عالمة ريّاضيّة منذ هيباتيا الإسكندرية (القرن الخامس الميلادي)"!!*

جملة اعتراضية ولاّدة لعشرات الاسئلة لكل من يتمعن القراءة: من هي هيباتيا؟ هل عقمت النساء إثني عشر قرنا ونيف، عن إنجاب عالمات في الرياضيات؟ ما هو سبب الانقطاع النسوي عن العلوم الرياضية طيلة زمن كهذا؟ لماذا لا تتحدث كتب الرياضيات العربية والسريانية في عصر النهضة المشرقية عن ثيانو (زوجة فيثاغورث) وديوتيما (معلمة سقراط) وهيباتيا (أول عالمة رياضيات وفق معلوماتنا المدونة اليوم) وتلامذتها أيدسيا وأسكلبيجينيا وتيودورا إيميسا، وجميعهن عشن حياة علمية مقاربة؟ بل لنتوسع قليلا مع أحمد واصل بالسؤال: *" لماذا جرى تشويه تاريخ النساء العربيات ملكات وأميرات ومناضلات وقديسات وعاشقات لم تبدأ عند بلقيس أو أروى في اليمن ولا ماوية عند تنوخ ولا زنوبيا في بصرى وتدمر، ولا هند بنت عامر في الحيرة، ولا هند بنت عتبة في مكة، ولا عنيزة في نجد" ؟...* أخيرا، وليس آخرا، هل يمكننا الحديث عن نهضة في الفكر أو ثورة في المجتمعات، دون استعراض النتائج المدمرة لهزيمة الفلسفة أمام دين الإمبراطورية والإتباع على الإبداع والنقل على العقل، وما رافق ذلك من أسطرة للتاريخ الديني، ومنذ نصف الألفية الأخير، أسطرة للتاريخ القومي ؟؟

جاءت رسالة المسيح في عالميتها بشرى جديدة للسلام والمحبة، وقد دفعت في القرون الأولى ثمنا باهظا في عالم قائم على التوسع وهيمنة الأقوى.. لذا عانى المسيحيون الأوائل من سلسلة اضطهادات انصبت عليهم لأكثر من قرنين ونصف، بما فيها ما عرف بالاضطهاد العظيم، حيث بين 303–311 هدمت مبانيهم ومنازلهم وجمعت أولى مخطوطاتهم وأحرقت. وكان شائعا التعذيب والتشويه والحرق، بل الاقتياد إلى مسابقات المصارعة لتسلية المتفرجين، كانت هيلانة والدة قسطنطين مسيحية، ومع ذلك لم يعلن عن اعتناقه الدين الجديد حتى بلوغه 42 عاما. ومنذ مرسوم كبير أباطرة الحكم الرباعي غاليريوس في التسامح في نيسان 311م إلى مرسوم التسامح الذي وقعه بعد عامين قسطنطين وقيصر الإمبراطورية الغربية وليسنيوس قيصر الشرق، تغيرت الأحوال بشكل كبير.

جاء في ما يسمى مرسوم ميلانو: "أن منح المسيحيين وغيرهم الحرية لاتباع الدين والنهج المناسب والأفضل لكل فرد منهم هي خطوة أخلاقية صائبة"، مما منح التسامح لجميع الأديان، بما فيها المسيحية. وزاد مرسوم ميلانو على مرسوم غاليريوس للتسامح عام 311م، إرجاع ممتلكات الكنيسة المصادرة. وبهذا المرسوم أصبحت الإمبراطورية الرومانية رسميًا محايدة فيما يتعلق بالعبادة الدينية؛ فليست الديانات التقليدية باطلة غير مشروعة ولا المسيحية دين الدولة، إلا أن هذا الحال، ولشديد الأسف، لم يستمر، ففي عام 380 م أصبحت المسيحية دينا رسميا وحيدا بموجب مرسوم تسالونيكي، الذي جاء فيه: *"نخول لأتباع هذا القانون أن يأخذوا لقب كاثوليكي مسيحيون؛ أما بالنسبة للآخرين، بما أنهم مجانين حمقى في حكمنا، فنحن نقرر وسمهم بالاسم المخزي هراطقة Haeretici."*.

ظلت مدينة الإسكندرية (منذ تأسيسها على يد الإسكندر الأكبر) ولزمن طويل، منارة للعلم ومزاراً للفلاسفة والمفكرين من كافة أنحاء العالم القديم. كانت المكتبة الكبرى، أول

مكتبة حكومية عامة وفق معلومات المؤرخين اليوم، وكانت تزخر، قبل حريق الاسكندرية، بقرابة 700 ألف مجلد، ولكن من المعروف أن مكتبة الإسكندرية الملكية، لم تكن المكتبة الوحيدة الموجودة في مدينة الإسكندرية، بل كانت هناك مكتبتان آخرتان على الأقل: مكتبة معبد السيرابيوم ومكتبة معبد السيزاريون. واستمرار الحياة الفكرية والعلمية في الإسكندرية بعد تدمير المكتبة الملكية، وازدهار المدينة كمركز العلوم والآداب في العالم ما بين القرن الأول الميلادي والقرن السادس الميلادي، قد اعتمدا على وجود هاتين المكتبتين وما احتوتاه من كتب ومراجع. يقصدها المثقفون وطالبي العلم والمعرفة من كل مكان. لذا كانت الإسكندرية مدينة مزدهرة في العام 415 بعد الميلاد، لكن سرعان ما تبدلت أحوالها خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة من تلك الأعوام المزدهرة، لتتحول إلى مدينة منقسمة يتناحر في شوارعها اليهود مع الدين المسيحي الجديد ومع الوثنيين وأنصار الأفلاطونية الحديثة. وفي مواجهة هذه الشمعة التنويرية المتميزة، نشأت مجموعات مسيحية متطرفة عدة برز منها "جيش المسيح".. اعتبرت هذه الجماعات مدرسة الاسكندرية ورمزها آخر معبد للوثنية وملجأ للهراطقة. وفي عهد الملك ثيودوسيوس الأول (379–395 بعد الميلاد) تم تجريم الممارسات الوثنية وتشجع الزعماء المسيحيون لاستئصال شأفة التأثيرات المنافية للمسيحية والسابقة للمسيحية في أحيائهم. دمرت المعابد اليهودية أو تم تحويلها إلى كنائس، ولاقت نفس مصيرها ضرائح العقائد المنافسة مثل عبادة أنتينوس الشعبية، وتعرض كل من وعظ أو درس المبادئ الوثنية للملاحقة والاضطهاد. ثم في عام 391 بعد الميلاد فرض ثيوفيلوس المسيحي الإسكندري سياسات ثيودوسيوس الأول في الاسكندرية وأغلق المعابد، لتتفاقم التوترات أكثر بين الأحياء الوثنية والمسيحية.

في هذه الأجواء المضطربة، نشأت عالمة الرياضيات والفلسفة والعلوم هيباتيا في مدرسة والدها العالم ثيون الاسكندري، ولم تكتف بمجرد تعلم الحساب والهندسة والفلك والميكانيكا، بل نجحت بسرعة في إثبات أنها أكثر قدرة من والدها وقامت بتطوير مهارات أعظم من تلك التي يمتلكها. في مرحلة ما، انتقلت هيباتيا من كونها طالبة

تدرس العلوم الرياضية في مدرسة والدها، إلى أن أصبحت أحد زملائه. سافرت إلى أثينا وإيطاليا للدراسة قبل أن تصبح عميدة للمدرسة الأفلاطونية الحديثة نحو عام 400 ميلادية. وقد عرفت هيباتيا بدفاعها عن الفلسفة والتساؤل، ومعارضتها للعقيدة المجردة.

كانت هيباتيا، بحسب الموسوعة البيزنطية المسماة (سودا) والتي صدرت في القرن العاشر الميلادي، أستاذة فلسفة وعلّمت فلسفتَي أرسطو وأفلاطون على السواء. وكان بين طلابها عدد من المسيحيين والأجانب، ورغم أنها كانت لا تؤمن بأي إله (لا يوجد مصدر يؤكد دينها)، إلا أنها كانت محل تقدير وإعجاب تلامذتها المسيحيين واعتبرتها في العصور اللاحقة بعض المؤلّفين المسيحيين رمزًا للفضيلة. لا ترافع فقط في مقامات القضاء، بل يكرر الناس ما تقوله من حكم: "كل انسان حر بما يفكر و يعتقد"، "لا يجوز أن يْكره المرء على اختيار أي سلوك أو أمر غير مقتنع فيه بتاتا"، "إحفظ حقك في التفكير، حتى ولو كان التفكير بشكل خاطئ فهو أفضل من عدم التفكير (استعمال ملكة الفكر) على الإطلاق"، وينسب لها أيضا القول: "في الواقع سيقاتل الرجال من أجل الخرافات بنفس الحماسة التي يقومون بها في القتال من أجل الحقائق الحية وأحيانا أكثر، لأن الخرافات غير ملموسة ولا يمكنك الوصول إليها لدحضها أما الحقيقة فهي وجهة (نظر) ويمكن تغييرها"، "لا يمكن أن يجد العقل النور إلا داخل ذاته، ولا ينبغي أبداً أن تجد الراحة في أية صياغة محددة أو نهائية أو ثابتة"، "ما هي فائدة كل فلسفتنا حول الخير والحق عندما نكون في العالم الفعلي مستعبدين بقواعد أخرى، "جميع الأديان العقائدية خادعة ويجب عدم قبولها من أشخاص يحترمون أنفسهم"...

كتب فولتير في كتابه اختبار أهمية ميلورد بولينجبروك أو قبر التعصّب (1736) أن هيباتيا كانت مؤمنة "بقوانين الطبيعة العقلانية" و"قدرات العقل البشري الخالية من العقائد"، وصوّر فيلسوف التسامح هيباتيا بالقول "ربوبية عبقرية ومفكرة حرّة" في مدخل

كتابه القاموس الفلسفي (1772). واعتبرها المؤرخ الشهير وول ديورانت "الشخصية الأبرز في العلوم في ذلك العصر"، مضيفاً أنها "كانت مفتونة بحب الفلسفة لدرجة أنها كانت تتوقف في الشوارع وتشرح، لكل من يسألها، النقاط الصعبة في أفلاطون أو أرسطو" (ديورانت، 122).

كان التفاف جمهور المثقفين حول الفيلسوفة هيباتيا يسبب حرجًا بالغًا للكنيسة المسيحية وراعيها الأسقف كيرلس الأول الذي كان يدرك خطورة هيباتيا على جماعة المسيحيين في المدينة، خاصة وأن أعداد جمهورها كان يزداد بصورة لافتة للأنظار، بالإضافة إلى أن صداقتها للوالي (أوريستوس) الذي كانت بينه وبين أسقف الإسكندرية (كيرلس الأول الملقب "عمود الدين") صراع سياسي في النفوذ والسيطرة على المدينة، كان أوريستوس مقربًا إلى هيباتيا ويكنّ لها تقديرًا كبيرًا. كما قيل أنه كان أحد تلاميذها، وهو ما يفسر استياء البابا كيرلس مما يمثله وجود هيباتيا. قيل عن هيباتيا أنها كانت ذات مظهر جذاب وأنها أمضت حياتها عزباء بإرادتها. وعند سؤالها عن سبب ولعها بالرياضيات ورفضها للزواج، أجابت بأنها متزوجة من الحقيقة.

كان مقتلها مأساويًا على يد جموع من المسيحيين التي تتبعتها عقب رجوعها لبيتها بعد إحدى ندواتها حيث قاموا بجرها من شعرها، ثم قاموا بنزع ملابسها وجرها عارية تماما بحبل ملفوف على يدها في شوارع الإسكندرية حتى تسلخ جلدها، ثم إمعانا في تعذيبها، قاموا بسلخ الباقي من جلدها بالأصداف إلى أن صارت جثة هامدة، ثم ألقوها فوق كومة من الأخشاب وأشعلوا بها النيران، وكان ذلك على الأغلب في شهر مارس/آذار من عام 415م.

كان قتل هيباتيا إيذانًا بنهاية عصر التنور الفكري والتقدم المعرفي الذي شهدته مدينة الإسكندرية لمدة 750 عامًا. فبعد مقتلها، قام العديد من العلماء بترك المدينة والانتقال إلى أثينا أو إلى مراكز أخرى شرقي المتوسط. وكما كتب وول ديورانت، اكتمل "الانتقال من الفلسفة إلى الدين، من أفلاطون إلى المسيح"؛

خلال العقود التالية، قام الغزاة الأجانب والمواطنون المتمردون بمهاجمة مباني الجامعة العظيمة، وتخريب المكتبة، وحرق عدد كبير من الكتب لتدفئة مياه الحمامات العامة. إن النسخة الخاصة بهيباتيا وثيون من كتاب "الأصول" لإقليدس، وتعليقات هيباتيا على كل من كتاب "أريثميتيكا" لديوفانتوس، وكتاب "الجداول" "Handy Tables" لبطليموس، وكتاب بلياس "القطع المخروطي"Conics"، لم يتم الحفاظ عليها إلا من خلال النسخ التي جلبها العلماء إلى مدن الشرق الأدنى السريانية حيث تمت ترجمتها إلى السريانية والعربية، أما الكتابات الفلسفية فقد فقدت إلى الأبد ما خلا استشهادات مبعثرة في كتب المؤرخين. كان من مساهماتها الهامة في مجال العلوم: رسم مواقع للأجرام السماوية، واختراعها مقياس ثقل السائل النوعي (المكثاف) المستخدم في قياس كثافة ولزوجة السوائل. وقال تلميذها سينوسيوس أنها صنعت أيضاً نوع من آلات الإسطرلاب.

حجبت موضوعة "الجاهلية" وتراجيديا طمس التاريخ قبل الإسلامي هيباتيا وأميرات وملكات وعالمات كثر في الشرق، وفي غرب القرون الوسطى تكفلت محاكم التفتيش بملاحقة النساء المعالجات و"الساحرات والمشعوذات".. وعلينا انتظار عصر التنوير ليعود الصوت النسوي يقاوم، ليس فقط أبوية الكنيسة والكنيس، ولكن أيضا الموقف الرجالي لعدد من الفلاسفة والسياسيين. فحتى بعد وفاة نابليون بونابرت، لم يكن يحق للمرأة دخول كلية الحقوق في جامعة السوربون، وغيرها من الجامعات الكبيرة، حتى فيلنوس الليتوانية. أما منصب القاضي، فعلينا انتظار القرن العشرين لتحتله امرأة. وفي العديد من الدول الأوربية ألغيت العبودية بعقود قبل حصول المرأة على حقوق المواطنة المتساوية مع الرجل، وكم ناضلت واضطهدت نساء، بعد أكثر من قرن على "إعلان حقوق الإنسان والمواطن"، لمطالبتهن بالحق في التصويت فيما سمي "اقتراع عام" و"انتخابات ديمقراطية"...

راهنية ومركزية وعالمية القضية الفلسطينية

محاضرة ألقاها الدكتور هيثم مناع في اليوم العالمي لحقوق الإنسان في مركز الحوار بواشنطن
2021/12/10

خالص التحيات لك من يشاركنا هذه السهرة وخالص الشكر للدكتور صبحي غندور على الدعوة والتوقيت.

أرسلتُ دعوة "مركز الحوار" بواشنطن لأحد الأصدقاء فعلق عليها في رسالة خاصة يقول: *"وصلتني الدعوة بعد أيام من صدور قرار من وزارة العدل الإسرائيلية بإغلاق ست منظمات غير حكومية فلسطينية بتهمة الإرهاب. ألا تظن صديقي العزيز بأن عنوان المحاضرة أكثر من متفائل؟"*

لم يكن لي أن أشرح أهمية تفكيك آخر الأساطير "الساخنة" في حقبتنا بجملة أو سطور، فأجبته بعد السلام: أرجو أن تشاركنا الحضور في 10 ديسمبر مع تحياتي.

منذ نشأته، حمل المشروع الصهيوني في فلسطين جينات مقتله، كان المؤسسون يعتقدون بإمكانية أقلمة فكرة **الشعب والسيادة** مع الانحدار من دين محدد، ونسخ البناء التاريخ الأوربي للدولة–الأمة عبر الانتساب الجماعي لليهودية.

يمكن أن نتحدث عن المؤسسين بما نشاء، إلا أنه من الصعب ربطهم بالتدين أو الدين بل حتى الثقافة الدينية التاريخية. في حين أن **مجموع ميكانزمات بناء الأسطورة والشعب والدولة، يقوم على تأسيس دولة صهيونية في فلسطين شرطها الأول أن تكون جنسيتها وجنسية سكانها يهودية**، الأمر الذي يستلزم بالضرورة، اثنة الدين l'ethnisation de la religion، ما يسميه المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند، **اختراع الشعب اليهودي ثم اختراع أرض إسرائيل**[2]. لم يكن هناك أي دور للحاخامات أو الفتاوى أو "العهد القديم" في عملية البناء هذه، بقدر ما جرى تقمص أفكار متأثرة

[2] ***Comment le peuple juif fut inventé*** **(Fayard, 2008),** ***Comment la terre d'Israël fut inventée : De la Terre sainte à la mère patrie*** **(Flammarion, 2012).**

بالقومية الاشتراكية الأوربية، وبشكل خاص النازية. لذا لا نستغرب أن يصل شلومو ساند إلى جملته التراجيدية عندما يقول: *"أنا أتقدم في السن ولا أريد أن تكون الكلمة الأخيرة لأدولف هتلر[3]."*.

مما لا شك فيه، أن هناك خصوصية صارخة في مشروع بناء وطن قومي لليهود. إلا أن هذه الخصوصية والفرادة، لا تحقق فقط قطيعة مع المشتركات العالمية التي ولدت بعد حربين كونيتين ذهب ضحيتهما عشرات ملايين القتلى، وإنما، كنتيجة منطقية لذلك، **صيرورة الحقوق الفلسطينية، قضية عالمية universal**.

يتذكر جيلنا جيدا، آخر زفرات رئيس تحرير "الأزمنة الحديثة"، والجهود الجبارة التي بذلها كلود لانزمان، من أجل إثبات فرادة المجازر التي تعرض لها اليهود في أوربة. ورفض مقارنتها بأية إبادة جماعية في التاريخ والحاضر. وصولا إلى إطلاق تسمية "شوا" Shoah بدل الهولوكوست. تسمية لن ينازعه أحد عليها. ولكن هذه المحاولة التي أخذت 12 عاما من عمر لانزمان، لم تمنع أحد أبناء المخيمات الفلسطينية، وأكثر البحاثة الفلسطينيين نباهة، أن يرد عليه ببساطة المتمرد على دور الضحية، الدكتور محمد حافظ يعقوب: *"الذين يتحدثون عن فرادة المحرقة محقون من غير شك، ولكن ليس بالمعنى الذي قد يبادر إلى ذهن بعضهم في الوهلة الأولى. فلا قداسة لمذبحة دون غيرها، ولا علو لمذبحة على غيرها من المذابح. فالقتل هو القتل، والجثة هي الجثة والمسؤولية هي المسؤولية. وكل موت نبيل (...) إن السمة الوحيدة التي تتشارك فيها هذه المآسي جميعها، وهي سمة مركزية وأساسية، هي أن منظمي كل واحدة منها يريدون، جميعهم من غير استثناء، الاستئثار بالبلاد، ويرفضون التشارك فيها*

[3] **Shlomo Sand: «L'identité juive n'existe que du point de vue religieux», interview avec Frédéric Koller, 16/12/2011.**

مع *"الأغيار"*[4]. لذا لم يكن مستغربا عند حلقة صداقتنا، أن يقوم لاتزمان نفسه، بإعداد فيلم وثائقي طويل عن "فرادة" Tsahal تساهل، أو الجيش الإسرائيلي بعد عقد من الزمن.

من المثير للسخرية اليوم، حتى عند المؤرخين الصهاينة الجدد، الحديث في أسطورة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". عندما كنت في الثامنة من العمر، كنت أجمع الطوابع، وكان لدي في الألبوم صفحة من طوابع "فلسطين". فمنذ ولادة عصبة الأمم، تمتعت فلسطين بمقومات الشخصية الدولية، لأنها كانت خلال مرحلة "عصبة الأمم" الممثلة الشرعية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تحت الانتداب فئة (أ)، مثلها في ذلك مثل كل من **العراق وسوريا ولبنان والأردن**. والتكييف القانوني لهذه الطائفة من طوائف الانتداب الثلاث التي أنشأها عهد عصبة الأمم، أي الأقاليم التي تخضع للانتداب فئة (أ)، أنها بلغت تطورها السياسي المؤهل لها الاستقلال الكامل، لكنها لا تباشر اختصاص الدولة بذاتها بل تنوب عنها في ذلك الدولة المنتدبة وهي إنجلترا في حالة فلسطين. لذا ومن قبل وعد بلفور، احتاج المشروع الصهيوني إلى جانب اختراع الأرض والشعب وإحياء لغة مشتركة، إلى عنصر ثالث لا يمكن أن تستوي له الأمور بدونه، هو "**العدو المشترك**". وكون هذا العدو يشكل في عقلية المؤسسين، العقبة الأولى والأخيرة، لذا فإزاحته عن المشهد، قتله، ترحيله، ترانسفيره إلخ، كان باستمرار هاجسا معلنا أو مبطنا في المشروع الصهيوني. في مقابلة مع مجلة نوفيل اوبسرفاتور الفرنسية[5]، يقول المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس، بأن واحدا من أكثر قرارات الدولة الوليدة فظاعة، لم يكن الطرد، بل ما حدث بعد ذلك من منع الفلسطينيين من العودة. فقد قررت الحكومة الإسرائيلية بعد شهر من إعلان تأسيس الدولة (16 حزيران/يونيو 1948)، أي قبل حوالي ثلاثة أسابيع من احتلال اللد والرملة

[4] د. محمد حافظ يعقوب، بيان ضد الأبارتايد، اللاجئون الفلسطينيون والسلام،

[5] Le nouvel observateur, 12-18 Mars 1998.

وطرد سكانهما، منع الفلسطينيين من العودة، هذا القرار الذي حوله الكنيست إلى قانون.

"في إسرائيل، كما يؤكد المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند، "لا يوجد تقريبًا تقاليد عالمية. أولئك الذين اشتكوا ذهبوا. يجب تحليل الوضع الحالي من الاستعمار الصهيوني الذي بدأ في القرن التاسع عشر. الاستعمار لم يتوقف. حتى بين عامي 1949 و 1967. كان استعمارًا داخليًا. اليمين واليسار، باستثناء الشيوعيين، قبلوا شعار "تهويد الجليل". لهذا السبب لا يتخذ أي سياسي إسرائيلي خطوات جادة للتسوية مع الفلسطينيين (...) الأسطورة الساخنة في إسرائيل تظهر أن الخليل والقدس وأريحا هي الوطن الحقيقي لليهود. كل طالب في إسرائيل، من سن 7 إلى 18 عامًا (هناك موضوع واحد في البكالوريا)، يتعلم الكتاب المقدس كما يتعلم المرء كتابًا في التاريخ. لإنشاء ارتباط بأرض الماضي الأسطورية. لا أحد يستطيع أن يحرر نفسه منه"[6].

إسرائيل اليوم، هي الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، الجيش الإسرائيلي هو الأكثر تسليحا والأقوى عتادا في المنطقة، تستغل المنظومة–العالمية كل ما سواها مع استثناء واحد، إسرائيل تستغلها بل وتبتزها، كل الدول "الدينية" في العالم تعد أقرب إلى/أو داخل ما يسمى "معسكر الشر" باستثناء إسرائيل... كيف والحال كذلك، يمكن تجنب المواجهة بين القيم العالمية المعلنة والخصوصية والفرادة الإسرائيلية؟

قبل تناول الإشكالية المركزية برأينا، أي المواجهة الوجودية المفتوحة بين الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ودولة إسرائيل، سنبدأ من شلومو ساند الذي يطرح السؤال حول ما يسميه الغرب الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط: *"دولة إسرائيل: لا يمكن أن تكون ديمقراطية ويهودية في نفس الوقت. هذه سفسطة. قبل أن تكون تعددية وليبرالية، فإن* ***مبدأ الديمقراطية*** *هو شخص واحد، صوت واحد. الدولة ملك للشعب، لجميع*

---

[6] https://www.humanite.fr/shlomo-sand-quand-je-lis-finkielkraut-ou-zemmour-leur-lecture-de-lhistoire-je-suis-effraye-596563

المواطنين معًا. دولة إسرائيل، بحكم تعريفها، ليست ديمقراطية إذا عرفت نفسها على أنها يهودية لأن أولئك الذين تعتبرهم وزارة الداخلية كيهود يمثلون 75٪ فقط من السكان[7]". ثم يضيف: "مكتوب على بطاقة هويتي "الجنسية يهودي". وليس: الدين يهودي، الجنسية يهودي. الدولة ، إذا تم تعريفها على أنها يهودية، ليست دولة 25 بالمئة من مواطنيها غير اليهود. في حين هي دولة Finkielkraut أو Bernard-Henri Lévy أو Madoff أو Woody Allen – حتى لو لم يرغبوا في ذلك".

هذه الإسرائيل، تحتل منذ 1967 الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، ويمكن التوثيق لمتابعة السياسة الرسمية الإسرائيلية لهدم القرى والمدن السورية المحتلة بعد وقف إطلاق النار ونزوح عشرات آلاف السوريين.. كذلك التصفية المادية للشعب الفلسطيني داخل وخارج ما يسمى الخط الأخضر: مسح أو تهجير سكان القرى الفلسطينية قسريا، تهويد القدس، نسف المنازل، تهجير السكان، الاستيلاء على الأرض والمياه، تغيير أسماء المواقع، زرع كتل بشرية يهودية هائلة في المستوطنات... نحن أمام جرائم حرب موصوفة وجرائم ضد الإنسانية، فهل يمكن لمدافع عن حقوق الإنسان والشعوب أن يغلق العين عن موضوعات مثل التهجير القسري للسكان، حق العودة، الاستيطان في أراض محتلة، هدم المنازل وضم الأراضي بالقوة، أن يغلق العين عن القرارات والمواثيق الدولية المتعلقة بالفصل العنصري (الأبارتايد)، القانون الدولي الإنساني والمستعمرات، العقوبات الجماعية بحق مجموعة بشرية محددة، شرعنة الاعتقال والأسر بأحكام استثنائية، نهب الأرض والمياه، بناء جدار فصل عنصري بين السكان، بناء طرق للمستوطنين وهدم طرق للسكان المحليين... وأن يختزل حقوق إنسانه في اعتقال معارض سياسي في روسيا الاتحادية أو هونغ كونغ؟

لقد طرحت السؤال عند مطالبتي بطرد منظمة "أكري" الإسرائيلية من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، قبل 24 عاما، لأن رئيسها أصدر أحكاما تعسفية بحق أطفال الانتفاضة الأولى. اقترب مني محام كبير في فرنسا قائلا: *"هيثم أنت مشروع كامل الأوصاف لنيل جائزة نوبل، نضالك ضد الدكتاتوريات وفي مواجهة دكتاتورية بلدك*

[7] Ibid

محل احترام العالم، موقفك المناهض للعنف في منطقة تمارس الانتاج الواسع للعنف شرف لنا ولك، لماذا تضع نفسك في مواجهة مباشرة مع اللوبي الأقوى في أوساط حقوق الإنسان؟"

قلت له جملة ياسر عرفات يوما بالإنجليزية: My Dignity.

إن كانت مهمة المثقف والحقوقي كما طالبنا دائما، أن يفضح مختلف أشكال الاستعمار، وأن يناهض كل من يتحدث عن حرب "مقدسة" أو شعب متفوق، وأن يناضل ضد كل أشكال القتل الفيزيائي والمعنوي للبشر والانتهاكات المتزايدة للحقوق الإنسانية والكرامة الإنسانية، هل يمكن أن يقف على الحياد، أو يختار الصمت، حول كل ما يجري في هذه الأرض المقدسة ثلاث مرات؟

يخوض المدافعون عن حقوق الإنسان في أوربة اليوم، معركة ضارية في مواجهة يمين عنصري يرفض التفريق بين الإسلام والإيديولوجيات الإسلامية، التفريق بين المسلم بالولادة، والإسلامي المطالب بدولة إسلامية.. هل يمكن لمدافع عن دولة يهودية أن يكون جزءا من هذه المعركة ؟

منذ ولادة المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة، خضنا في معركة قيام محكمة جنائية دولية باعتبار "مستقبل حقوق الإنسان"، كما أوضحت في كتاب جماعي بهذا العنوان، هو في الانتقال من مجرد التوثيق والشجب إلى المحاسبة. كانت الإدارات الإسرائيلية المتعاقبة عدونا الأكبر في كل المعارك وعلى كل الجبهات... وبعد التقدم الذي حصل في تشريعات أوربية على صعيد الولاية أو الاختصاص الجنائي العالمي universal Jurisdiction كان التدخل الإسرائيلي سببا في فرملة هذا التقدم، في بلجيكا بعد ملاحقة آرييل شارون، وفي النرويج بعد ملاحقة المسؤولين عن العدوان على غزة. هل كان يخطر على بال ثلاثة أسماء كبيرة في القرن العشرين، متحدرة من عائلات يهودية، تجمعهم الثقافة والجنسية الألمانية وذاكرة "الهولوكوست". ومواقف، أقل ما يقال فيها أنها ليست معادية لدولة إسرائيل: حنا أرندت (1906-1975)، كارل جاسبرز

(1883–1969) وماكس هوركهايمر (1895–1973). عندما طالبوا بضرورة إدماج الجرائم ضد الإنسانية في التشريعات الوطنية وقيام محكمة جنائية دولية، أن "الدولة اليهودية" ستكون أشد الأعداء لكل البناء الفكري– القانوني الذي يدافعون عنه؟ [8]

في كل المعارك الكبرى التي خضناها طيلة أربعين عاما من أجل الحقوق الإنسانية، كان الوحش الإسرائيلي جاثما في وجهنا مخافة تسجيل مكسب، أو سابقة، يمكن للفلسطيني أن يطالب بها. حتى اتفاقية مناهضة التعذيب، الوحيدة التي ولدت في رحم المجتمع المدني العالمي ولم يكتب خبراء الدول مسودتها، كان الإسرائيلي يعطي الأمثلة على حالات الضرورة القصوى للتعذيب، وكان الإسرائيلي الوحيد، الذي وظّف طواقم طبية للالتفاف عليها[9].

في 19 تشرين الأول (أكتوبر) 2021 ، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارا بتصنيف ست مؤسسات حقوق إنسان ومجتمع مدني فلسطينية على أنها "منظمات إرهابية" بموجب "قانون مكافحة الإرهاب" الإسرائيلي لعام 2016 و"منظمات محظورة" بموجب أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ) لعام 1945. (مؤسسة الحق ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين واتحاد لجان المرأة العربية ومركز بيسان للبحوث والإنماء واتحاد لجان العمل الزراعي). ورغم حركة الاحتجاج الدولية على هذا القرار، تحتفل البشرية اليوم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وما زال هذا القرار ساريا.

---

[8] أنظر: هيثم مناع، العدالة أو البربرية، من أدولف آيخمان إلى صدام حسين، مرافعة من أجل العدالة الدولية، أوراب والأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس 2006، ص 23-35.

[9] أنظر للمثل لا للحصر: المحامي عصام يونس، جلادون في ثياب بيضاء، الموظفون الصحيون والتعذيب في السجون الإسرائيلية، في: هيثم مناع، سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي في القرن العشرين، 166–211. 1998، بالفرنسية:

Haytham Manna, Violences et torture dans le monde arabe, L'Harmattan, 2000, P. 163–199.

كيف يمكن للمجتمع الحقوقي، بل والبشري، هضم قرار من هذا النوع، بحق منظمات غير حكومية تدافع عن الحقوق الخمسة الأساسية، سياسية ومدنية واجتماعية واقتصادية وثقافية؟ **بل كيف يمكن أن يقبل فكرة أن المخابرات الإسرائيلية احتاجت إلى أربعين عاما لاكتشاف أن أول منظمة حقوقية عربية، كانت قدوة جيلنا في بناء منظمات حقوقية جديرة بالتسمية، قدمت للمفوضية السامية لحقوق الإنسان خيرة كوادرها، وانتخبت كبريات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أكثر من قيادي فيها، تصنف بالإرهابية؟**

كنت أرغب في أن أعرض لكم تاريخ هذه المنظمات النضالي، واختصارا للوقت أكتفي بوقائع كانت مركزية في ثقافتي ونضالي في عالم حقوق الإنسان.

في 1978، عام وصولي إلى باريس، شكلتُ "جمعية الدفاع عن المعتقلين السياسيين في الشرق الأوسط"، كانت حقوق الإنسان بالنسبة لجيلنا أقرب إلى قراءة منظمة العفو الدولية وقتئذ (الاعتقال التعسفي، الاختفاء القسري أو اللا إرادي، التعذيب وحكم الإعدام). في هذا الوقت شرقي المتوسط، قامت مجموعة من الحقوقيين والمحامين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتشكيل "**القانون من أجل الإنسان**"، منظمة غير حكومية تهدف إلى بلورة وتطوير مبدأ سيادة القانون والدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وتقديم المساعدات القانونية، وقد انتسبت المنظمة التي تعرف اليوم باسم "**الحق**" للجنة الحقوقيين الدولية ICJ وأصدرت، في 1980، دراسة قانونية في غاية الأهمية حول الضفة الغربية ودولة القانون[10] تتناول قراءة في النظام القضائي الأردني ثم الإسرائيلي في ظل الإحتلال ومن ثم قراءة قانونية في الإنتهاكات الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني في القوانين والقرارات العسكرية ومصادرة الأراضي وهدم البيوت والعقوبات الجماعية بحق الفلسطينيين واغتصاب الأرض والمياه والاعتداء على

[10] ICJ and Law in the Service of Man, Raja Shehadeh, The West Bank and the Rule of Law, International Commission of Justice, 1980.

الحريات الأكاديمية والتعليمية إلخ. وقد كانت هذه الدراسة بداية لنشاط واسع امتد لقطاع غزة وبلدان اللجوء الفلسطيني في عملية رصد وتوثيق للجرائم الإسرائيلية والمساعدة القضائية للضحايا عبر نخبة من المحامين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي 1985، تأسس "مركز غزة للحقوق والقانون" لنفس الغرض ولتغطية الانتهاكات في قطاع غزة. وبعد ذلك ازداد الإهتمام بمنظمات حقوق الإنسان ومراكز المساعدة القانونية لتتجاوز الخمسين مركزا وجمعية.

أربعة عقود زمنية مرت، شقت فيها الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان واحدة من أصعب تجارب الحركات الحقوقية في العالم، ووثقت، بحرفية صارت لنا مدرسة، لأهم الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني. وقد مارست سلطات الإحتلال كل وسائل الضغط والمضايقة الممكنة بحق المنظمات الحقوقية الأمر الذي لم يحل دون اشتداد عودها وتعميق خبرتها. كذلك خارج فلسطين وقفت مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل في وجه الفضاء الفلسطيني الحقوقي وسعت لمحاصرته بكل الوسائل. الأمر الذي لم يمنع المناضلات والمناضلين الفلسطينيين من إدخال تقليد التوثيق والرصد للجرائم الجسيمة الإسرائيلية في صلب عملهم ومباشرة الدعاوى القضائية أمام محاكم الإحتلال وخارج فلسطين بالإستناد إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويمكن القول، أن أهم تقارير لجنة حقوق الإنسان ومن بعدها مجلس حقوق الإنسان استندت في عملها على هذا الجهد التوثيقي لمنظمات لحقوق الإنسان تعمل في قطاع غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية في ظروف وصفها تقرير غولدستون بالصعبة جدا وخصها بتوصية متميزة[11].

[11] معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان، فقرة 111 وما بعدها في الموجز التنفيذي، تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وفي التقرير: "توصي البعثة بقيام السلطة الفلسطينية وسلطات غزة بمواصلة تمكين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، من العمل بحرية واستقلالية" (الاستنتاجات والتوصيات 1974/ج).

هل يمكن لمناضل حقوقي في العالم اليوم، أن يكتفي ببيان براءة ذمة، يعلن فيه عن تضامنه مع المدافعين عن الحقوق الإنسانية في فلسطين؟ هل تختصر مهمة المنظمات الدولية ببيان تنديد لا يختلف كثيرا عن ذاك الموقع من مئة من مشاهير ونجوم هوليود؟

بعد أن قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي ببناء **آخر نظام أبارتايد على سطح البسيطة،** لم يعد أمامها سوى أن تصنف محامي الدفاع عن الحقوق الفلسطينية الأساسية إرهابيا...

لم يعد بإمكان المدافعين عن حقوق الإنسان إبعاد البوصلة عن القضية الفلسطينية في أجندتهم، وأصبح من الضروري تجاوز الصيغ التقليدية والشمالية لمنظمات حقوق الإنسان، **وذلك عبر الربط بين حقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني،** وبين ما تم إقراره من مواثيق وما هو ضروري للحؤول دون توظيف لهذه الحقوق سلعة من سلع حقبتنا.. من هنا، ومنذ نهاية عدوان الرصاص المسكوب، عبرّنا عن ضرورة التشبيك وتعدد أشكال ووسائل وتعبيرات النضال من أجل محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، لأن غياب المحاسبة تأصيل وقبول معمم، للجرائم الجسيمة ضد الإنسان.

نحن اليوم، بأمس الحاجة لبناء استراتيجيات عمل دينامية قادرة على مواجهة حيتان السلطتين السياسية والاقتصادية في العالم المتمترسين في جبهة المعتدي الإسرائيلي. ومهما كانت موازين القوى قاسية، من واجبنا باستمرار استحضار عبارة صموئيل بيكيت: "**في هذا المكان، وفي هذه اللحظة، الإنسانية هي نحن، سواء أعجبنا أم لم يعجبنا ذلك؟**".

سأترك خلفي بصمات لن ينجح في مسحها أحد مهما كذّب وتجنّى

April 20, 2013

مع بداية الثورة السورية، برز د. هيثم مناع كقيادي سياسي متبنياً المشروع الثوري من بداياته، مبتعداً عن النضال الحقوقي لمصلحة العمل السياسي بصفته معارضاً من الخارج وقيادياً في تشكيل هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي في سوريا.

في مقالته "الحقيقة أكرم خلق ثوري" التي نشرت في السفير يُعرّف مناع نفسه "كمفكر ناقد ومناضل حقوقي يرفض منطق الغاية التي تبرر الواسطة"... ويضيف محقاً في المقال عينه "لا شك في أننا في منعطف وجودي لا في مرحلة عادية في حاضر ومستقبل سورية. مرحلة تتطلب قيادات كبيرة ومواقف كبيرة، مرحلة لا يبنى فيها الرصيد السياسي والشعبي على بيع الوهم أو تجارة الكذب والبؤس ."

لا يحتاج د.هيثم مناع تقديماً لقرّاء المندسة، فقد نشر الموقع العديد من المقالات التي تناولت شخصه وطروحه وأفكاره حتى علّق أحد المشاركين متذمراً: "... مناع ما إلو شعبية غير هون عالمندسة... يعني لا بالشارع ولا بدرعا (مسقط رأسه)... وحتى المحطات العالمية بطلت تجيبه لأنو صار عم بغرد خارج السرب..."

لا شك أن هذا التعليق فيه الكثير من الصحة، فبالمقارنة تصعب الإشارة إلى أي شخصية من شخصيات المعارضة السورية نافست تواجده هنا في الموقع. وحين كان يشكو مناع من محاصرته إعلامياً وتهميش هيئة التنسيق من قبل القنوات الفضائية الخليجية كان من الملاحظ إنشغال "المندسين"، كتّاباً مشاركين ومعلقين، على عرض

وتقديم معظم مداخلاته المتلفزة والمكتوبة، ونقاش آرائه وطروحاته والتعامل معها بجدية بالغة..

في الأشهر الستة الأولى من عمر الثورة أقرّ الجميع بتاريخه النضالي وبذلوا جهداً كبيراً لفهم الدور الذي يلعبه كممثل لهيئة التنسيق، كما تفسير مواقفه وتصريحاته، خاصة فيما يتعلق برفضه مؤتمر أنطالية ومؤتمر بروكسل ومؤتمر الإنقاذ في استانبول، إلى رفض تركيبة المجلس الوطني وسيطرة الاخوان المسلمين عليه، وانتقاداته المرّة لثوار من الداخل والتشكيك بوطنيتهم لطلبهم الحماية الدولية، وتصريحاته عن تلقيه عروضاً لإدخال سلاح إلى سوريا التي أثارت لغطاً شديداً لتقاطعها مع بروباغندا النظام آنذاك.

مع بداية عام 2012 بدت المشاركات منقسمة حول أسباب ودوافع الكثير من مواقفه وتصريحاته الإشكالية. انقسم الجميع حولها كما انقسمت الثورة بين العسكرة والسلمية، بلغ الأمر ذروته مع طرح مناع لمبادرة الهدنة: وقف العنف لانتقال ديمقراطي آمن في 2012/8/14، ظهر ذلك في مقالات ونقاشات غنية ومتميزة كماً ونوعاً وعنيفة أحياناً يمكن الرجوع إليها.

مع تشكل "الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة" في نوفمبر 2012، خفت حضور مناع في المندسة تدريجياً حتى قارب الانعدام، وقد سُجِّل امتناع القراء عن تسجيل أي موقف أو تعليق على آخر لقاء مسجّل نشر له في شهر شباط،2013.

هذا الحوار هو دعوى صادقة لقيادي سياسي في الحيّز العام ليتحدث لنا عن تاريخه الشخصي والسياسي، دوره اليوم كما يراه في حمل مشروع ثوري جذري وخطاب صادق، وعن نجاحه في إيصال الحقيقة بشكل فاعل ومؤثر لصالح الثورة، وعن رصيده السياسي والشعبي أكان مناضلاً حقوقياً، قيادياً كبيراً، أم ثائراً.

المندسة: ولدت لأبوين وعائلة منخرطة في الشأن العام. والدك المحامي يوسف العودات أصدرت محكمة أمن الدولة في بدء عهد حافظ الأسد حكما عليه بالإعدام ثم خفض للمؤبد وأمضى في السجن 16 عاما. وهو من البعثيين الأوائل. في عائلتك عشرات المعتقلين منهم حسن العودات الذي فقد بصره في السجن وأفرج عنه بعد عشر سنوات فيما يعرف بإفراج الموت. في عام 1976 كانت خسارتك الأليمة لزوجتك منى العساف بعد خمسة أيام من زواجكما، ومن ثم الملاحقة والتخفي سنتين في حلب بسبب نشاطك السياسي السري في رابطة العمل الشيوعي.. كيف انعكست كل هذه الأحداث المؤلمة والخبرات المبكرة على خياراتك الفكرية والمهنية فيما بعد، وأيها كان الأبعد أثراً في تكوين وعيك السياسي؟

– ولدت في حقبة تغييرات كبيرة تذوب فيها الطفولة حيث ألبسني أهلي العلم الجزائري لجمع التبرعات لجبهة التحرير الجزائرية وحررت مع صديقي عبد العزيز الخير في درعا مجلة "التعاون" وعمرنا ثماني سنوات، وحفظت القرآن الكريم بعد هزيمة 1967 وشاركت كطباخ شاب في أيلول الأسود في 1970 لأن تدريبي لم يكن كافيا للسلاح. قرأت الإسلاميين قبل الماركسيين ولكن تطرف بعض الإسلاميين وولعي بالرياضيات كانا وراء تأثري بالنظريات الأقرب للعقلانية الملموسة.

أسسنا حركة الإنسانيين العرب من شبيبة جامعية ثائرة وكلفت بنقد الماركسية فأعددت بحثا من سبعين صفحة نقدية وختمتها بالقول نقد الماركسية قضية ممكنة أما تجاوزها بطاقاتنا الفكرية الشابة فهي قضية صعبة.. منذ ذلك اليوم صرت مع الأساس من مجموعتنا حلقة ماركسية انضمت لهذه الظاهرة وأعطت ما يسمى اليوم "حزب العمل الشيوعي" ولكن أيضا، أسماء معروفة في منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وربيع دمشق وإعلان دمشق وهيئة التنسيق الوطنية والائتلاف.

رغم أنني كتبت في 1980 بأنني "غير قادر على الانتماء إلى حزب، وأعتبر نفسي في طلاق مع اللينينية بالثلاثة"، تابعت قراءة الماركسيين النقديين ومدرسة بودابست

ومدرسة فرانكفورت وتأثرت كثيرا بفكرة **السلطة المضادة** كعنصر تفتيت ومواجهة للجدار الأصم للدكتاتوريات العربية عموما والأنموذجين العراقي والسوري بشكل خاص.

المندسة: درست الطب البشري في جامعة دمشق وحصلت على دكتوراة في الأنتربولوجيا، وتخصصت في المعالجة النفسية الجسدية واضطرابات النوم واليقظة. ما الذي دفعك نحو ترك هذه المهنة؟

– بكل أمانة داخلية، كان من الصعب عليّ العمل في الطب بعد قرار طردي من الجامعة في السنة الأخيرة وبعد أن فقدت منى في المستشفى الذي تدربت فيه (المواساة). لكنني أثناء فترة التخفي اضطررت لعلاج أشخاص ملاحقين، وفي فرنسا بحثت عن عمل ليلي في الفنادق فلم أجد، فعدت للطب أبحث عن مناوبات ليلية أثناء دراستي. عندما وصلت فرنسا في 27 مايو 1978 كانت مصادر العمل غير الطبية والهندسية محصورة في الإعلام التابع بالضرورة لطرف حكومي. لذا أخذت القرار بالعودة للطب ومعادلة دراستي الطبية في جامعة ماري وبيير كوري ولكن بنفس الوقت دراسة الأنثروبولوجيا مع موريس غودلييه ومارك أوجيه وليفي ستروس. ثم أعددت أطروحتي مع مارك أوجيه وكان محورها الصراع بين المعرفة الحكمية والمعرفة الدينية في فترة النهضة المشرقية قبل ألف عام تقريبا. ولولا المناوبات الليلية في المشفى لكان من الصعب الجمع بين الدراسة والعمل والنضال.

استمريت في العمل الليلي 21 سنة سمحت لي بالقراءة والكتابة في الليل و**الاستقلال المادي الضروري لكل استقلال فكري وسياسي وحقوقي** والنضال في النهار. وتوقفت عن العمل الطبي في مطلع القرن لأعمل مديرا للبحوث الأمر الذي سمح لي بحرية السفر والقيام بمهمات ميدانية أكثر من ذي قبل، لعدم وجود التزام مهني ودوام رسمي يعيق ذلك. كونني عملت في مخبر للنوم فقد حصلت على الدبلوم الخاص بمجال اختصاصي ثم درّست مادة النوم لعام في جامعة بوبيني لكن التعليم الجامعي لا يناسبني ويحتاج لوقت لا أملكه، لهذا أعتذرت عنه.

المندسة: نشأت في ظل عائلة تعرضت لتعسف النظام الشمولي، وجو عام سياسي قمعي عايشته كشاب من خلال معرفتك للإبادة الجماعية التي حدثت في حماه، وملاحقتك وسجن رفاقك في رابطة ثم حزب العمل الشيوعي. نلاحظ اليوم قناعتك بأهمية الحفاظ على الحياة، وأن طريق النجاة دوماً يكون بالهروب إلى فضاء وحيز آخر مكاني أو فكري أو معرفي.

لأي درجة تعتبر خياراتك رهينة تجربتك الشخصية؟

– الإنسان هو ابن الإنسان المعاش مهما تجردت أطروحاته عن هذه الواقعة. التجريد يصبح، ليس ترفا فكريا، بل عملية تزوير في وضح النهار لحقيقة الشخصية المختبئة وراء من نرى. لهذا درست المعالجات النفسية ما بعد الفرويدية ونال الجانب النفسي مكانة في تعاملي مع الأشخاص. قلت يوما لأكاديمي سوري صعد كثيرا في معمعان الثورة لا تكذب فزادت كراهيته لي. لكن أكره الكذب وخاصة على النفس. يوم أفرج عن فاتح جاموس وأصلان عبد الكريم احتفلنا في باريس وكنا مجموعة صغيرة من الأصدقاء، قلت للجالسين: في 1977 جلسنا الثلاثة مع أحمد جمول ووضعنا المنطلقات النظرية لرابطة العمل الشيوعي في بيروت، اليوم لدي أكثر من سبعة آلاف صفحة كتبتها إضافة للنضال الحقوقي الميداني في حين لم يسمح السجن لصديقين يمتلكان نفس المواهب الكتابية والفكرية بأن ينتجا أكثر من أربعمائة صفحة.

أنا لا أهرب وأطالب كل سوري قادر على العودة بفعل ذلك. ولولا أن رصاصة موتي تنتظرني لكنت في سورية. هل تظنون أن من السهل أن يعيش المرء ثورة براغ والانتقال في أمريكا اللاتينية والربيع التونسي والمصري ويُحرم من المشاركة المباشرة في الحركة الاجتماعية الأبرز في تاريخ بلده؟؟

السياسة تنسي من ينتقدني أنني كائن من لحم ودم ومشاعر وأنني لم أقتل يوما ولم أناصر جريمة قتل. وأنني مع محمود شريف البسيوني ومنى رشماوي وفاتح عزام من

العرب القلائل الذين تحدثوا في المحكمة الجنائية الدولية قبل أكثر من عشرين عاما. لقد رأيت الموت العبثي في بيشاور وكشمير ومنطقة البحيرات الإفريقية ويوغسلافيا السابقة والعراق وغزة ودارفور والجزائر في بعثات تحقيق ميدانية وأعرف كيف تمت تسوية الأمور بعدها وكيف كان الموت مجانيا في معظم الأوضاع البشرية العنيفة في بلدان الجنوب خاصة. لم أتربى في مدرسة غاندي، لكن العنف الداخلي في أي بلد من بلدان الجنوب يعني على الأقل ثلاثة عقود زمنية من التأخر عن ركب المدنية والتنمية والديمقراطية وليس هناك مثل واحد يناقض هذه الواقعة. وعندما نجد في نهاية النفق وفي عدة تجارب معاشة مجرم حربٍ وزيرا للمعاقين وتاجر أسلحة زعيما لطائفة يقف المرء ويقول: أمن أجل هذا كان ما كان من تمزيق وتدمير وقتل؟ من هنا دفاعنا، منصف المرزوقي وأنا عن أطروحة المقاومة المدنية لإسقاط الدكتاتوريات.

المندسة: لفت نظرنا في سيرتك الذاتية تفصيل يبدو هاما جداً اليوم: "تطوع لمساعدة العمل الفدائي الفلسطيني أثناء أيلول الأسود وقد كلف بالعمل في المطابخ في إربد لقلة خبرته العسكرية،" هل نفهم أن المقاومة السلمية مفهوم تطور لديك لاحقاً، وكيف؟

– بالتأكيد المقاومة المدنية مفهوم متأخر عندي وعمره أقل من 15 عاما. وهو نتيجة متابعات واستنتاجات ميدانية وعيانية. وقد سمحت فترة نفي منصف المرزوقي إلى باريس بتطوير المفهوم بشكل مشترك وفي كتابات لي وله منذ 1996.

المندسة: "انتفاضة العامية الفلاحية" 1975. أول كتاب مرجعي هام لك تناولت فيه ثورة العامة في حوران كنموذج مهم حين قام الفلاحون في نهاية القرن التاسع عشر بالإستيلاء على أراضي الإقطاعيين وكبار العائلات وطردهم منها وتقسيم الأرض فيما بينهم. هل تجد في تلك الانتفاضة أي تشابه مع حاضر الثورة السورية من حيث طبيعة الصراع، أو دروس مفيدة وجديرة بالتأمل لتحقيق انتصارها؟

– انتفاضة العامية عرفتني على مجدل الشور، أي مجلس الشورى الذي انتخبه الفلاحون في جبل العرب في 1886 وأعطتني الثقة بأن الديمقراطية ليست وجبة غربية جاهزة تصل ساخنة بفضل وسائل النقل والاتصال الحديثة وإنما أحد أهم تعبيرات فكرة عميقة في الداخل الإنساني اسمها الحرية.

المندسة: هل مازلت مؤمنا بالمبادئ الماركسية وبالفكر الشيوعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية و الحياتية في العالم؟

– كما قلت قبل ثلاثة عقود: "نحن بحاجة إلى مفكرين كبار مثل ماركس وهيجل وابن رشد وابن خلدون وغرامشي ولكن لا يمكن للبشرية أن تتوقف عند أي مفكر ونهر الحياة مازال يرفض العقم والجمود". بالتأكيد العدالة الاجتماعية قضية مركزية أجد في "العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" برنامجا يستجيب لهذه الحقوق في مرحلتنا التاريخية اليوم. ولا شك بأن ثمة ظلم ماحق بالفكر الاشتراكي للتماهي الذي حدث بين هذا الفكر والتجارب المعاشة.

في 1977 ترجمت للعربية القصة التالية من مجلة أمبريكور من رسالة منشق روسي يعالج في مشفى للأمراض النفسية: "**وأنا في بهو المستشفى وجدت صحيفة كورية بالإنجليزية على غلافها كيم إيل سونغ يصطاد وقد وضعت أسفل الصورة العبارة التالية: "الزعيم الخالد كيم إيل سونغ ليس فقط يصطاد وإنما أيضا يفكر وهو يصطاد بشعبه". أضاف صاحبنا المعتبر مريضا نفسيا: يا للوضاعة، هذه أيضا تسمي نفسها شيوعية.**". في فترة الالتزام الاشتراكي ولحسن الحظ كنا نحمل فكرا نقديا.

المندسة: إلى أي حد يمكن القول أن رفضك القاطع اليوم لأي شكل من أشكال المساعدة والحماية الدولية للسوريين يعود في جذوره لاصطدام مع الفكر اليساري وإلى تخوف ماركسي عميق تجاه الغرب الرأسمالي وأمريكا؟

– في العالم مدرستان، واحدة مع التدخل وأخرى ضدها. لقد شرحت وجهة نظري في كتاب "الولايات المتحدة وحقوق الإنسان" حيث بينت أن التدخل لوجه الله موجود في الكنائس والمساجد والصوامع وحسب. وذلك من وجهة نظر الحركة الأممية لحقوق الإنسان لا من وجهة نظر ماركسية أو ليبرالية.

أنا أعرف كيف سعى صاحب الكوريدور الإنساني برنار كوشنر لحماية جماعات من الأوتو الموالية لفرنسا في رواندا وليس حماية الشعب الرواندي، لذا كتبت قبل أن يطلب غليون كوريدورا من آلان جوبيه (وزير الخارجية الفرنسي السابق) مقالة في القدس العربي عن هذه السذاجة الشعبوية التي تظن الكوريدور فكرة إنسانية جميلة.

المندسة: لمْ تشهّر بالتدخل الايراني الروسي في سوريا والذي لم يعد يحتاج لدليل، ولمْ تظهر العداء لهذا التدخل بقدر ما تتهم الغرب وبعض العرب بالتدخل مراراً و تكراراً. برأيك، هل هناك تدخل مشروع وتدخل غير مشروع في سوريا؟

– أولا وجهة نظري في العلاقات الدولية بسيطة وتقوم على مبدأ التواصل مع كل الدول ما عدا الإسرائيلي المحتل لأرضنا. نتصل بالناس ونعرفهم على قضيتنا فإما أن نكسبهم وعندها غالبا ما ينضمون لجوقة أصدقاء الشعب السوري والمجلس والائتلاف ولا يشكرنا أحد على ذلك، أو أن نحيدهم ونبقى على تواصل يسمح لنا بكسبهم على المبدأ اللاتيني "ad hoc" أي في موضوع وزمان محددين. أو أن ننقل لهم صورة صحيحة عن الوضع السوري قد تساهم في تغيير أو تعديل مواقفهم.

للأسف ألتقي المسئولين الأمريكيين أضعاف اجتماعي بأي طرف إيراني ولا يتوقف أحد عند ذلك. قبل أن يتحدث السيد رياض حجاب عن وصول شحنات سلاح روسية اعترضت على ذلك في اجتماع مباشر مع الخارجية الروسية وشجبت ذلك في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. لكن معارضة "الربع ساعة الأخيرة" تحب العبارات القارصة لهيثم مناع لتصوره عميلا محترفا لروسيا وإيران. بل أن أحد الخزمتشية

يتحدث عن صداقة لي مع مسئول إيراني جرى اغتياله مؤخرا... هل هناك وضاعة فوق هذه الوضاعة.

أنا أرفض الكذب، كنت مع مواطن يطلب اللجوء السياسي أساعده في الترجمة فقال دخل بيتنا جنود صامتون لا يتكلمون ثم تحدث أحدهما للآخر بالفارسية فعرفنا أنهم إيرانيون. قلت له لحظة هل تعرف الفارسية؟ قال لا قلت كيف عرفت أنها فارسية وليس هندية مثلا قال: "من وجوههم واضحة". قلت له يعني ما كان في حاجة تسمع كلامهم، قال دكتور لا تعقدها قالوا لي الشباب في اسطنبول قبل السفر لأخذ اللجوء السياسي لازم تلعن أبو الإيرانيين".

لن أكذب على الناس وأنا من قال بأن المساعدة الاقتصادية للنظام الإيرانية أهم بمليون مرة من الخبرات العسكرية التي يبادلها معه، مع كل الاحترام لمخابرات إيران وتركيا وقطر لو كانوا كافين لما غامر الأمريكي والبريطاني والفرنسي بإرسال عناصر غربية مباشرة؟ **هناك من يسعى لتحويل الحرب في سورية إلى حرب على سورية بين هلال شيعي ومحور سني،** ويتعيش من المزاودة في قضية حزب الله الذي صار بقدرة قادر حزب اللات. صديقنا أنور عبد الله فكك الأنموذج الإيراني في دراسة علمية لا في هلوسات مدفوعة الثمن... للأسف ثمن هذه المزاودة ملايين الدولارات الخليجية، لكنها ستدمر المنطقة والوجود المدني. **لهذا مهما انتقدت إيران لن يرى أحد انتقاداتي الجدية والموثقة لأن الخطاب السائد والرائج في سوق التقرش السياسي يقوم على شيطنة الشيعي والصفوي والنصيري والنصراني.** أي مطلوب أن يبالغ ويكذب ويزاود وهذا الشحن المذهبي ليس فقط مرفوض بل موضوع ازدراء عندي. لم أناضل لكرامة البشر ثم أتحول لسياسي حسب الطلب لإرضاء شيخ أو أمير بل أبشع من ذلك لكسب رضا تكفيريين؟؟

المندسة: تتعاملون مع روسيا كجزء من الحل رغم تزويدها النظام علناً بالسلاح والدعم السياسي اللامحدود. هل السياسة يجب أن تطغى على المبادئ الانسانية هنا؟ كيف

تقبل كرجل يدافع عن حقوق الانسان بروسيا كركن اساسي في الحل السوري، وهي أجرمت وتجرم انسانياً بحقنا كشعب وبلد؟

– روسيا جزء من المشكل ومن الحل بآن. أولا لأنها تدعم النظام السوري، وثانيا لأن هذا بحد ذاته يشكل سببا في جعلها معبر اضطراري لسقوط الدكتاتورية. لقد تغير الموقف الروسي كثيرا بين الحديث عن مؤامرة كونية لإعادة انتاج المثل الليبي كما سمعت أول مرة في جنيف إلى الحديث عن مطالب ديمقراطية مشروعة لشعب مع الخوف من متطرفيه والمتدخلين في شأنه. المشكلة الحقيقية أن السلطة السورية ليست تحت السيطرة الروسية بل وحتى الإيرانية، وخير مثل على ذلك مطالباتها الملحة لإطلاق سراح عبد العزيز الخير وإياس عياش وماهر الطحان ورفض السلطات السورية الاستجابة حتى اليوم.

المندسة: في خطابه الأخير، قال بشار الاسد "هذه ليست ثورة"، وحجته في ذلك أن الثورة لها قائد او مفكر ينظر لها و يقودها، و هذا ما لا يوجد في الحالة السورية

إنها حقيقة فعلاً، ولكن برأيك من السبب في وجود هذا الشرخ بين الشارع وبينكم كمفكرين ومثقفين معارضين؟

– أولا فكرة أنها ليست ثورة يتقاسمها مثقفون في السلطة والمعارضة. ثانيا لا يوجد منظّر للثورة المسلحة بالتأكيد لأن كل الكتّاب والجامعيين المؤيدين للجماعات المسلحة المختلفة يؤكدون على رد فعليتها ودفاعها عن قتل الأطفال واغتصاب الحرائر. هذا ليس بتنظير بل شعبوية تعبوية بدائية.

أما بالنسبة للمقاومة المدنية والثورة الديمقراطية السلمية فيوجد منظرين لها قبل أن يقرر موت باسل الأسد المفاجئ زج بشار في العمل السياسي.

المندسة: لعب النظام على تخويف جميع السوريين من بعضهم: من اليسار العلماني والإخوان المسلمين سواء، تاريخك يشهد بعلاقة مميزة مع الاسلاميين، فقد كنت محامي الحركة الإسلامية السياسية في حركة حقوق الإنسان وأول من وقع وثيقة مع الإسلاميين في سوريا بعد مجزرة حماة. لكن يلاحظ البعض أنك وحين عدت إلى الحيز السياسي اليوم ظهرت عندك هواجس الخوف من الآخر في معاداتك لتنظيم الاخوان المسلمين خاصة والإسلاميين عامة، كيف تفسر ذلك؟

– بقيت علاقاتي جيدة بالإخوان حتى اجتماع البيانوني بالغادري ثم قيام جبهة الخلاص مع خدام. هنا شعرت بأن القيادة الإخوانية مستعدة لكل شيء وقادرة على فعل كل شيء. صار تعاملي معهم يقوم على سابق معرفة بأنهم **حزب شره للسلطة ومستعد للتحالف مع الشيطان من أجلها**. لهذا معركتهم معي غير أخلاقية وبكل الوسائل المباشرة وغير المباشرة. ولا شك بأن دورهم كبير في تشويه صورة مناع "عميل روسيا وإيران" كونهم يمسكون بمفاتيح مفصلية في الجزيرة والفضائيات والأنترنت. أرجو أن يقرأ حديثي عن الإخوان بالمعنى الواسع لا بالمعنى التنظيمي الضيق.

المندسة: بعد سنتين يجد الشعب السوري الثائر نفسه وحيداً امام صمت دوليّ متعمد، وانقسام معارضته وتشرذم رموزها السياسية، فينادي يالله مالنا غيرك يالله، ويعود ليستلهم التماسك والصبر والأمل من موروثه وعقيدته ودينه، فيتهم تارةً بالتطرف وتارةً بأسلمة الثورة. لمَ هذا التخوّف؟ اذا استطاع هذا الشعب الثائر اسقاط نظام الاسد المتجذر والمستبد، أليس بقادر على أن يثور مجدداً لإسقاط أية دكتاتورية لاحقةً إسلامية كانت أم بأي شكل آخر؟

– في كتابه طبائع الاستبداد يختصر عبد الرحمن الكواكبي الجواب على هذا السؤال بالقول "الاستبداد لا يقاوم بالشدة ... ويجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به" ؟

بكلمة موجزة يوجد مؤامرة ولكن ليس على السلطة الدكتاتورية بل على الحركة الشعبية المناهضة لها، مؤامرة ترفض أن تكون سورية أنموذجا للديمقراطية كما كانت مهد انطلاقة النهضة. لقد صنعت شعارات التطرف بأموال خليجية تبث الحقد الطائفي وتقول للناس "الدم السني واحد" وغير ذلك من مشوهات للثقافة والإنسان.

لقد قلت منذ رمضان الثورة الأول يوم استشرست الجزيرة والعربية في أسلمة الخطاب المدني: **إذا تسلحت وتأسلمت فقد نجحت عملية اغتيال الثورة.** تأسلمت ليس بالمعنى الإيماني النبيل وإنما التكفيري والظلامي الحاقد الذي يجعل من الدين جدارا فاصلا مع الآخر عوضا عن أن يكون وسيلة ارتباط سامية بين الإنسان وأخيه الإنسان.

نحن نرفض توظيف الدين في استراتيجيات السلطة والمال القذر لأن في هذا أكبر عملية اعتداء على الأديان. وقد دفع عدد من الإسلاميين السوريين بهذا الخطاب نحو التطرف الأعمى بداعي التعبئة الجماهيرية. ينسى الظلاميون أن أول علاقة للدين بالتشريع أكدت على الوصية الأساس: لا تقتل، وليس في الوصايا والسير ما ينبئنا بأن "الخطف وسيلة ناجعة ومجربة" كما قال أحدهم.

لقد ناضلت للاعتراف بالحركات الدينية الطابع في الدستور والقانون، ولكن استغلال الوجع البشري لتعزيز المشاعر العدائية على أساس اختلاف المعتقد جريمة بحق الدين والإنسان.

المندسة: طالما حذّر هيثم مناع من ضرورة التنبّه للتمدد الاسلامي وأنه قد يسرق الثورة التي قامت لإنشاء دولة مدنية لجميع السوريين، ومن ثمّ يخرج ميشيل كيلو ويدحض هذا الخوف ويقول أن كل ما يشاع حول تطرف الاسلاميين مبالغ فيه، وفيه تشويه للحقائق، وأنه قد جلس معهم وتعرف عليهم ولمس فيهم أنهم وطنيّون معتدلون هدفهم اسقاط النظام فقط، كيف نفهم خشيتك واطمئنانه، ولمَ هذا التقييم المختلف بينكما؟ أين يقف الشعب السوري بينك وبين ميشيل كيلو؟

– لا أريد أن تطرح المسائل بهذا الشكل. هناك نقاط خلاف مهمة بين مواقف ميشيل ومواقفي والحقيقة نحن لم نلتق منذ بيان روما الذي أكد على أن القتال ليس الحل. لقد شاركت عشرات الشخصيات الديمقراطية مشروعا أسميناه ولادة القطب الديمقراطي المدني وقد رفض المشاركة ثم بنى فكرة موازية بحذف كلمة المدني. هذا حقه فلا يمكن لأي ديمقراطي أن يؤمم المفاهيم والمشاريع. في اليوم الثاني لوفاة حافظ الأسد نشرت مقالة بعنوان "الاختيار الديمقراطي في سورية" وبعدها بسنوات صدر كتاب بهذا العنوان لكاتب سوري فلم أحتج بل شعرت بالسعادة لوجود من يقاسمني الفكرة.

ولدت إنسانا وسأموت إنسانا بدون أية صبغة أخرى، ولن أسمح للظروف مهما قست أن تعيدني إلى حظيرة الانتماءات العضوية. وأعتقد أن كل من يحاول تصوير ظاهرة التكفيريين الأجانب على أنها رد فعل على وحشية النظام من شبيبة نقية طاهرة وأن أمراء الحرب التكفيريين سيقبلون بوسام تكريم ويغادرون البلاد يوم سقوط الأسد ينسى أن هذه الظاهرة ليست سورية بل دولية وهي لم تدخل بلدا إلا وكانت سببا في قتل وخراب ودمار. في البوسنة قررت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي القضاء عليها بشكل لا إنساني وبحرمان حتى من تزوج من بوسنية من الجنسية بعد أن نالها. في بلدان الجنوب سيتكرر أمام ناظرنا مشاهد أقرب للمثل الطالباني والصومالي واليمني والعراقي.

أنا أقول لأبناء بلدي: "برنامج فليأت الشيطان" هو أسوأ برنامج سياسي لمعارضة في العالم.

المندسة: حتى لو وجد تقصير للمعارضة في مجال السلم الأهلي السوري، لكن الشعب الثائر وحتى الذين حملوا منه السلاح أبدوا رغبتهم في الحفاظ على اللحمة الوطنية ومناهضة أي فعل طائفي وهم يعملون فعلا على ذلك، ولا يمكن إنكار وجود بعض التصرفات التي إن لم نقل فردية، فهي في المقابل ليست نهجاً معمماً، فلمَ هذا الالحاح

الدولي على نبذ الطائفية وضمان حقوق الاقليات؟ أوليست الأكثرية الآن مَن مِن حقها طلب الضمانات وهيَ الأكثر تضرراً وابادة؟

– أية أغلبية عددية في أي مجتمع تعطيها الديمقراطية القدرة على فرض الضمانات التي تريد لنفسها ولغيرها. من هنا، وفي كل تجارب البشر تحصل الأقليات على حقوقها عندما تكون الأغلبية قوة جاذبة للكل الاجتماعي وليس فقط لخاصياتها.

من يتحدث اليوم باسم السنة والدفاع عن السنة قوى طاردة ومهددة للآخر بما في ذلك العلماني والمعتدل من الأغلبية العددية. لهذا نجد مخاوف حقيقية أولا محلية وبعد ذلك دولية.

المندسة: إذا انتقلنا إلى عملك ونشاطك في الحقل الانساني، فأول ما نلحظه حين كنت طالب طب أنك قمت بحملات صحية مع أطباء شباب في القرى السورية لمعالجة الفلاحين، بصراحة، هل كان الدافع لهذا النشاط حينها سياسياً أم إنسانياً؟

– الحقيقة لم تكن قد نمت عندي بعد بعمق مسألة النضال المدني وتداخل وقتها السياسي بالإنساني.

المندسة: لا بد أنك ومن خلال عملك في منظمات حقوق الانسان قد زرت بلدان كثيرة كانت مسرح صراعات دموية مريرة، هل ترى تشابهاً بينها وبين النظام في ممارسة العنف، أم أن هناك خاصية ما تميز عنف النظام الأسدي؟

– المشكلة أن هذه الزيارات ولجان التحقيق تركت عندي منطقا مرجعيا متعددا يجعلني أتحدث بشكل أكثر عقلانية مع احتفاظي بحصتي من النسبية والحذر في الكلمات. لذا لا أقول مثلا النظام الأسوأ في العالم أو في تاريخ البشرية. لكن كما يقول الصديق محمد حافظ يعقوب الجريمة هي الجريمة والقتل هو القتل وليس هناك جريمة ضد الإنسانية أقل أو أكثر وحشية من غيرها.

المندسة: سبق أن وصّفت في أكثر من مناسبة أن ما قام به النظام الشمولي في سوريا، وفي حماة بالذات، بالإبادة السياسية. ما السبب إذا في قصور منظمات حقوق الانسان وعدم نجاحها في إحالة ملف رفعت الاسد إلى محكمة الجنايات الدولية؟ هل كنت تعمل على هذا الملف في أي وقت من الأوقات؟

– لقد حاولنا ملاحقة رفعت الأسد قانونيا وتبين لنا أنه يستفيد من نقطتي ضعف في القوانين الأوربية، **الأولى** أنه حتى سنة 2000 الجريمة ضد الإنسانية التي وقعت خارج الأراضي الأوربية يصعب المحاسبة عليها في أوربة وتزول بالتقادم بعكس الجرائم الواقعة في أوربة. طبعا السبب في ذلك عدم التعرض القانوني للجرائم التي ارتكبها المستعمرون في المستعمرات. **الثاني** هو أن المحكمة الجنائية الدولية ليس لديها الصلاحية لمناقشة أي جرم وقع قبل ولادتها الفعلية في 2002. ومع ذلك نجح نزار نيوف في تثبيت حكم قضائي في باريس بارتكاب رفعت الأسد لجرائم ضد الإنسانية وكنت شاهدا في الدعوى.

المندسة: هل تعملون، في منظمات حقوق الانسان والإغاثة الدولية، على تطوير طرق وآليات عمل مجدية للتصدي للتحديات التي فرضها واقع النظام الدموي حين يمنع سيارات الاسعاف من نقل الجرحى، ويستخدم المستشفيات كمعاقل تعذيب، ويغتال الاطباء والمسعفين، ويجعل مهمة الهلال الاحمر والصليب الأحمر مستحيلة؟

– هذا السؤال هو الأكثر إيلاما. ليست المشكلة فقط في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المذكورة، بل هي مشكلة شاملة للوجود السوري: يوجد اليوم ستة ملايين سوري في فضاء الأوضاع اللا إنسانية. أكثر من ربع مليون إعاقة دائمة، 400 ألف جريح، أكثر من 4 ملايين نازح ولاجئ. هؤلاء بحاجة إلى خمسين ضعف لكل ما سمعنا من مساعدات من عنتر بن حامد إلى غرب بن جاحد. الذين يتبارون بإرسال المال للسلاح. لو كان لديهم ذرة إنسانية لفكروا بأن العنف يصعد العنف والموت يراكم الموت.

المندسة: أمام العنف الممنهج في سوريا والذي لا يوفر طفلاً ولا رضيعاً، امرأة أو رجلاً كهلاً، ويمتهن الجميع اليوم في أقبية نظام الاسد، ألا يبدو من الترف استعمال لغة التنديد الجاهزة ولغة الاستنكار المكرورة في الحديث عن حقوق الانسان/ الطفل/ المرأة؟ وما معنى التحذير من استخدام الاطفال في النزاع المسلح، حين تعجز المنظمات الإنسانية والإغاثية عن التواجد الفاعل حيث يجب أن تكون؟

– **تقول التجربة المعاشة في كل بلدان العالم أن أي تطبيع مع الجريمة يشكل انتشارا أفقيا لها** لذا لا يمكن استعمال كلمة ترف بحق جرائم ومأساة بحق جرائم أخرى.

المندسة: د. هيثم، حدثنا عن ما قدمته أنت من أجل الإغاثة في سوريا. ماذا قدمت للاجئين السوريين في المخيمات؟ ماذا قدمت لإغاثة المنكوبين في الداخل؟ ماذا قدمت فعليا من أجل حماية حقوق الانسان المنتهكة اليوم في سوريا؟

– هذا الموضوع بدأناه منذ تشكيل اللجنة الطبية السورية في 16 أيار 2011 وهو ليس للمباهاة لأن كل ما يقدمه المرء أقل بكثير من الواجب والمطلوب. في آخر النهار ضميري مرتاح لأنني لم أعد أملك سوى قوة عملي الذهنية ومرتب آخر الشهر.

المندسة: عوّدنا د. هيثم مناع أن يكون دائما سباقا في طروحاته ومبادراته. يسأل جلّ الثوار في الداخل اليوم عن معارضتهم ولماذا لا تدخل مناطقهم وتكون معهم يد بيد، تساعدهم وترشدهم، تقف معهم ومع أهلهم في محنتهم بدلا من الخروج على الفضائيات وعقد المؤتمرات في الفنادق.

هل يمكن أن نراك يوما وقد انتقلت للداخل السوري رغم المخاطر لتكون إلى جانب معاناة الانسان ونضاله كما فعلت مرارا في الكثير من الأزمات الانسانية؟

– حتى أكون واقعيا أنا غائب عن سورية منذ 35 سنة زرتها مؤخرا أقل مما مجموعه 35 يوما. من هنا زيارتي ستكون استعراضية وتحت الحماية المشددة كما يفعل البعض وهذا ما لا أحبه.

لقد جرت عملية تشويه لمواقفي وتم تقديمي كمقرب من السلطة بل جرى تزوير وثائق تتحدث عن زيارتي للقصر الجمهوري مع الصديق عارف دليلة وأخرى عن وجودي في مطار دمشق عدة مرات مع أنني لم أزر سورية منذ تموز 2010. عندما يقرأ شاب كل هذا التزوير والكذب (أحيانا من أستاذ سابق في كلية الشريعة) هل يحق لي محاسبة هذا الشاب المضلل على وضعه رصاصة في رأسي؟

المندسة: كيف تقيّم تجربتك في العمل في مجال حقوق الانسان؟ وهل فعلا تركته اليوم من أجل العمل السياسي؟

– تحتاج تجربتي في حقوق الإنسان لحوار خاص عندما تتحسن الأوضاع. لم أترك حقوق الإنسان بل حملتها للنضال السياسي وعندما أفشل في الجمع بينهما سأختار النضال الحقوقي.

المندسة: منذ البداية دعوتم لنبذ العنف والحوار، ولو أنّ طرحكم قد جاء بصيغ مختلفة، لكن جميعها تصب في فكرة الحوار. وربما من أجل تجميله وضعتم شرطاً له، كأن يكون مع من لم تتطلخ أيديهم بالدماء.

هل هناك في النظام اليوم أحد يستطيع لجم الآلة العسكرية الفتاكة وتقديم فائدة للحل عموماً، ولم تتلطخ يديه بالدماء بعد؟ الشعب مل من ذلك التوصيف، هل لديكم أسماء محددة ليكون الطرح اكثر استيعاباً و تفهماً؟

– في 29 كانون الثاني 2013 أكدنا في بيان جنيف للمؤتمر السوري الدولي (من أجل سورية ديمقراطية ودولة مدنية) على الحل السياسي وفقا لإعلان جنيف. بعد يوم تسلمنا

هدية سماوية بتقديم الشيخ معاذ الخطيب لاقتراحه في الإتجاه نفسه. كان تصريحه بمثابة بزة واقية من رصاص المعارضة الفضائية والافتراضية.

أنا أعتقد بأن النظام لن يرسل الجناح الدموي للمفاوضات بل سيضعه في الغرفة الخلفية وكذلك المعارضة لن تكون من الغباء لتفعل الأمر نفسه. ولكن مراكز القوة عند الطرفين هي من سيقرر المسار.

المندسة: اليوم تنظرون إلى من يدعون للحوار على أنهم متأخرين، ولو استمعوا لكم من البداية لوفّروا الدماء. لماذا تحمّلون المعارضة والثورة المشاركة في المسؤولية ألا يعتبر ذلك جلداً للذات وللثورة وانتم تعلمون أنّ النظام لم يكن يوماً جاداً في الحوار؟ ومن جهة أخرى، هل تعتبر دعوة الوزير المعلم مؤخراً للحوار حتى مع من حمل السلاح دعوة فارغة غايتها كسب الوقت؟ أم إنها نتيجة ضغط دوليّ جاد؟ أم هو مخرج للنظام بعد احساسه بضغط الثوار عليه؟

– لن أتوقف كثيرا عند التصريحات لأن النظام عودنا على خطاب العلاقات العامة غير الملزم. حتى عندما يصدر مراسيم هو لا يحترمها (كم عفو رئاسي صدر في عامين؟ ولماذا ما زال عدد المعتقلين يفوق عددهم في عام 1982). لكن القتال من أجل القتال غير موجود إلا في فكر التكفير الجهادي. في آخر اليوم سيكون هناك مفاوضات. ولن يتمكن النظام من التهرب منها إلا إذا فشلت المعارضة في إعادة الإعتبار للحل السياسي وفشل العقلاء في تحجيم أنصار الحل الأمني العسكري. كم سيكون خطيرا لو ارتفعت رايات التطرف والتشدد.

المندسة: معاذ الخطيب، وكأي ثائر سوري غير سياسيّ، يبذل ما بوسعه لنصر الثورة، ولا يعيبه في ذلك عمره السياسي الصغير وهو لم ينكر ذلك أصلاً. انتقدته أنت نقداً لاذعاً ساخراً على أنه رجل دين وعليه أن يتكلم بأمور الدين فقط، ومن ثمّ عدت واشدت به وبجرأته وبمبادرته الأخيرة، ما سبب انقلاب تقييمك له كلياً بتلك السرعة؟

– لم أدن الشخص ولم أمدح الشخص. لقد كنت من المعجبين بمحاضرة له اعتبر التفاوض فيها واجبا سياسيا وشرعيا، فإذا به يكرر عدة مرات متتالية "لا تفاوض ولا حوار"، هنا خاطبته بالقول إذا كنت ضد التفاوض والحوار فقد استأصلت ثلاث أرباع العمل السياسي وبالتالي عدت لصورتك العامة كإمام مسجد. عندما غيّر هذا الموقف وعاد لمحاضرته الجريئة حييت فيه ذلك.

المندسة: بعد أن أصبح الجيش الحر أمراً واقعاً، بل عاملاً مؤثراً على الارض وفي الحلول المستقبلية، سياسية كانت أم غيرها. لماذا لمْ نشهد أي تقرّب منكم اتجاهه وهو ركن اساسي في الحراك الدائر؟ ألا يعتبر الاستمرار بمهاجمته واظهار العداء لنهجه إنفصالاً منكم عن الواقع؟ ثمّ ما ذنب ثوار سوريا في اللعبة الدولية التي سمحت، عن طريق تركيا، بإدخال جهاديين عرب وأجانب ينشرون التطرف والفكر الجهادي ويحاولون تغيير صبغة الثورة السورية؟

– بالنسبة لجان بول سارتر أنا إنسان إذن أنا مسئول. لقد تعاملنا مع من ينطلق عليهم تعبير مقاتل وحر بدون عقد أو تعصب مبالغ بسلميته. ولكنني رفضت التعامل مع أي فصيل مرتزق وخاضع لأوامر دول أخرى.

كانت علاقتي بهرموش جيدة لأنه يعتز بموقفه ويحرص على استقلاليته. وأتواصل مع عدد من الضباط يفوق تصور السائل عن الموضوع. لكن هناك فرق بين ضابط يطلب دراسة مبسطة عن القانون الدولي الإنساني ليشرح لمقاتليه كيف يحترمون قوانين الحرب ويرفضون تكرار جرائمها وبين من يقول لك بالحرف: "انقع اتفاقيات جنيف بالماء واسقيها لأصحابك".

لم يكن المقاتل السوري في وضع صعب عربيا وعالميا، وتذكرني بطاقات الدعم للجيش الحر لأكثر من عام بإعطاء جائزة نوبل لأوباما قبل القيام بعمل متميز له في السلام. عندما يقدم العالم للمقاتل السوري عدة أوسمة قبل أن يحمل السلاح. ونجد في الصحف

والمجلات الغربية صورة المقاتل من أجل الحرية freedom fighter، جميل، فقير، مخلص، ديمقراطي ويحب شعبه.. **من واجب هذا الكائن أن يرتقي لهذه الصورة لا أن يجد المبررات للسرقة والخطف وطلب المساعدات وبيع المعلومات عن جيش سورية والقتل المذهبي والتمثيل بالجثث والتعذيب.**

هناك فيلم اسمه "مادام في العالم حروب". الحرب قذرة لها سماسرتها وأسواقها السوداء وقتلتها المحترفين لذا قلت من اليوم الأول التبعية ستتضاعف والسرقات ستصبح خيالية وجرائم السلطة سيعاد انتاجها ونصل لدرجة تخاف منها المعارضة من فتح باب المحاسبة وليس فقط السلطة الدكتاتورية. كل من قام بتعاون قتالي مع القاعدة مسئول عن تحطيم المشروع الديمقراطي في سورية، كل من أخفى جرائم التكفيريين الأجانب مسئول والمسؤولية هنا ليست فقط في صف المقاتلين بل الشعبويين الذين يبحثون بكل الوسائل عن إنجازات عسكرية ولو على حساب المدنية والبنيات التحتية والتماسك الاجتماعي.

أرفض تقديس القتال وأذكر بأن مجرمي القاعدة لا يميزون بين المدني والعسكري والمقاتل والقاعد في عملياتهم العمياء في الصومال واليمن والعراق فلماذا يميزون في سورية؟ **أرفض النفاق الذي يطالبهم بالعودة إلى صفوف الثورة رغم أنهم قالوا بصراحة (نجدد البيعة للظواهري)**. وأفضل أن ينتقدني الشباب على أن أعطيهم أفيون الحقد المذهبي التكفيري.

المندسة: ما رأيك بشخصية أبو فرات، أحد قادة الجيش الحر في حلب، وأفعاله وكلامه قبل استشهاده؟ ألا يشكل حالة ثورية وطنية بامتياز؟ هل تنظر لتلك الحالة على أنها نادرة بين صفوف الجيش الحر، وهل مبدأكم المناهض للسلاح عموماً يمنعكم من الإشادة به والوقوف معه ومع أمثاله من الثوار؟

– يوجد في الجيش الحر حالات نضالية وأخلاقية عالية رفضت الارتزاق ورفضت الارتهان للخارج وأنا أتواصل معهم مثلما أتواصل مع رموز المقاومة المدنية الكبار. في المحصلة النهائية لن يكون هناك نهاية لنفق العنف دون دور استثنائي لأكثر الضباط محبة لشعبهم في المؤسسة العسكرية والمعارضة المسلحة. وبدون عمل مشترك لهم في إعادة بناء الجيش على أسس وطنية تدعم دولة المواطنة يصعب الحديث عن قيام سورية الجديدة.

المندسة: ما المقصود بالحل السلمي للأزمة السورية؟ إن كان بعودة المظاهرات إلى الشوارع، فهذا ما يراه الكثيرين ضربا من المستحيل، خاصةً بعد زوال كل الخطوط الحمراء عند النظام وآخرها استخدامه لصواريخ السكود. وإن كان بالحوار على انتقال السلطة سلمياً، فهيئة التنسيق رفضت مؤخرا بلسان رئيسها حسن عبد العظيم الحوار الذي دعى اليه وليد المعلم من روسيا واصفاً اياه بالعلاقة العامة وغير المجدية.

أين ترى الجدوى في التحرك السلمي إذن؟

– في الحياة، كما في التجارب الكيميائية، سينسى الناس كل التجارب الفاشلة ويبقى في ذاكرتهم ما نجح مثل اجتماع الطائف أو مباحثات خروج الجيش الأمريكي من العراق. نحن نعيش هذا الاختبار. اختبار قدرة تطويع الحل السياسي للمستجدات بحيث يكون بوسع الديمقراطيين تقديم الدواء اللازم لداء العنف. **النظام القديم مات بكل المعاني،** كيف نخفف على شعبنا مخاضات الانتقال وإعادة البناء. مهما طال أمد القتال سيعود دائما السؤال هل كان هذا هو الثمن الوحيد للتغيير؟

المندسة: لتكن مدينة حماه مثالاً، فقد خرج اهلها لساحة العاصي الشهيرة بمشهد غير مسبوق، ولو صح الوصف هنا، فقد حققت المدينة وأهلها كامل شروط الثورة السلمية على نظام حكم مستبد، ولم تؤثر المجازر التي ارتكبها النظام بحقها على تغيير النهج ولم تُولّد العنف المضاد فيها إلى أن اجتاحها الجيش، وقتل واعتقل الكثير من اهلها

وناشطيها واحتلها بدباباته وشبيحته، والى اليوم تعتبر المظاهر المسلحة المعارضِة فيها محدودة. لو آلت كل المدن السورية لما آلت إليه الأمور في حماه، وابتعد الثوار فيها عن المقاومة وحمل السلاح، هل كان ليبقى في سوريا ثورة اليوم؟

– حماه أعطت الأنموذج لأن غياب المظاهر المسلحة لا يعني وجود علم أبيض واحد في المدينة وأن المقاومة المدنية تحفظ للناس القدرة على النضال والبناء.

وكما أقول وأكرر دون كلل أعطينا المقاومة المدنية ستة أشهر ثم جعلناها سببا لغياب النصر، ماذا أعطانا التسلح في 18 شهر هل من مراجعة جدية واحدة لهذا السؤال؟

المندسة: داريا، وفي نظر جل جمهور الثورة، هي الحالة النموذجية للثورة السورية من حيث التزامها وتفانيها ووعيها، ومن رفاق غياث مطر – و الذين وزعوا الورود معه على الجيش – من حمل السلاح لاحقاً عندما ادركوا ألا حلّ مع هذا النظام إلا بكسره، خصوصاً بعد مجزرتها المروعة. هل يمكن أن تلوم ثوار داريا اليوم وهم يقاتلون النظام بعد أن استنفذوا كل الوسائل قبل السلاح؟

– يعلم من يسأل دور متطرفي النصرة وأخواتها في استمرار معركة داريا لأن أبناء المدينة يرفضون تدمير مدينتهم ويعرفون معنى التراجع التكتيكي وعدم تحويل أبناء مدينتهم للاجئين ومعاقين وبيوتهم لأطلال.

المندسة: أنتم في هيئة التنسيق صنفكم النظام بالمعارضة الوطنية، ولم يتهجّم بإعلامه وأبواقه عليكم ويخونكم بقدر ما فعل مع غيركم. لكن وفي المقابل، اعتقل عبد العزيز الخيّر ورفاقه، هل كان في ذلك رسالة لكم؟ أم لمن اعطاكم الضمانات بالعودة (ونقصد هنا روسيا والصين)؟ أم أنّ لاعتقال الخيّر مرجع طائفي يخشى فيه النظام من تمدد المعارضة داخل الطائفة العلوية، وكان ذلك مترافق زمنياً مع احداث القرداحة؟

– عبد العزيز الخير وإياس عياش وماهر طحان حالات وطنية وليسوا مشكلة طائفية الطابع. كفاءات وأخلاق عبد العزيز نادرة في المعارضة السورية. وأظن بأن السلطة تخشى من دوره في حل سياسي يقوم على بيان جنيف لذا جعلت منه رهينة.

المندسة: تناولتك بعض المصادر الاعلامية كمرشح محتمل لرئاسة حكومة وحدة وطنية تحت قيادة بشار الأسد. والبعض أشار أن إيران هي من كان وراء هذه الفكرة ضمن خطتها المقترحة لإنهاء الأزمة في سوريا.

ما تعليقك؟

– ليست إيران من اقترحني لذلك بل دول أخرى. نحن بحاجة للكفاءة والمعرفة والمتابعة والإخلاص عند من يتصدى لدور رئيس وزراء كامل الصلاحيات وفق إعلان جنيف. غيابي عن الوطن لا يسمح لي بادعاء ذلك ويوجد من هو أفضل مني لمهمة صعبة كهذه.

المندسة: تهدي كتابك الأخير لشهيد "ربيع المواطنة" أخيك معن العودات: "... على الدرب أيها الرمز من أجل **الكرامة والحرية والعدالة والمساواة**...ولكل شهداء المواطنة من الماء إلى الماء.." برأيك هل هذه المفاهيم مرتبة كسبب ونتيجة وعلاقتها تراتبية أم أن توفرها معاً أولوية لازمة لتحقيق المواطنة؟

– متداخلة، أنا لست ليبراليا في فهمي للديمقراطية وأطالب بالعدالة والكرامة والمساواة كشروط مخففة من أوجاع اقتصاد السوق في بلدان الجنوب وعوامل تعزيز للمواطنة في وجه استلاب الإيديولوجيات العضوية والعصبية.

المندسة: هل وصلنا، كسوريين، لنقطة اللا عودة في الوحدة الاجتماعية والجغرافية؟ وهل شعار الشعب السوري واحد ما زال ساري المفعول؟ أم أنّ ترديده بات مكابرة ليس إلا وتعامي عن الواقع؟ وأين ترى المسألة الطائفية والإثنية في سوريا اليوم؟

– أي مشروع لبناء سورية جديدة هو مشروع إرادة جماعية لعيش مشترك أولا. مشروع "أهل السنة" الذي حمته طفيليات الثورة المضادة غير حضاري وغير مدني ومدمر للشخصية السياسية والثقافية السورية. وهو الوحيد في مواجهة مشروع الدولة الديمقراطية المدنية. قد يحقق انتصارات مؤقتة بالمعنى التعبوي والشعبوي، لكن لحظة الحقيقة ستكون برأيي أقوى وكما قال صالح العلي يوما:

يريدون باسم الدين تقسيم أمة

تسامى بنوها فوق دين ومذهب

وما شرع عيسى غير شرع محمد

وما الوطن الغالي سوى الأم والأب

سيقوم من بيننا من ينتصر للكرامة الإنسانية والمشترك المواطني والمدنية الجامعة لكل السوريين.

المندسة: صالح مسلم قائد لحزب البي واي دي، وله جناح عسكري قد انتشرت عناصره لحماية المناطق الكوردية، وهو بذات الوقت قيادي معكم في هيئة التنسيق، هل هذه ازدواجية؟ ما مبرركم ان تتفهموا حق البعض في حمل السلاح وحماية نفسه، بينما في الجهة الأخرى يصبح تمرداً او عنفاً غير مبرر؟ و كيف تقيّم سياسة حزب البي واي دي في الثورة السورية، والتي يصفها كثر بالانفصالية؟

– هناك إشاعات لم أتأكد من صحتها تقول بأن شبابنا في دوما عندهم جناح عسكري... لم يعد هناك تخوم واضحة في عدة مناطق بين العسكري والمدني ولم يعد في بعض المناطق تخوم واضحة بين الإرهابي التكفيري والمقاوم للدكتاتورية. يوجد ازدواجية في صفوف المعارضة السياسية حول سقف ومعنى وحدود التسليح بما في

ذلك هيئة التنسيق للتداخل والتعقيد القائم. لقد قلت في أكثر من مناسبة ليس كل سلاح مقدس ومن السلاح ما هو مدنس. واتصلت بعدد كبير من الضباط المنشقين لتشكيل لجنة عسكرية وطنية قادرة على سد أي فراغ في تصدعات الجيش. فنحن نحرص على تماسك الدولة وسقوط النظام. ومن عناصر تماسك الدولة عدم انهيار المؤسسة العسكرية.

لقد قلت لصديقي صالح في جلسة عامة في مؤتمر باريس: لن يكون هناك بيشماركة في سورية ولن يكون هناك فريق مسلح خارج مؤسسات الدولة الديمقراطية. **حزب الاتحاد الديمقراطي يعتمد على نفسه أولا ولا يعتمد على قوة خارجية ويرفض الأطروحات الانفصالية وهو علماني ديمقراطي ولم يقم بعمليات هجومية. إذا توقف الأتراك عن إرسال الأجانب والغرباء للسيطرة على المناطق الكردية فلن يكون للهيئة الكردية العليا مظاهر مسلحة.**

المندسة: غلّبتم في خطابكم لغة التنبيه والتخويف من الآخر: المعارض، الخارج، المستفيد، الممول، المرتهن... الخ، على لغة التعزيز والثقة بالثائر العفوي، ليصبح محاصراً مرتين. كيف تقيّم خطابك؟ هل تعتقد أنه مرن حساس متفاعل متواضع بالشكل الكافي كما هو صادق محب وملتزم؟

– قال لي أحدهم في مؤتمر بمقر الحزب الشيوعي الفرنسي: أنت شغلتك وعملتك نقد المعارضة. وقد آلمني حقا أن هناك من ينشر ويوزع هذه الصورة. سأنقد المعارضة وهيئة التنسيق ونفسي من أجل أن نتقدم لأننا في محاور ومحطات كثيرة تراجعنا.

لو أعطيت أربعة أمثلة لمثقفين علمانيين سوريين كانوا واضحي النقد للقرضاوي والمذهبية و"القاعدة" والإعلام الخليجي والحركة الإسلامية السياسية. منذ عامين لم أقرأ أو أسمع كلمة ناقدة لأحدهم في هذه الموضوعات الملتصقة لسبب أو لآخر بالواقع

السوري. باسم ماذا كل البنادق لإسقاط النظام. واليوم الخوف من أن تسقط الديمقراطية ويبقى النظام (أي تبقى الدكتاتورية بثوب جديد).

الثائر العفوي لم نقترب منه ولم نجرمه. ولكن هذا الثائر عندما كان موضوع احتواء وتوظيف تراجعت الثورة وتقدمت الحرب وضاعت البوصلة. يمكن أن نقول لشخص يصاب بالسرطان انتبه للتدخين لأن لديك استعداد قوي للسرطان حتى لا يصدم دفعة واحدة، ولكن أن نقول له الدنيا بخير فهذه جريمة.

لقد رأيت اعترافا لأحد المعتقلين على اليوتيوب مأخوذا من التلفزيون السوري وبعد الاعتراف جاء في التعليق هذا الإنسان الطيب والحساس كيف تحول لقاتل لجيرانه. حتى تلفزيون الدكتاتورية يبصر الخصائل الخيرة للثائر فلا تضعوني خارج ما أقول وأتبنى.

لقد كررت مئة مرة أن الثورة السورية قد كشفت من معادن وإمكانات أسطورية عند هذا الشعب أصابت العالم بالذهول وأن الحل الأمني العسكري وردود الفعل عليه سمحت برؤية طحالب وآفات لم يسمع بها أحد. وكم شعرت بالإساءة إلى نشر عدة مواقع نصف الجملة الثاني في عدة أماكن.

المندسة: الثورة السورية في عامها الثالث، بكل تأكيد ليس بالتفاني وحده استمرت الثورة لسنتين، بل كان للفكر التحرري والوعي الثوري الشعبي الفضل الأكبر في ذلك.

يتساءل البعض هنا: لمَ هذا الاستعلاء منكم على الشارع؟ فمرّة تضرب في مصداقية رواياته كالتشكيك في قصة اغتصاب الحرائر، ومرّة تقول أنّ اللافتة التي ترفع مأجورة وليست بالضرورة تنم عن قناعة ووعي شعبيان، أليس في ذلك تقزيماً لهذا الشعب الملحمي؟ ألم تقطع حبال الوصال معه بالنقد السلبي المتكرر له؟

– دور المثقف النقدي مثل مركز رصد الكوارث الطبيعية. لقد رأيت كارثة قادمة تتعرض لأجمل حدث في تاريخ سورية المعاصر، حاولت إطلاق ناقوس الخطر فقامت عليّ قوى الثورة المضادة بكل مخالبها وسلطانها. وفي محطات عديدة كنت لوحدي. اليوم يقول الناس لقد كان على حق، لقد قال لنا لن يكون العيد عيدين، قال لنا القصة طويلة فأعدوا العدة لمقاومة طويلة الأمد، قال لنا المجلس لا يصلح ولا يصلح ولا يمثل الشعب السوري، قال لنا الخ. أحب التذكير بأن اسم أبو جهل شاع بعد انتصار الإسلام وليس قبل ذلك.

المندسة: في مقدمة كتابك الصادر حديثاً "ربيع المواطنة" مجموعة مقالات عن الثورة السورية، تذكر في المقدمة وبأسى طبيعة الانتقادات والتهديدات والشتم التي وصلتك رداً على اتهامك بعض المتظاهرين بأنهم يرفعون ضدك وضد الهيئة لافتات مأجورة. وتقرأ الامر مستنتجاً "بأن هناك من يخاف مما نقول ومما نطرح ولم يعد يستطيع تحمله". اليوم وبعد مضي سنتين، وفي مراجعة صادقة، هل ترى أسباباً إضافية لما ذكرت كان لك فيها حصة وقد تتعلق بك؟

– بالتأكيد، ليست الحقيقة وحدها التي تتكلم ولكن الطريقة التي تعرض فيها الحقيقة وبالتالي **اعترف وأقر بأنني أخطأت في أكثر من مناسبة في اختيار كلماتي.**

كان ومازال هناك مؤامرة لإزاحة الثوار الأكثر وطنية والأكثر مدنية والأكثر استقلالية وكلما شاهدت شهيدا من هؤلاء عندما اسمع بسقوط جهاد ومعن وصالح وموفق ومحمد عبد الرزاق وبشار وعشرات الأسماء ممن أعرفهم وتواصلت معهم حتى قبل الاستشهاد بساعات. وأرى تغييبا لهؤلاء ودخولا منظما لشذاذ آفاق يأتون باسم الجهاد لتشويه ثورة ديمقراطية مدنية بشعارات ظلامية وصمت إقليمي وغربي أقول لنفسي، كان الضغط يزداد والشعور بالعجز عن مواجهة تسونامي الحرب المذهبية الممول خليجيا وغربيا يجعلني ألجأ مضطرا لصدمة العبارة حينا وصراحة المؤلم أحيانا أخرى.

المندسة: كيف ترى دورك الآن: زعيم قيادي؟، ممثل للثورة أو للسوريين؟، صوت لقطب في الثورة؟

من تمثل سياسياً؟ ما هي قاعدتك الجماهيرية؟

– سأقوم بدوري كمفكر نقدي ومناضل سياسي من أجل تكوين حلف ديمقراطي مدني سوري وإقليمي يسمح بمواجهة احتمالات إعادة صناعة الدكتاتورية ويفتح لدولة المواطنة والتآخي بين الشعوب آفاقا جديدة.

على فكرة أنصح بقراءة كتابي القادم "**الإسلام وأوربة الصورة النمطية للذات والحق في الإختلاف**" فهو يوضح هذه العلاقة المباشرة بين الفكر والممارسة.

المندسة: د.مناع، في المندسة اليوم نكاد لا نرى تعليقاً على أي من تصريحاتك. هل تعتقد أنك خسرت الكثير ممن وثق بك، ولماذا؟

– يمكن الشبيبة ملّت من هذا الموضوع أو تعبت مني لكن كم من أبناء المخيمات لم يعد لديهم علاقة إلا بمذياع ترانسيستور صغير أظن أن تأثير العالم الإفتراضي يتراجع في الأوضاع اللا إنسانية.

المندسة: لو عاد الزمن بهيثم مناع لمنتصف آذار 2011، عندما استضافتك قناة الجزيرة أول مرة للتعليق على احداث درعا، هل ستنتهج نهجاً آخر اتجاه الشارع السوري الثائر، تتقرب منه أكثر وتتحلى معه بنزق الثوار؟ أم ستكون مواقفك كما هيَ اليوم، ولا ترى هناك أي خطأ في سياستك ومواقفك وتصريحاتك تجاهه خلال العامين الماضيين؟

– لن أدفع متليكا واحدا من أجل الشعبية. ولن أكون مشروع غاية سياسية تبرر الوسيلة.

روى لي الكاتب الفلسطيني الفقيد عبد الله الحوراني في بيت أبي خلدون حسين العودات أنه قال في جلسة للحوار بين فتح وحماس في مصر بعد مأساة غزة: أذكركم بقول الشاعر القروي:

سلام على كفر يوحد بيننا

وأهلا وسهلا بعدها بجهنم

هبوني عيدا يجعل العرب أمة

وسيروا بجثماني على دين برهم

فوقف موسى أبو مرزوق وقال له: يا رجل كفر خاف الله خاف الله

ربما انتصرت مدرسة خاف الله. وشلة لا نريد جرح مشاعر الناس التي استعملها أحدهم لحذف جملة "الدين لله والوطن للجميع" من الميثاق الوطني في القاهرة (2012)، وكأن المدافعين عن هذه الجملة عديمي المشاعر. لكنني سأدافع عن قيم وحقائق وحقوق وحريات في وجه من يسعى لمصادرتها، وأحيانا وبكل أسف باسمها.

أرفض كلمة الاستعلاء لأنها تنطبق على من ينام في الريش ويتحدث عن كوخ العريش ولا تنطبق على من يقاسم الناس كل ما عنده.

المندسة: كماركسي منتخب في أول مكتب سياسي لرابطة العمل الشيوعي طرحت مشروع توحيد المنظمات الشيوعية المعارضة في إطار الحزب الشيوعي المكتب السياسي وفشل حينها، فانتقلت إلى العمل الحقوقي ومنظمات حقوق الإنسان ثلاثين سنة. مع بدء الثورة السورية انتقلت للعمل السياسي كقيادي لهيئة التنسيق، ما الخطوة القادمة وماذا ستترك خلفك؟

– ليس لدي أي طموح لمنصب سياسي. فُرض علي في يوم من الأيام أن أكون رئيسا لاتحاد للجمعيات الإنسانية كونني الوحيد المقبول من طرفي الاتحاد (العلمانيين والإسلاميين)، اليوم أقوم بكل ما يحول دون أن أكون مضطرا لقبول مهمة كهذه. لذا أزيد انتقاداتي حبتين على بعض الدول وبعض القوى لكي يضعون خطا أحمر لا يضطرني لأن أكون في محل صديقي منصف المرزوقي الذي على العكس مني أحب امتلاك مشروع حزبي ورئاسي منذ سنوات.

سأترك خلفي بصمات لن ينجح في مسحها أحد مهما كذّب وتجنّى: الأمانة والصدق والنزاهة في العمل العام. قوة المبادرة وضرورة الابتكار ووجودية الفكر النقدي كشرط من شروط الأنسنة، قوة التمسك بالكرامة والحقوق والحرية وحق الحياة. قوة استقلال القرار والإرادة وإنسانية واحتقار المال والسلطان. أما الباقي فيذهب غثاء.

المندسة: رسالتك في جوهرها تعلي من شأن الإنسان الفرد الحر العارف، فكتمهيد لواحدة من مقالاتك الهامة "الخصوصيات الحضارية وعالمية حقوق الإنسان" لفت نظرنا اختيارك ستة أبيات، تتعلق بأوديب دون غيره، من قصيدة بدر شاكر السياب "المومس العمياء"، الطويلة جداً (372 بيتاً) والتي تغص برموز وشخصيات وإحالات أدبية وأسطورية متعددة.

حين يجيب أوديب وهو على أبواب مدينة طيبة، أبو الهول، حارسها في بحثه عن الملك الحكيم، الأحجية الشهيرة التي كانت تطرح على كل غريب يقصدها: "ما الكائن الذي يمشي على أربع في الفجر واثنتين في الظهيرة وثلاث في المساء؟ " وقد أجاب: الإنسان... وبهذه المعرفة استحق أن يتوج ملكاً عليها.

يلقي أبو الهول الرهيب، عليه من رعب ظلال والموت يلهث في سؤال

باق كما كان السؤال، ومات معناه القديم من كثر ما اهترأ الجواب على الشفاه.

وما الجواب؟ "أنا" قال بعض العابرين

تعرف أنّ للحكاية كما للقصيدة بقية لا تنتهي هنا... ففي رحلته من اليقين إلى التوحد والفردانية، ومن غير قصد، بل وبتلك المعرفة ذاتها أدرك أوديب أنه قد قتل أباه وتزوج أمه، ملكة طيبة، ففقأ عيناه...

نترك التعليق الأخير لك

– حصار درعا هو الذي قتل أبي وأمن الدكتاتورية قتل أخي وأحبائي أما أمي فتكاد تموت كل يوم عشرين مرة ألما في حقبة "المومس العمياء العربية" (توفيت والدة مناع بعد شهرين من نشر المقابلة)... عزائي أنه في عائلتي، بالمعنى الأسري والنضالي، ولحسن الحظ، لا يوجد ملوك وأمراء بل عشرات أبي ذر الغفاري...

كتابات وإصدارات لهيثم مناع

. انتفاضة العامية الفلاحية، دمشق 1975

. المرأة في الإسلام، بيروت 1980.

الإسلام والمرض، الصراع بين المعرفة الحكمية والمعرفة الدينية، أطروحة دكتوراه في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، 1973. بالفرنسية.

. المجتمع العربي الإسلامي من محمد إلى علي، باريس، منشورات الرازي، 1986.

. إنتاج الإنسان شرقي المتوسط . العصبة، القبيلة، الدولة، بيروت 1986.

. المرأة!! كولن 1988.

. عالم النوم، اللاذقية 1990.

. الحجاب . كولن 1990 . (بالعربية والإيطالية).

. جدل التنوير ، دار الطليعة، بيروت 1990.

. تحديات التنوير، منشورات الجمل، كولن 1991.

. الضحية والجلاد القاهرة 1995.

. حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة 1996. (بالعربية والانجليزية),

الإسلام والهرطقة، هوس التجديف، بالفرنسية 1997

. المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، القاهرة 1998 . (بالعربية والانجليزية).

. سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي، باريس والقاهرة 1998. (بالعربية والفرنسية),

. طفولة الشيء، المخاضات الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي، منشورات الجمل، كولن 1999.

. الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان، القاهرة 1999، أربيل، بيروت، 2000.

. دولة القانون في تونس!، القاهرة 1999، باريس ودمشق . أربع طبعات.

. الإمعان في حقوق الإنسان، بيروت ودمشق 2000. ج2، بيروت ودمشق وباريس، 2002، الجزء الثالث 2011. الطبعة الثانية الجزء الأول، بيسان للنشر، 2018.

. الإسلام وحقوق المرأة، القاهرة، 2001.

. الحرية في الإبداع المهجري، باريس . دمشق، 2001.

. الإسلام والقانون الإنساني الدولي، بيروت وعمان، 2002.

. الولايات المتحدة وحقوق الإنسان، 2003.

. صرخة قبل الاغتيال، دمشق وبيروت، 2004.

. ومضات في ثقافة حقوق الإنسان، مركز الراية وفراديس واللجنة العربية لحقوق الإنسان، عدة طبعات في المنامة وبيروت وجدة، 2004.

. حماية الصحفيين (بالاشتراك مع الدكتور قيس العزاوي) 2005.

. أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، دار الأهالي، 2005.

. مستقبل حقوق الإنسان: القانون الدولي وغياب المحاسبة 2005.

. حقوق الطفل، مركز الراية للتنمية الفكرية، والمؤسسة العربية الأوربية للنشر، 2006.

. العدالة أو البربرية، دار الأهالي، والمؤسسة العربية الأوربية للنشر، 2006.

حقوق الإنسان والعمل الإنساني في العالم العربي، (كتاب بالانجليزية)، 2007.

. المقاومة المدنية 2008. الطبعة الثانية مزيدة عن المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، 2015.

. العدالة الدولية من نورنبرغ إلى غزة، دار الأهالي، 2009.

. الدكتاتورية في مختلف تعبيراتها، دار الأهالي، 2010.

ربيع المواطنة، بيروت، دار عشتروت والمؤسسة العربية الأوربية للنشر، 2012.

الإسلام وأوربة، بيروت، دار عشتروت والمؤسسة العربية الأوربية للنشر، 2013. (الطبعة الثانية مزيدة: 2020).

السلفية والإخوان وحقوق الإنسان، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، 2014.

خلافة داعش، بالعربية والفرنسية ولغات أخرى، عدة طبعات، بيسان للنشر 2014.

المقاومة المدنية، الطبعة الثانية، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، بالعربية، 2015.

التطرف المذهبي، خلاصة أعمال الندوة البحثية التي نظمتها إدارة المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان في جنيف، والتي شارك فيها رهط من المفكرين والدبلوماسيين وأهل الرأي 2015

الإسلام وحقوق المرأة، طبعة مزيدة، بيسان، 2015، الطبعة الإنجليزية في 2016.

النهاية والبداية، بيسان، بيروت، 2016

منبوذو دمشق، سيرة مقاومة مدنية (بالفرنسية والعربية)، بالعربية: أكاديمية العلم والسلم، ألمانيا، 2017

الأوجلانية، البناء الإيديولوجي والممارسة، دار الفارابي، بيروت 2016، وبالإنجليزية عن المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان 2017.

جبهة النصرة، من فقه الدم إلى جهاد الغلبة ، بيسان للنشر، 2017

سفر التسامح، بيسان للنشر، 2019

تهاوي الإسلام السياسي، من المودودي إلى إردوغان، نوفل، هاشيت–أنطوان 2021

بناء المواطنة، بيسان للنشر، بيروت 2021

فهرس

هيثم مناع 1

عميد المدرسة النقدية في حقوق الإنسان والمواطنة 2

كتابات مختارة أعدها وقدم لها 2

ماجد حبو، أسامة الرفاعي، صالح النبواني، مرام داود، هدى المصري 2

هيثم مناع 4

عميد المدرسة النقدية في حقوق الإنسان والمواطنة 4

من أجل تحالف دولي ضد العقوبات 17

ثورة المواطنة المدنية السلمية 32

ورقة مقدمة للمؤتمر الاستثنائي لهيئة التنسيق الوطنية في المهجر 32

وثيقة كتبت بعد العام الأول لانطلاق الحراك الشعبي السلمي 32

احتضار "التدخل" وتأصل التضامن المدني 44

التضامن المدني الأممي: من أجل أممية مدنية 54

من آيخمان إلى صدام حسين 65

مرافعة من أجل العدالة الدولية 65

D’Adolf Eichmann à Saddam Hussein Plaidoirie pour une justice internationale 65

الحقوق الثقافية... وإشكالياتها ؟ 78

أين الخطأ ! 81

بعض مراجع النص 96

ملحق 1 96

ملحق 2 105

من هيباتيا الاسكندرية إلى ماريا أنيزي 106

راهنية ومركزية وعالمية القضية الفلسطينية 112

سأترك خلفي بصمات لن ينجح في مسحها أحد مهما كذّب وتجنّى 122

كتابات وإصدارات لهيثم مناع 153

..... 155

لا يمكن لثورة مضادة مذهبية أن تنتصر في سورية على الدكتاتورية. بل لعل الطائفية والمذهبية أول مسمار في نعش الثورة. من هنا نؤكد , أن ثورة أهل المواطنة هي السبيل الوحيد للقضاء على الدكتاتورية والتخلص من حكم العائلة والأجهزة الأمنية والمحسوبيات والعلاقات العصبية والزبونية. لقد أصبح من الضروري تحقيق الفرز الواضح بين القطب الديمقراطي بكل مكوناته, والقطب الإستبدادي بكل تعبيراته. لم يعد هناك مكانا للصمت أو المهادنة, لأن المهادنة تعني المشاركة في اغتيال أجمل ما قدمت لنا انتفاضة الكرامة, المواطنة في وجه الرعية, المدنية في وجه العصبية, السيادة في وجه الهيمنة الخارجية

والديمقراطية كمنهج جامع لكل السوريين

هيثم مناع: عميد المدرسة النقدية لحقوق الإنسان والمواطنة

الطبعة الإلكترونية الأولى / المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان- جنيف2022